

التقرير السنوي

٢٠١٠/٢٠٠٩

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة



الأستاذ الدكتور / فاروق عبد الباقي العقدة
المحافظ ورئيس مجلس الإدارة



الأستاذ / هشام رامز عبد الحافظ
نائب المحافظ



الأستاذ الدكتور / محمد فتحي صقر



الأستاذ/ ممتاز محمد السعيد



الأستاذ الدكتور/ زياد أحمد بهاء الدين



الأستاذ / عبد السلام مصطفى الأنور



الأستاذ / طارق حسن عامر



الأستاذ/ حسن السيد عبد الله



الأستاذة/ منى صلاح الدين ذو الفقار



الأستاذ المحاسب / حازم زكي حسن



الأستاذ/ محمد كمال الدين بركات



الأستاذ/ علاء الدين حسونة سبع



الأستاذ الدكتور/ محمود عبد الفضيل حسين

محتويات التقرير

أ – ج
د – ك

التقديم ملخص تنفيذي التطورات في الاقتصاد العالمي

الفصل الأول

٢	النمو الاقتصادي	١/١
٤	معدلات البطالة والتضخم	٢/١
٤	أسعار المواد الأولية	٣/١
٥	أسعار الخصم	٤/١
٥	أسعار الصرف	٥/١
٦	الاحتياطيات الدولية	٦/١

الفصل الثاني

البنك المركزي المصري

٧	السياسة النقدية	١/٢
٩	نقود الاحتياطي	٢/٢
١٢	نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات	٣/٢
١٥	السيولة المحلية والأصول المقابلة لها	٤/٢
١٨	نشاط قطاع الرقابة والإشراف	٥/٢
٢٣	تطوير القطاع المصرفي	٦/٢
٢٦	إدارة سوق الصرف والاحتياطيات الدولية	٧/٢
٢٨	الدين العام المحلى والدين الخارجى	٨/٢
٣٩	تنمية الموارد البشرية	٩/٢

الفصل الثالث

التطورات المصرفية

٤٣	المركز المالى	١/٣
٤٥	الودائع	٢/٣
٤٦	النشاط الاقراضى	٣/٣
٤٨	حركة التدفقات المالية فى البنوك	٤/٣
٥١	مؤشرات أداء البنوك	٥/٣

الفصل الرابع التطورات الاقتصادية المحلية

٥٥	– الناتج المحلى الإجمالى	١/٤
٦١	– معدل التضخم	٢/٤
٦٥	– العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة	٣/٤
٦٩	– ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية	٤/٤
٨٥	– قطاع الخدمات المالية غير المصرفية	٥/٤

الملاحق

	أ – القرارات الصادرة بشأن السياسة النقدية وتنظيم النشاط المصرفى خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩	
٩١		
٩٧	ب – القسم الاحصائى	

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

أتشرف بتقديم التقرير السنوي للبنك المركزي المصري عن السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩. ويبدأ التقرير بعرض موجز لأهم التطورات الاقتصادية العالمية ، ثم يتناول أهم التطورات الاقتصادية المحلية بما في ذلك النمو الاقتصادي، التضخم ، الموازنة العامة ، وميزان المدفوعات والتجارة الخارجية. هذا بالإضافة إلى نشاط البنك المركزي المصري ، وأهم التطورات النقدية والائتمانية والمصرفية.

وفيما يتعلق بأهم التطورات الاقتصادية العالمية ، فقد بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي ٤,٠٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، مقابل إنكماش بمعدل ٣,٤٪ خلال السنة المالية السابقة . ولاتزال هناك بعض التحديات التي قد تعوق استمرار هذا النمو ، يتمثل أهمها في بقاء معدلات البطالة في العديد من الدول الصناعية عند مستوى مرتفع . هذا بالإضافة إلى استمرار التأثير السلبي لتداعيات الأزمة المالية العالمية، خاصة بعد أزمة الديون السيادية في اليونان وامتدادها لتشمل بعض دول منطقة اليورو مع تزايد عجز موازنتها العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي . ورغم السياسات النقدية والمالية التوسعية التي انتهجتها العديد من الدول لمواجهة الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية وتداعياتها، فإن تلك السياسات لم تنجح في تجاوز الأزمة بصفة نهائية، وسادت حالة من عدم اليقين تجاه إمكانية استمرار نمو الإقتصاد العالمي بمعدلات مرتفعة.

وقد أدى ارتفاع الأسعار العالمية لمعظم السلع الأولية ، واستمرار الاحتفاظ بأسعار الفائدة للعملة الرئيسية عند مستويات متدنية، إلى تصاعد معدلات التضخم في العديد من الدول الصناعية الكبرى خلال سنة التقرير . وارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية الأخرى (عدا الين الياباني والدولار الكندي) خلال السنة .

على مستوى الإقتصاد المحلي شهدت السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ تحسنا تدريجيا في معدل النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج ليبلغ ٥,١٪ مقابل ٤,٧٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ . ويقترب معدل النمو الذي تحقق خلال سنة التقرير الى حد كبير من متوسط معدل النمو على مستوى الاقتصادات الناشئة ككل، والذي يقدر بنحو ٥,٦٪ خلال ذات السنة . ومن العوامل الهامة التي ساعدت على استعادة تحسن الأداء الإقتصادي، التنفيذ الناجح للمرحلة الأولى من برنامج اصلاح وتطوير الجهاز المصرفي ، الذي كان له أكبر الأثر في تجنب جزء كبير من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية وتداعياتها. وقد اضطلع القطاع الخاص بدور هام في عملية التنمية ، حيث ساهم بنحو ٤,٠ نقطة مئوية في معدل النمو ، (مقابل ٣,٣ نقطة خلال السنة المالية السابقة) ، وبلغت مساهمة القطاع العام ١,١ نقطة مئوية (مقابل ١,٤ نقطة خلال سنة المقارنة).

استمر البنك المركزي المصري في العمل على تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في استقرار الأسعار ، وذلك من خلال العمل على الوصول بمعدل التضخم إلى مستوى ملائم ومستقر يساهم في بناء الثقة والمحافظة على معدلات مناسبة للاستثمار والنمو الاقتصادي. ويمثل سعر العائد على المعاملات لليلة واحدة "Overnight Interbank Interest Rate" الهدف التشغيلي للسياسة النقدية، حيث يتم استخدام هيكل لتنفيذ السياسة النقدية يعتمد على نظام إطار لأسعار الفائدة "Corridor System" ، يمثل سعر عائد إقراض البنك المركزي للبنوك لليلة واحدة حده الأقصى ، وسعر عائد الإيداع لليلة واحدة حده الأدنى . وخلال سنة التقرير وفي ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩ ، قام البنك المركزي، مثل عديد من البنوك المركزية الأخرى، بإعداد مؤشر اقتصادي هام يسمى "مقياس التضخم الأساسي" Core Inflation Measure المشتق من الرقم القياسي العام

لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التي تتحدد أسعارها إدارياً، بالإضافة إلى بعض السلع التي تتأثر بصدمات العرض المؤقتة. ويعتبر مؤشر التضخم الأساسي توضيحي وتكميلي يتمثل الغرض الرئيسي من إعداده في إجراء تحليل دقيق للأسباب المؤدية إلى الزيادة في الأسعار. كما أن الهدف من نشر هذا المقياس هو تحسين معرفة الجمهور بحركة التضخم، وبالتالي الحد من أثر صدمات الأسعار المؤقتة على توقعات التضخم، الأمر الذي يقلل بدوره من التغيرات الحادة فيه.

وجاءت قرارات لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ لتساند حفز النمو الاقتصادي بما لا يخل بهدف استقرار الأسعار. فقد عقدت اللجنة ثمانية اجتماعات خلال السنة، واتجهت قراراتها في الربع الأول إلى تخفيض أسعار العائد مع تراجع معدل التضخم السنوي، ثم قامت بالثبوت ليصبح سعراً عائد الإيداع والإقراض ٨,٢٥٪، و٩,٧٥٪ على الترتيب، وبلغ سعر البنك المركزي للائتمان والخصم ٨,٥٪ سنوياً. وبعد انتهاء فترة التقرير وخلال مرحلة الإعداد، قررت اللجنة أيضاً في اجتماعيها بتاريخي ٢٩ يوليو، و١٦ سبتمبر ٢٠١٠ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة، وكذا سعر البنك المركزي للائتمان والخصم، دون تغيير.

بالإضافة إلى قرارات لجنة السياسة النقدية التي ساندت حفز النمو الاقتصادي بعد تراجع الضغوط التضخمية، فقد أطلق البنك المركزي مبادرة متكاملة لتشجيع البنوك على منح الائتمان للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك بإعفاء البنوك التي تمنح قروضا وتسهيلات ائتمانية لتلك الشركات والمنشآت من نسبة الاحتياطي البالغة ١٤٪ وذلك في حدود ما يتم منحه.

كما يظهر التقرير تفاصيل المرحلة الثانية من خطة تطوير الجهاز المصرفي، والتي تم البدء فيها بعد نجاح تنفيذ المرحلة الأولى. وتتمثل أهم ركائز تلك المرحلة في إعداد وتنفيذ برنامج شامل لإعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك العامة المتخصصة، وكذلك المتابعة الدورية لنتائج تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج إعادة هيكلة بنوك الأهلي المصري ومصر والقاهرة والتي أظهرت تحسن معدلات أدائها، واستكمال أية متطلبات لازمة لرفع كفاءتها في مجال الوساطة المالية وإدارة المخاطر. وتستهدف المرحلة الثانية تنفيذ تطبيقات بازل II في البنوك المصرية لتدعيم قدرتها على إدارة المخاطر، ومراجعة وإحكام تطبيق قواعد الحوكمة الدولية الخاصة بالبنوك.

ويقوم البنك المركزي من خلال قطاع الرقابة والإشراف بالتأكد من سلامة المراكز المالية للبنوك العاملة في مصر وتقييم أدائها، آخذاً في الاعتبار تحقيق مفهوم الرقابة بالمخاطر إلى جانب التزامها بالمعايير الرقابية التي يصدرها. وقد قام البنك المركزي بإصدار عدة ضوابط وتعليمات تنظيمية ورقابية خلال السنة المالية.

بلغ المركز المالي الإجمالي للبنوك المسجلة والعاملة في مصر (٣٩ بنكا) ١٢٢٠,٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠، بزيادة قدرها ١٢٨,٧ مليار جنيه بمعدل ١١,٨٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩. وزادت الودائع لدى البنوك بمقدار ٨٢,٨ مليار جنيه بمعدل ١٠,٢٪، وارتفعت أرصدة الإقراض والخصم بمقدار ٣٦,٠ مليار جنيه بمعدل ٨,٤٪ خلال السنة.

ويتضمن التقرير ما تم إنجازه خلال السنة في مجال نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات بالبنك المركزي المصري. ومن أهم الإنجازات، استمرار العمل في مشروع تطوير نظام الحسابات الرئيسي، والانتهاء من إعداد وتنفيذ وتشغيل نظام جديد للرقابة يستهدف الرقابة الإلكترونية على أداء السوق المحلي بما فيها صناديق الإستثمار والإنترنت، وكذا معدلات العائد.

وواصل البنك المركزي إدارته الناجحة لسوق الصرف الأجنبي من خلال سوق الإنترنت الدولارى. وقد ساهم ذلك في تأكيد ثقة المتعاملين في كفاءة سوق الصرف الأجنبي وعدم قلقهم تجاه التقلبات التي يمكن أن تطرأ على سعر صرف الجنيه المصري، فضلا عن ثقتهم في قدرة تلك

ج

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٠/٢٠٠٩

السوق على تلبية أية احتياجات تمويلية للمستثمرين، وتعد الثقة في كفاءة سوق الصرف من أهم عوامل جذب وتشجيع الاستثمار في الاقتصاد المصري. وقد بلغ المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار في سوق الانترنت ٥,٦٩٥٢ جنيهاً في ٢٠١٠/٦/٣٠، مقابل ٥,٥٩٦٤ جنيهاً في ٢٠٠٩/٦/٣٠، بانخفاض في قيمة الجنيه بمعدل ١,٧٪ خلال سنة التقرير.

وبالنسبة لصافي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي، فقد زاد بمقدار ٣,٩ مليار دولار بمعدل ١٢,٥٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ ليصل إلى ٣٥,٢ مليار دولار، وبما يغطي نحو ٨,٦ شهر واردات سلعية، في نهاية يونيو ٢٠١٠. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال فترة إعداد التقرير واصل صافي الاحتياطيات الدولية ارتفاعه ليصل إلى ٣٥,٥ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١٠.

ويستعرض التقرير أيضاً التطورات في قطاع الخدمات المالية غير المصرفية متمثلاً في سوق الأوراق المالية، والتأمين، والتمويل العقاري. فبالنسبة لسوق الأوراق المالية، فقد ارتفع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية (EGX 30) بمعدل ٥,٨٪ خلال سنة التقرير ليصل إلى ٦٠٣٣,١ نقطة في نهاية يونيو ٢٠١٠، بينما تراجع مؤشر الأسعار (EGX 70)، و(EGX100) بمعدل ١٥,٣٪، و ٩,٤٪ خلال ذات السنة ليبلغا ٥٢٧,٧ نقطة، و ٩٠٨,٧ نقطة على الترتيب في نهاية يونيو ٢٠١٠.

وبالنسبة لقطاع التأمين، بلغ عدد الشركات العاملة بسوق التأمين ٢٩ شركة، وتمت موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ على الترخيص لعدد ١٢ شركة بمزاولة مهنة الوساطة التأمينية بعد استيفائها لجميع الشروط المقررة. وارتفعت القيمة الإجمالية لأصول شركات التأمين (متضمنة الاستثمارات) لتصل إلى نحو ٤٤,٩ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠، بمعدل نمو ٣٦,١٪ خلال سنة التقرير. وفيما يتعلق بنشاط التمويل العقاري، زاد عدد الشركات العاملة في هذا المجال خلال سنة التقرير بمقدار ٤ شركات ليصل إلى ١٣ شركة، بالإضافة إلى الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري، فضلاً عن ١٩ بنكاً يعمل في هذا النشاط. وارتفعت قيمة القروض الممنوحة من البنوك وشركات التمويل العقاري بمقدار ١,١ مليار جنيه بمعدل ٣٦,٥٪ خلال السنة لتصل إلى ٤,٠ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠.

وفي مجال السياسة المالية، وصل العجز الكلي للموازنة العامة إلى نحو ٩٨,٠ مليار جنيه بما نسبته ٨,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز كلي بلغ ٧١,٨ مليار جنيه وبما نسبته ٦,٩٪ من الناتج المحلي خلال السنة المالية السابقة. ويظهر التقرير ارتفاع إجمالي الدين العام المستحق على الحكومة (المحلي والخارجي) بمعدل ١٥,١٪ خلال سنة التقرير ليبلغ ٨١٢,٩ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠، وبما يمثل ٦٧,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، منه ٦٦٣,٨ مليار جنيه دين محلي، وما يعادل ١٤٩,١ مليار جنيه دين خارجي.

وقد أسفرت المعاملات مع العالم الخارجي خلال السنة المالية عن فائض كلي قدره ٣,٣٦ مليار دولار مقابل عجز كلي بلغ ٣,٣٨ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. فقد تراجع عجز المعاملات الجارية بمعدل ٢,٤٪ مسجلاً ٤,٣ مليار دولار (مقابل ٤,٤ مليار دولار)، بينما حقق الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفق للداخل بلغ ٨,٣ مليار دولار (مقابل ٢,٣ مليار دولار).

وختاماً، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يعيننا على خدمة وطننا العزيز والعمل من أجل رفعة وازدهاره. وأود أن أشكر كافة العاملين بالبنك المركزي على جهودهم المخلصة لاستمرار البنك في أداء دوره المنوط به في إطار من التطوير والتحديث.

المحافظ

د . فاروق العقدة

ملخص تنفيذي

يتناول التقرير السنوي للبنك المركزي المصري عن السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ عرضاً موجزاً لأهم تطورات الاقتصاد العالمي ، ثم يتناول نشاط البنك المركزي المصري ، وأهم التطورات النقدية والائتمانية والمصرفية. هذا بالإضافة إلى أهم التطورات الاقتصادية المحلية بما في ذلك النمو الاقتصادي، التضخم ، الموازنة العامة ، وميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

وفيما يتعلق بأهم تطورات الاقتصاد العالمي ، فقد بلغ معدل نموه ٤,٠٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، مقابل إنكماش بمعدل ٣,٤٪ خلال السنة المالية السابقة . وان كانت هناك بعض التحديات التي قد تعوق استمرار هذا النمو ، والتي يتمثل أهمها في بقاء معدلات البطالة في العديد من الدول الصناعية عند مستوى مرتفع . هذا بالإضافة إلى استمرار التأثير السلبي لتداعيات الأزمة المالية العالمية، خاصة بعد أزمة الديون السيادية في اليونان وامتدادها لتشمل بعض دول منطقة اليورو مع تزايد عجز موازنتها العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي . ورغم السياسات النقدية والمالية التوسعية التي انتهجتها العديد من الدول لمواجهة الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية وتداعياتها، فإن تلك السياسات لم تنجح في تجاوز الأزمة بصفة نهائية، وسادت حالة من عدم التيقن تجاه إمكانية استمرار نمو الاقتصاد العالمي بمعدلات مرتفعة.

وقد أدى ارتفاع الأسعار العالمية لمعظم السلع الأولية، واستمرار الاحتفاظ بأسعار الفائدة للعملة الرئيسية عند مستويات متدنية، إلى تصاعد معدلات التضخم في العديد من الدول الصناعية الكبرى خلال سنة التقرير . وارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية الأخرى (عدا الين الياباني والدولار الكندي) خلال السنة .

على مستوى الاقتصاد المحلي شهدت السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ صمود الاقتصاد المصري في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، وهو ما يعكسه التحسن التدريجي في معدل النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج، والذي بلغ ٥,١٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقابل ٤,٧٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ . ويقترب معدل النمو الذي تحقق خلال سنة التقرير الى حد كبير من متوسط معدل النمو على مستوى الاقتصادات الناشئة ككل، والذي يقدر بنحو ٥,٦٪ خلال ذات السنة . ومن العوامل الهامة التي ساهمت في تحسن الأداء الاقتصادي، التنفيذ الناجح للمرحلة الأولى من برنامج اصلاح وتطوير الجهاز المصرفي ، وهو ما كان له أكبر الأثر في تجنبه لجزء كبير من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية وتداعياتها، هذا الى جانب الثقة المستقرة في كفاءة سوق الصرف الأجنبي .

وفيما يتعلق بمساهمة القطاعين العام والخاص في معدل النمو الاقتصادي (٥,١٪) ، استمر اضطلاع القطاع الخاص بدور هام في عملية التنمية ليسهم بنحو ٤,٠ نقطة مئوية في معدل النمو ، (مقابل ٣,٣ نقطة خلال السنة المالية السابقة) ، وبلغت مساهمة القطاع العام ١,١ نقطة مئوية (مقابل ١,٤ نقطة خلال سنة المقارنة).

ويظهر جانب العرض ، أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي تركز أساساً في مساهمة القطاعات الأكثر ارتباطاً بالطلب في السوق المحلي والتي بلغت ٤,٦ نقطة مئوية. وجاء في مقدمة هذه القطاعات، قطاع الصناعات التحويلية ، يليه قطاعا تجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء، ثم الزراعة ، والاتصالات. هذا في حين اقتصرت مساهمة القطاعات الأكثر ارتباطاً بالطلب الخارجي في معدل النمو على نحو ٠,٥ نقطة مئوية، وتركزت تلك المساهمة في قطاعي السياحة، والاستخراجات.

ويتضح من جانب الطلب أن التحسن في معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الاجمالي (٥,١٪ مقابل ٤,٧٪)، يعزى أساساً إلى تصاعد مساهمة اجمالي الاستثمار (شاملاً التغيير في المخزون) في معدل النمو لتصل إلى ٠,٨ نقطة مئوية (مقابل مساهمة سالبة بلغت ٢,٠ نقطة مئوية). وجاء هذا التصاعد كنتيجة أساسية لارتفاع مساهمة الاستثمار الخاص في اجمالي الاستثمار. كما أنه مما ساعد على تحسن معدل النمو الاقتصادي ، استمرار المساهمة الموجبة للاستهلاك الخاص في هذا المعدل والتي بلغت ٣,٧ نقطة مئوية ، أى ما يعادل ٧٢,٥٪ من معدل النمو الكلي ، وان كانت تلك المساهمة قد تراجعت مقارنة بالسنة المالية السابقة (٤,١ نقطة مئوية). وقد أدت هذه التطورات في الطلب المحلي إلى تعويض النقص في مساهمة صافي الطلب الخارجي (الصادرات السلعية والخدماتية مطروحا منها الواردات السلعية والخدماتية) في معدل النمو ، والتي انخفضت لتقتصر على ٠,١ نقطة مئوية خلال سنة التقرير (مقابل ٢,٠ نقطة مئوية خلال سنة المقارنة) .

بلغت قيمة الإستثمارات المنفذة* (بأسعار ٢٠٠٧/٢٠٠٦) ١٦٦,٤ مليار جنيه بمعدل نمو ٣,٩٪ خلال سنة التقرير مقابل تراجع بمعدل ١٠,٢٪ خلال السنة المالية السابقة . وجاء التحسن في معدل نمو الاستثمارات كنتيجة أساسية لزيادة مساهمة القطاع الخاص في هذا المعدل إلى ١,٠ نقطة مئوية (مقابل مساهمة سالبة بلغت ١٣,٥ نقطة). هذا في حين تراجعت مساهمة القطاع العام في معدل نمو الاستثمارات بشكل طفيف لتبلغ ٢,٩ نقطة مئوية خلال سنة التقرير (مقابل ٣,٠ نقطة في سنة المقارنة). وساعد على زيادة الاستثمارات الخاصة، سواء محلية أو أجنبية، تطوير الإطار التشريعي الحاكم لمناخ الاستثمار، واستمرار تبسيط الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركات والتوسع في مشروعات البنية الأساسية.

وفيما يتعلق بتوزيع إجمالي الإستثمارات (بالأسعار الثابتة) وفقاً لقطاعات النشاط الإقتصادي، فقد تم تنفيذ نحو ١٨,٩٪ منها في قطاع البترول والغاز، ١١,٣٪ في الصناعات التحويلية (متضمنة تكرير البترول)، ٩,٧٪ في الكهرباء والمياه، ٨,٨٪ في الإتصالات، ٢,٩٪ في الزراعة والرى، ١,٩٪ في التشييد والبناء، فضلاً عن ٣٠,٣٪ في قطاعات الخدمات الاجتماعية، و١٦,٢٪ في قطاعات الخدمات الإنتاجية.

استمر البنك المركزي المصري في العمل على تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في استقرار الأسعار ، وذلك من خلال العمل على الوصول بمعدل التضخم إلى مستوى ملائم ومستقر يساهم في بناء الثقة والمحافظة على معدلات مناسبة للاستثمار والنمو الاقتصادي. ويمثل سعر العائد على المعاملات لليلة واحدة Overnight Interbank Interest Rate الهدف التشغيلي للسياسة النقدية، حيث يتم استخدام هيكل لتنفيذ السياسة النقدية يعتمد على نظام إطار لأسعار الفائدة Corridor System ، يمثل سعر عائد إقراض البنك المركزي للبنوك لليلة واحدة حده الأقصى، وسعر عائد الإيداع لليلة واحدة حده الأدنى . وخلال سنة التقرير وفي ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩ ، قام البنك المركزي ، مثل عديد من البنوك المركزية الأخرى ، بإعداد مؤشر اقتصادي هام يسمى "مقياس التضخم الأساسي" Core Inflation Measure المشتق من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التي تتحدد أسعارها إدارياً، بالإضافة إلى بعض السلع التي تتأثر بصدمات العرض المؤقتة. ويعتبر مؤشر التضخم الأساسي توضيحي وتكميلي يتمثل الغرض الرئيسي من إعداده في إجراء تحليل دقيق للأسباب المؤدية إلى الزيادة في الأسعار. كما أن الهدف من نشر هذا المقياس هو تحسين معرفة الجمهور بحركة التضخم ، وبالتالي الحد من أثر صدمات الأسعار المؤقتة على توقعات التضخم، الأمر الذي يقلل بدوره من التغيرات الحادة فيه.

* لا تشمل التغيير في المخزون

وقد عقدت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي ثمانية اجتماعات خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩. وجاءت قراراتها متماشية مع الهدف النهائي للسياسة النقدية، حيث اتجهت خلال الربع الأول إلى تخفيض أسعار العائد بمقدار ٠,٧٥٪ لسعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة، و٠,٥٥٪ لسعر البنك المركزي للائتمان والخصم. وبذلك أصبح سعرا عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة ٨,٢٥٪، و٩,٧٥٪ على الترتيب، وبلغ سعر البنك المركزي للائتمان والخصم ٨,٥٪ سنويا. ثم قامت اللجنة في ستة اجتماعات متتالية، خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٠٩ حتى يونيو ٢٠١٠، بتثبيت سعرى عائد الإيداع والإقراض، وكذا سعر البنك المركزي للائتمان والخصم. وبعد انتهاء فترة التقرير وخلال مرحلة الإعداد، قررت اللجنة أيضاً في اجتماعيها بتاريخي ٢٩ يوليو، و١٦ سبتمبر ٢٠١٠ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة، وكذا سعر البنك المركزي للائتمان والخصم، دون تغيير.

وجاءت قرارات لجنة السياسة النقدية بتخفيض وتثبيت أسعار العائد الأساسية متوافقة مع تطورات معدل التضخم وتقدير اللجنة لحجم الضغوط التضخمية. فقد تم التخفيض مع تراجع معدل التضخم السنوي إلى ٩,٠٪ في أغسطس ٢٠٠٩، مسجلاً أدنى مستوى له على مدى العشرين شهراً السابقة على هذا التاريخ، وأتاح ذلك إمكانية المساهمة في تدعيم النمو الاقتصادي دون الإخلال بهدف الحد من الضغوط التضخمية. ثم أبقى اللجنة على أسعار العائد الأساسية دون تغيير، مع اتجاه معدل التضخم السنوي نحو الارتفاع ليصل إلى ١٣,٦٪ في يناير ٢٠١٠. غير أن هذا المعدل اتجه نحو الانخفاض ليبلغ ١٠,٧٪ في يونيو ٢٠١٠، وهو ما رأت معه اللجنة أن المستوى السائد لأسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي يعد مناسباً وداعماً لتحسن الأداء الاقتصادي، ويؤدي في نفس الوقت إلى الحفاظ على معدل التضخم الأساسي، والذي بلغ متوسطه ٦,٩٪ خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٠٩ حتى يوليو ٢٠١٠، في إطار الحدود المقبولة لدى البنك المركزي في الأجل المتوسط.

بالإضافة إلى قرارات لجنة السياسة النقدية التي ساندت حفز النمو الاقتصادي بعد تراجع الضغوط التضخمية، فقد أطلق البنك المركزي مبادرة متكاملة لتشجيع البنوك على منح الائتمان للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك بإعفاء البنوك التي تمنح قروضا وتسهيلات ائتمانية لتلك الشركات والمنشآت من نسبة الاحتياطي البالغة ١٤٪ وذلك في حدود ما يتم منحه. وفي هذا الصدد، قام البنك المركزي، والمعهد المصرفي بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء على إجراء مسح ميداني بأسلوب الحصر الشامل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لمحافظة الجمهورية على مراحل.

ارتفعت نقود الاحتياطي (المشتقة من ميزانية البنك المركزي) بمقدار ٢٨,٠ مليار جنيه بمعدل ١٦,٠٪ خلال سنة التقرير، وتعزى الزيادة إلى ارتفاع صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي بما يعادل ١٨,٥ مليار جنيه، وزيادة صافي الأصول المحلية بمقدار ٩,٥ مليار جنيه. وانعكست هذه الزيادة في نمو ودائع البنوك بالعملة المحلية لدى البنك المركزي بنحو ١٠,٠ مليار جنيه، والنقد المتداول خارج البنك المركزي بمقدار ١٨,٠ مليار جنيه. وجاءت الزيادة في النقد المتداول تبعاً لزيادة النقد المصدر بمقدار ١٨,٣ مليار جنيه بمعدل ١٤,٣٪ ليصل رصيده إلى ١٤٦,٢ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠.

أما السيولة المحلية، فقد ارتفعت بمقدار ٨٦,٣ مليار جنيه بمعدل ١٠,٤٪، وساهم صافي الأصول المحلية بالنصيب الأكبر من تلك الزيادة، حيث زاد بمقدار ٥٨,٠ مليار جنيه بمعدل ١٠,٠٪، أما صافي الأصول الأجنبية فقد زاد بما يعادل ٢٨,٣ مليار جنيه بمعدل ١١,١٪. وانعكست زيادة السيولة المحلية في زيادة أشباه النقود (الودائع غير الجارية بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية) بمقدار ٥٥,٢ مليار جنيه بمعدل ٨,٥٪، وزيادة المعروض النقدي بمقدار ٣١,١ مليار جنيه بمعدل ١٧,٠٪.

استمراراً في تطوير القطاع المصرفي ، تم البدء في المرحلة الثانية من برنامج التطوير والتي تمتد من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١. وتستهدف تلك المرحلة رفع كفاءة أداء و ضمان سلامة الجهاز المصرفي المصري، وزيادة تنافسيته ومقدرته على إدارة المخاطر ليقوم بالدور المنوط به في الوساطة المالية لخدمة الاقتصاد القومي والإسهام في تحقيق معدلات التنمية المستهدفة. وتتمثل أهم ركائز تلك المرحلة من برنامج التطوير في إعداد وتنفيذ برنامج شامل لإعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك العامة المتخصصة، وكذلك المتابعة الدورية لنتائج تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج إعادة هيكلة بنوك الأهلـى المصري ومصر والقاهرة والتي أظهرت تحسن معدلات أدائها، واستكمال أية متطلبات لازمة لرفع كفاءتها في مجال الوساطة المالية وإدارة المخاطر.

كما تستهدف المرحلة الثانية تنفيذ تطبيقات بازل II في البنوك المصرية لتدعيم قدرتها على إدارة المخاطر، ومراجعة وإحكام تطبيق قواعد الحوكمة الدولية الخاصة بالبنوك. وفي ذلك السياق، تم توقيع بروتوكول مع البنك المركزي الأوروبي وسبعة من البنوك المركزية الأوروبية لتقديم برنامج المساعدة الفنية لمدة ثلاث سنوات بداية من يناير ٢٠٠٩ لتطبيق مقررات بازل II. وجددير بالذكر أن إستراتيجية البنك المركزي المصري لتطبيق هذه المقررات تركز على مبدئين أساسيين هما التيسير والمشاورة مع البنوك لضمان تطبيق كافة وحدات الجهاز المصرفي لتلك المقررات. وسيتم تطبيق هذه الاستراتيجية بصورة تدريجية على أربع مراحل ، وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى .

وجاء البدء في المرحلة الثانية من خطة التطوير بعد نجاح تنفيذ المرحلة الأولى التي تضمنت أربعة محاور ، حيث تم من خلال المحور الأول ، إجراء عمليات دمج طوعى وجبرى بين عدد من البنوك أدت إلى انخفاض عدد البنوك العاملة في مصر من ٥٧ بنكاً في نهاية ديسمبر ٢٠٠٤ إلى ٣٩ بنكاً في نهاية يونيو ٢٠١٠. كما تم بيع ٨٠٪ من رأسمال بنك الإسكندرية إلى بنك سان باولو الإيطالي ، فضلاً عن بيع مساهمات البنوك العامة في البنوك المشتركة والخاصة. وفي إطار المحور الثاني ، تمت إعادة هيكلة البنوك العامة بتنفيذ خطة شاملة محددة التواريخ أعدتها وحدة إعادة الهيكلة بالبنك المركزي المصري. وتم في إطار المحور الثالث ، والخاص بمعالجة الديون المتعثرة، عمل تسويات (غير شاملة مديونيات قطاع الأعمال) لأكثر من ٩٠٪ منها ، وذلك عن طريق استحداث عدة أساليب وبرامج مختلفة بالقطاع المصرفي من قبل وحدة الديون المتعثرة بالبنك المركزي. أما الديون غير المنتظمة لشركات قطاع الأعمال العام لدى البنوك العامة ، فقد تم سداد ٦٢٪ منها نقداً لبنوك القطاع العام التجارية . وبالنسبة للمبالغ المتبقية (٣٨٪) ، فقد تم توقيع اتفاق إطارى بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٤ تم بموجبه السداد العيني للمديونية القائمة بنهاية شهر يونيو ٢٠١٠. وفيما يتعلق بالمحور الرابع والخاص بتطوير قطاع الرقابة والإشراف ، تم وضع برنامج استهدف رفع كفاءة القطاع من خلال الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية وتطبيق مفهوم الرقابة بالمخاطر لضمان قوة وسلامة القطاع المصرفي . كما تم الاستعانة بقيادات تمتاز بالكفاءة والقدرة والتقنية المصرفية الحديثة ، فضلاً عن رفع كفاءة الكوادر البشرية الموجودة .

يقوم البنك المركزي من خلال قطاع الرقابة والإشراف بالتأكد من سلامة المراكز المالية للبنوك العاملة في مصر وتقييم أدائها ، آخذاً في الاعتبار تحقيق مفهوم الرقابة بالمخاطر إلى جانب التزامها بالمعايير الرقابية التي يصدرها . وقد قام البنك المركزي بإصدار عدة ضوابط وتعليمات تنظيمية ورقابية خلال السنة المالية.

بلغ المركز المالي الإجمالي للبنوك المسجلة والعاملة في مصر (٣٩ بنكاً) ١٢٢٠,٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠ ، بزيادة قدرها ١٢٨,٧ مليار جنيه بمعدل ١١,٨٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، مقابل زيادة قدرها ٨,٧ مليار جنيه بمعدل ٠,٨٪ خلال السنة المالية السابقة.

وارتفعت الودائع لدى البنوك بمقدار ٨٢,٨ مليار جنيه بمعدل ١٠,٢٪ خلال سنة التقرير مقابل ٦٢,٥ مليار جنيه بمعدل ٨,٤٪ خلال السنة المالية السابقة ليصل رصيدها إلى ٨٩٢,٥ مليار جنيه بما يمثل ٧٣,١٪ من مجموع مركزها المالي في نهاية يونيو ٢٠١٠. وارتفعت أرصدة الإقراض والخصم بمقدار ٣٦,٠ مليار جنيه بمعدل ٨,٤٪ لتبلغ ٤٦٦,٠ مليار جنيه، بما يمثل ٣٨,٢٪ من اجمالي المركز المالي للبنوك في نهاية يونيو ٢٠١٠. وتساعدت استثمارات البنوك في الأوراق المالية والأذون بمقدار ٧٣,٣ مليار جنيه بمعدل ٢٢,٠٪ لتصل إلى ٤٠٥,٩ مليار جنيه وبما يمثل ٣٣,٣٪ من اجمالي المركز المالي في نهاية يونيو ٢٠١٠.

وفي مجال نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات ، شهدت سنة التقرير عدداً من الإنجازات، كان من أهمها استمرار العمل في مشروع تطوير نظام الحسابات الرئيسي Core Banking & Financial Systems . فقد تم طرح المناقصة الدولية وتلقى عروض الشركات العملية ذات الخبرة في هذا الشأن ، وجرى إجراء التقييم الفني للعروض ومناقشة الشركات فيها. ويهدف المشروع إلى رفع كفاءة العمل لدى فروع البنك المركزي (بما فيها دار طباعة النقد)، وكذا الإدارات والقطاعات المختلفة بالبنك. هذا بالإضافة إلى مساعدة وزارة المالية في الحصول على البيانات والتقارير الخاصة بها بالدقة والسرعة التي تتيح لها المراقبة اللحظية لعملياتها ذات التأثير على حساباتها لدى البنك المركزي، والعمل على تطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دولياً. وتمشياً مع هذا المشروع ، تم الانتهاء من تحديث وتطوير الشجرة المحاسبية بالبنك المركزي المصري باشتراك جميع قطاعات البنك . كما يتم حالياً تطوير قاعدة بيانات وحدات القطاع المصرفي بالبنك المركزي من خلال إعداد قاعدة بيانات موحدة Data Warehouse تتوافق مع القواعد المعمول بها دولياً. وجرى العمل أيضاً على إنشاء مركز معلومات احتياطي دائم للبنك المركزي ليتم استخدامه كبديل في حالة عدم توافر الخدمة من المركز الرئيسي الحالي. هذا وقد تم الانتهاء من إعداد وتنفيذ وتشغيل نظام جديد للرقابة Domestic Money Monitoring System (DMMS) ، والذي يهدف إلى الرقابة الإلكترونية على أداء السوق المحلي بما فيها صناديق الإستثمار والإنترنتك ، وكذا معدلات العائد .

وفي مجال سوق الصرف ، واصل البنك المركزي إدارته الناجحة لسوق الصرف الأجنبي من خلال سوق الإنترنتك الدولارى. وقد ساهم ذلك في تأكيد ثقة المتعاملين في كفاءة سوق الصرف الأجنبي وعدم قلقهم تجاه التقلبات التي يمكن أن تطرأ على سعر صرف الجنيه المصري . فقد أثبتت تلك السوق مرونتها وقدرتها من خلال البنوك على تلبية أية طلبات من النقد الأجنبي من جانب المستثمرين، وبما فيها تلك الناتجة عن الصدمات الخارجية في الأسواق المالية. كما ساعدت كفاءتها ومرونتها على إضفاء المزيد من الاستقرار على السوق، وبالتالي المساهمة في تشجيع الاستثمار وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى مصر. وقد بلغ المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار في سوق الإنترنتك ٥,٦٩٥٢ جنيهاً في ٢٠١٠/٦/٣٠، مقابل ٥,٥٩٦٤ جنيهاً في ٢٠٠٩/٦/٣٠ ، بانخفاض في قيمة الجنيه بمعدل ١,٧٪ خلال سنة التقرير.

وقد انخفض حجم التعامل في سوق الإنترنتك خلال السنة بمقدار ٦,٥ مليار دولار بمعدل ١٢,٦٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة، ليبلغ ٤٥,٣ مليار دولار، وليصل بذلك اجمالي حجم التعامل بالسوق منذ بداية عملها وحتى نهاية يونيو ٢٠١٠ إلى ٢٤٧,٢ مليار دولار.

وبالنسبة لصافي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي، فقد زاد بمقدار ٣,٩ مليار دولار بمعدل ١٢,٥٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ ليصل إلى ٣٥,٢ مليار دولار، وبما يغطي نحو ٨,٦ شهر واردات سلعية، في نهاية يونيو ٢٠١٠. وتجدد الإشارة إلى أنه خلال فترة إعداد التقرير واصل صافي الاحتياطيات الدولية ارتفاعه ليصل إلى ٣٥,٥ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١٠.

وبالنسبة للخدمات المالية غير المصرفية، تم توحيد الجهات الرقابية على هذا القطاع في جهة واحدة هي "الهيئة العامة للرقابة المالية" التي تم إنشاؤها بموجب "القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية". وتختص تلك الهيئة بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية بما في ذلك أسواق رأس المال وبورصات العقود الآجلة وأنشطة التأمين والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتوريق. واعتباراً من ٢٠٠٩/٧/١ حلت الهيئة العامة للرقابة المالية محل كل من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، والهيئة العامة لسوق المال، والهيئة العامة لشئون التمويل العقاري. وفيما يتعلق بسوق الأوراق المالية، ارتفع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية (EGX 30) بمعدل ٥,٨٪ خلال سنة التقرير ليصل إلى ٦٠٣٣,١ نقطة في نهاية يونيو ٢٠١٠، بينما تراجع مؤشر الأسعار (EGX 70)، و(EGX100) بمعدل ١٥,٣٪، و ٩,٤٪ خلال ذات السنة ليبلغا ٥٢٧,٧ نقطة، و ٩٠٨,٧ نقطة على الترتيب في نهاية يونيو ٢٠١٠.

وفيما يتعلق بالسوق الأولية، بلغ عدد الإصدارات الجديدة التي وافقت عليها الهيئة العامة للرقابة المالية ٣٤٢٦ إصداراً قيمتها الإجمالية ١٥٤,٣ مليار جنيه، منها ٢١٥٤ إصداراً لتأسيس شركات جديدة بقيمة ١٢,٦ مليار جنيه. أما الإصدارات الخاصة بزيادة رؤوس أموال الشركات القائمة فبلغت ١٢٧٢ إصداراً بقيمة قدرها ١٤١,٧ مليار جنيه. وفي السوق الثانوية، بلغ عدد الشركات المقيدة في البورصة ٢١٥ شركة، تبلغ القيمة الاسمية لأسهمها ١٣٤,٧ مليار جنيه، وانخفضت القيمة السوقية لأسهم تلك الشركات بمقدار ٥٣,٥ مليار جنيه بمعدل ١١,٥٪ لتبلغ ٤١٠,١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠. هذا في حين ارتفعت قيمة الأوراق المتداولة من الأسهم والسندات بمقدار ١٢١,٦ مليار جنيه بمعدل ٣٨,٠٪ لتبلغ نحو ٤٤١,٣ مليار جنيه.

وبالنسبة لقطاع التأمين، بلغ عدد الشركات العاملة بسوق التأمين ٢٩ شركة، وتمت موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ على الترخيص لعدد ١٢ شركة بمزاولة مهنة الوساطة التأمينية بعد استيفائها لجميع الشروط المقررة. وارتفعت القيمة الإجمالية لأصول شركات التأمين (متضمنة الاستثمارات) لتصل إلى نحو ٤٤,٩ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠، بمعدل نمو ٣٦,١٪ خلال سنة التقرير، وارتفع إجمالي استثمارات تلك الشركات بمعدل ١١,١٪ ليصل إلى ٣٢,١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠. وبلغت جملة الأقساط المباشرة نحو ٨,٧ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩، والتعويضات المسددة عن العمليات المباشرة نحو ٥,٢ مليار جنيه خلال السنة.

وفيما يتعلق بنشاط التمويل العقاري، زاد عدد الشركات العاملة في هذا المجال خلال سنة التقرير بمقدار ٤ شركات ليصل إلى ١٣ شركة، بالإضافة إلى الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري، فضلاً عن ١٩ بنكاً يعمل في هذا النشاط. وارتفعت قيمة القروض الممنوحة من البنوك وشركات التمويل العقاري بمقدار ١,١ مليار جنيه بمعدل ٣٦,٥٪ خلال السنة لتصل إلى ٤,٠ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠. وبلغ إجمالي عدد الوحدات التي تم دعمها من قبل صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري ٥٢٠٠ وحدة سكنية بإجمالي دعم يقدر بنحو ٥١,٧ مليون جنيه. كذلك تم تفعيل برنامج دعم إسكان محدودى الدخل، حيث تم توفير مبلغ ١٦٥٠ مليون جنيه مصرى لدعم ٦٥٠٠٠ وحدة سكنية خلال الثلاث السنوات القادمة.

استهدفت السياسة المالية خلال سنة التقرير العمل على حفز النشاط الإقتصادي للحد من الآثار السلبية لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية. وتم ذلك باستخدام حزمتين إضافيتين من الإجراءات المالية التوسعية ، حيث كان قد تم استخدام الأولى خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بقيمة ١٥ مليار جنيه في تمويل الاستثمارات العامة ، خاصة مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة. وتم ضخ الحزمة الثانية، التي تراوحت بين ٥,٥ و ٦ مليار جنيه، خلال السنة المالية الحالية لاستخدامها في الاستثمارات الإضافية. وتتمثل الحزمة الثالثة في الموافقة على فتح اعتماد إضافي بالموازنة العامة قدره ١٠,٠ مليار جنيه، تم استخدامه في تمويل متطلبات الاستثمار الإضافية، خاصة مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي والطرق وقرى الظهير الصحراوي .

وزاد اجمالي المصروفات بنحو ١٤,٥ مليار جنيه عن السنة المالية السابقة ليصل إلي نحو ٣٦٦,٠ مليار جنيه بما يمثل ٣٠,٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي . وتركزت تلك الزيادة أساساً في التصاعد الملموس في الفوائد المحلية والخارجية بنحو ١٩,٥ مليار جنيه بمعدل ٣٧,٠٪ لتصل إلى ٧٢,٣ مليار جنيه. وارتفعت الأجور وتعويضات العاملين بنحو ٩,٢ مليار جنيه بما يمثل نحو ٢٦,٩٪ من اجمالي الإنفاق الحكومي الجاري . وبالنسبة للإيرادات العامة خلال سنة التقرير ، فقد انخفضت بنحو ١٤,٤ مليار جنيه لتصل إلى نحو ٢٦٨,١ مليار جنيه بما يمثل ٢٢,٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي، وذلك إنعكاساً للتأثير السلبي لتداعيات الأزمة المالية العالمية على النشاط الإقتصادي . وبذلك يبلغ العجز النقدي نحو ٩٧,٩ مليار جنيه، وبإضافة صافي حيازة الأصول المالية والذي بلغ ١٦٥ مليون جنيه، يصل العجز الكلي إلى نحو ٩٨,٠ مليار جنيه بما نسبته ٨,١٪ من الناتج المحلي الاجمالي، مقابل عجز كلي قدره ٧١,٨ مليار جنيه وبما نسبته ٦,٩٪ من الناتج المحلي خلال السنة المالية السابقة. ويعكس ذلك تزايد نسبة هذا العجز للناتج المحلي والتي تستهدف السياسة المالية تخفيضها كطلب هام لتخفيض نسبة الدين المحلي للناتج. وتم الاعتماد أساساً في تمويل العجز الكلي للموازنة خلال السنة على مصادر التمويل المحلية، خاصة اكتتابات البنوك في أذون الخزانة، أما مصادر التمويل الخارجية فقد تم الاعتماد عليها بما قيمته ٢,٥ مليار جنيه.

بلغ اجمالي الدين العام المستحق على الحكومة (المحلي والخارجي) ٨١٢,٩ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠، وبما يمثل ٦٧,٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، بزيادة ١٥,١٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ .

بالنسبة للمعاملات الخارجية، أسفر أداء ميزان المدفوعات خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ عن تحقيق فائض كلي بلغ نحو ٣,٣٦ مليار دولار بما يمثل ١,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال سنة التقرير (مقابل عجز كلي قدره ٣,٣٨ مليار دولار، ١,٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال السنة المالية السابقة) .

وقد تراجع العجز في ميزان المعاملات الجارية بمعدل ٢,٤٪ مسجلاً ٤,٣ مليار دولار بما يمثل ٢,٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي (مقابل ٤,٤ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة)، وذلك كمحصلة للاستقرار النسبي في عجز الميزان التجاري عند ٢٥,١ مليار دولار ، وارتفاع صافي التحويلات بدون مقابل بمعدل ٢٦,٩٪ من ناحية ، وتراجع فائض الميزان الخدمي بمعدل ١٧,٣٪ من ناحية أخرى . أما المعاملات الرأسمالية والمالية، فقد حققت صافي تدفق للداخل بلغ ٨,٣ مليار دولار خلال سنة العرض (مقابل ٢,٣ مليار دولار)، حيث سجلت الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية صافي تدفق للداخل بلغ ٧,٩ مليار دولار (مقابل صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٩,٢ مليار دولار). كما سجل الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر صافي تدفق للداخل قدره ٦,٨ مليار دولار (مقابل ٨,١ مليار دولار).

وبالنسبة للدين الخارجي ، فقد تزايد بنحو ٢,٢ مليار دولار ليبلغ رصيده القائم (العام والخاص) مقوماً بالدولار الأمريكي نحو ٣٣,٧ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٠ مقارنةً بنهاية يونيو ٢٠٠٩. ويعزى هذا الارتفاع إلى تحقق صافي استخدام من القروض والتسهيلات بلغ ٣,٤ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، وتراجع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي ليخفص رصيد الدين بنحو ١,٢ مليار دولار.

تراجعت أعباء خدمة الدين الخارجي (متوسط وطويل الأجل) بمعدل ١٦,٣٪ لتقتصر على نحو ٢,٦ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ كمحصلة لانخفاض المسدد من الأقساط بمقدار ٤١٦,٤ مليون دولار ليصل إلى ٢,٠ مليار دولار من ناحية ، وتراجع العوائد المدفوعة بنحو ٩٢,٩ مليون دولار لتصل إلى نحو ٦٤٩,٣ مليون دولار من ناحية أخرى. ومع الأخذ في الاعتبار ارتفاع الحصيلة الجارية بميزان المدفوعات فإن نسبة خدمة الدين إلى الحصيلة الجارية تراجعت لتقتصر على ٤,٥٪ خلال السنة المالية موضع العرض مقابل ٥,٤٪ خلال السنة المالية السابقة.

التطورات فى الاقتصاد العالمى : الفصل الأول :

- ١/١ - النمو الاقتصادى
- ٢/١ - معدلات البطالة والتضخم
- ٣/١ - أسعار المواد الأولية
- ٤/١ - أسعار الخصم
- ٥/١ - أسعار الصرف
- ٦/١ - الاحتياطيات الدولية

الفصل الأول التطورات في الاقتصاد العالمي

تواصلت الجهود خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، والتحديات التي مازالت تواجه الاقتصاد العالمي وتحد من قدرته على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة. ومن أهم هذه التحديات ضعف أداء أسواق العمل، واستمرار الآثار الاجتماعية السلبية للأزمة، وزيادة معدلات البطالة لمستويات مرتفعة. ومن العوامل التي ساهمت في تفاقم هذه التداعيات أزمة الديون السيادية لليونان، خاصة مع الارتفاع الحاد في عجز موازنتها العامة الذي بلغ ما يقرب من ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في عجز الموازنة ومستوى المديونية في العديد من الدول الأوروبية الأخرى، مثل أسبانيا والبرتغال وأيرلندا. كما أنه مما ساعد - بصفة مؤقتة - على اضطراب أسواق المال الدولية، إعلان شركة دبي العالمية عن مطالبته بتأجيل سداد ديونها، والتخوف من عدم مقدره الشركة على سداد هذه الديون.

وفي إطار الجهود المبذولة لمواجهة تداعيات الأزمة، أعلنت الولايات المتحدة في الحادي والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٩ عن مبادرة جديدة تستهدف مساعدة الشركات الصغيرة التي تواجه صعوبة في الحصول على الائتمان، وتقديم الخزانة بموجب تلك المبادرة قروضاً للبنوك للمساهمة في توفير الاحتياجات التمويلية لهذه الشركات. كما أقر مجلس الشيوخ في الرابع والعشرين من فبراير ٢٠١٠ مشروع قانون بخطة تبلغ تكلفتها ١٥ مليار دولار للاحتفاظ بنحو ١,٣ مليون وظيفة. وقدمت الحكومة البريطانية مساعدات إضافية تقدر بنحو ٣١,٢ مليار استرليني لمجموعتي Royal Bank of Scotland Group، و Lloyds Banking Group، وأعلنت أيضاً في يونيو ٢٠١٠ عن خطة لإصلاح قواعد الرقابة والإشراف على القطاع المالي، تتضمن إعطاء سلطات إشرافية أوسع لبنك إنجلترا، وإلغاء نظام تعدد الجهات الرقابية المتمثلة في البنك ووزارة الخزانة وهيئة الرقابة على الخدمات المالية.

ووافقت الحكومة الألمانية في التاسع من يونيو على خطة حفز جديدة تبلغ تكلفتها ما يعادل ١٢,٦٥ مليار دولار. وأعلنت فرنسا في نفس الشهر عن خطة لتنشيط الاستثمار في مجال التعليم الجامعي والطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية. كذلك قرر بنك اليابان في ذات الشهر منح قروض لمدة ثلاثة أشهر قيمتها ١٠ تريليون ين للمؤسسات المالية، بالإضافة إلى تسهيل بذات القيمة للحد من انكماش الأسعار، هذا فضلاً عن خطة حكومية طويلة الأجل تبلغ تكلفتها ما يعادل ٨٠ مليار دولار لتنشيط الطلب المحلي وتوفير نحو خمسة ملايين وظيفة حتى عام ٢٠٢٠.

كما وافق الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي في بداية مايو ٢٠١٠ على منح مساعدات مالية لليونان تبلغ نحو ١١٠ مليار يورو في شكل قروض طارئة لمدة ثلاث سنوات بفائدة ٥٪، على أن تساهم دول منطقة اليورو بنحو ٨٠ مليار يورو. واشترطت الجهات المانحة على الحكومة اليونانية تفعيل خطة تقشفية للحد من عجز موازنتها وتزايد مديونياتها. كما توصل وزراء مالية دول الاتحاد الأوروبي في ذات الشهر إلى تخصيص مساعدات مالية طارئة بما قيمته ٧٥٠ مليار يورو لمساعدة الدول التي قد تواجه مشكلات اقتصادية حادة.

وأكد قادة دول مجموعة العشرين G20 خلال الاجتماع الذي عقد يومي ٢٦ و ٢٧ يونيو ٢٠١٠، على استمرار الجهود المبذولة لمواجهة تداعيات الأزمة، والعودة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستقرة، وإتاحة مزيد من فرص العمل وإصلاح وتقوية والعمل على استقرار النظام المالي، فضلاً عن زيادة درجة الشفافية. وأعلنت لجنة بازل للرقابة المصرفية عن دراسة عدد من المقترحات لتعزيز القواعد الخاصة بالسيولة ورؤوس الأموال بهدف دعم القطاع المصرفي على المستوى العالمي.

غير أنه مع تفاقم أزمة الديون السيادية في عدد من الدول وبما قد يعوق النمو الإقتصادي ذاته، اتجهت تلك الدول نحو سحب الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها لمواجهة تداعيات الأزمة. كما أعلنت بعض الدول التي تعاني من ارتفاع كبير في عجز موازنتها مثل اليونان، أسبانيا، المملكة المتحدة، إيطاليا، وفرنسا، عن إجراءات تقشفية، يتمثل أهمها في زيادة الضرائب على الوقود، وتجميد الأجور بالقطاع العام، ورفع سن التقاعد.

وعملا على تنشيط التجارة العالمية، اتفق قادة مجموعة الثمانية G8 على عقد اتفاقية تجارية شاملة خلال عام ٢٠١٠، في محاولة لإحياء مفاوضات جولة الدوحة المتعثرة، وحث الدول على الحد من الإجراءات الحمائية. وأسفرت قمة دول الاتحاد الأوروبي، وأمريكا اللاتينية والكاريبي التي عقدت في مايو من نفس العام، عن توقيع اتفاقية لتعزيز التبادل التجاري بينها. ووافقت كل من الصين وتايوان في يونيو على عقد اتفاقية للتعاون الاقتصادي، تتضمن تخفيض التعريفات الجمركية على بعض السلع، وتيسير انتقال رؤوس الأموال بين البلدين. كما وافقت الدول الأعضاء في تجمع دول شرق أفريقيا EAC (كينيا، بورندي، رواندا، تنزانيا، أوغندا) في ذات الشهر على إقامة سوق مشتركة، والسماح بالانتقال الحر للأفراد، والمنتجات، ورؤوس الأموال، والخدمات، فضلا عن إلغاء كافة الرسوم الجمركية على الواردات فيما بينها.

١/١ - النمو الإقتصادي

وفي إطار هذه الجهود، حقق الإقتصاد العالمي نمواً بلغ معدله ٤,٠٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقابل انكماشه بمعدل ٣,٤٪ خلال السنة المالية السابقة. ويأتي ذلك انعكاساً لتحسن أداء الإقتصاد الأمريكي واقتصادات منطقة اليورو والمملكة المتحدة واليابان، فضلاً عن ارتفاع معدل النمو في بعض دول الاقتصادات الناشئة مثل الصين والهند، مدعوماً بالسياسات النقدية والمالية التوسعية التي شرع العديد من الدول في انتهاجها منذ العام الماضي، خاصة من خلال خفض أسعار الفائدة لمستويات تاريخية. ورغم ذلك لم تنجح هذه السياسات في تجاوز الأزمة بصفة نهائية، وسادت حالة من عدم التيقن تجاه إمكانية استمرار نمو الإقتصاد العالمي بمعدلات مرتفعة.

وفيما يتعلق بالأداء الإقتصادي للدول الصناعية الرئيسية، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للولايات المتحدة بمعدل ٣,٠٪ خلال السنة مقابل انكماشه بمعدل ٤,١٪ خلال سنة المقارنة. ويعزى هذا الارتفاع إلى تصاعد الإنفاق الاستهلاكي الخاص بمعدل ١,٧٪ مقابل انخفاضه بمعدل ٢,٢٪، فضلاً عن زيادة الاستثمارات الثابتة بمعدل ٥,٥٪ مقابل تراجعها بمعدل كبير بلغ ٢١,٣٪. وساهمت الزيادة في تلك الاستثمارات في نمو الناتج الصناعي بمعدل ٨,٠٪ مقابل انخفاضه بمعدل ١٤,٨٪. كما ساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدولة زيادة صادراتها من السلع والخدمات.

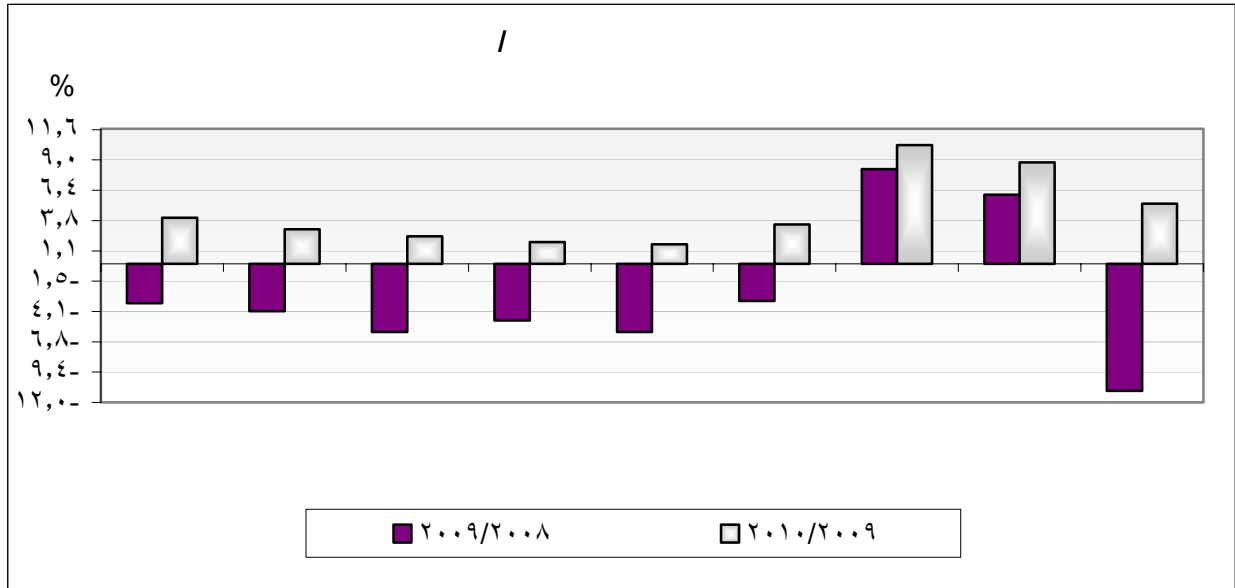
وحقق الإقتصاد الياباني نمواً بمعدل ٢,٤٪ مقابل تراجعها بمعدل ٥,٩٪، كنتيجة أساسية لارتفاع الطلب الخارجي على الصادرات، خاصة من جانب الصين، أكبر مستورد للمنتجات اليابانية، فضلاً عن انخفاض الين مقابل الدولار. هذا بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص بمعدل ١,٨٪ مقابل انخفاضه بمعدل ١,١٪، كنتيجة أساسية لإجراءات حفز النمو التي اتخذتها الحكومة، منها تمويل شراء سيارات وأجهزة جديدة موفرة للطاقة. يضاف لذلك اقتصار معدل التراجع في نمو الاستثمارات الثابتة على ١,١٪ مقابل انخفاض حاد بلغ معدله ١٥,٥٪.

وتحسن أيضاً أداء اقتصاد منطقة اليورو، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٠,٨٪ مقابل انكماش بمعدل ١,١٪ نتيجة لزيادة الصادرات في ضوء انخفاض اليورو، فضلاً عن زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص بمعدل ٠,٨٪ مقابل انخفاضه بمعدل ١,١٪، واقتصار معدل التراجع في الاستثمارات الثابتة على ١,٠٪ مقابل انخفاضها بمعدل كبير بلغ ١٢,٢٪. وجاء هذا التحسن

انعكاسا لتصاعد الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا بمعدل ٣,٧٪ مقابل تراجعها بمعدل ٥,٥٪ في ظل زيادة الطلب الخارجي على الصادرات. وارتفع الناتج المحلي لفرنسا بمعدل ١,٧٪ مقابل انخفاضه بمعدل ٣,١٪، وفي إيطاليا بمعدل ١,١٪ مقابل انكماشه بمعدل ٦,١٪. ويعاني عدد من دول تلك المنطقة من تزايد عجز الموازنة، مما يعزى إلى زيادة النفقات الاجتماعية المتمثلة في إعانات البطالة، خاصة مع المستوى المرتفع لمعدلات البطالة، وتراجع الإيرادات الضريبية نتيجة التخفيضات التي تضمنتها حزم الحفز الاقتصادي.

وفي المملكة المتحدة، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ١,٧٪ مقابل انكماش بمعدل ٥,٩٪، مدعوماً بارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الخاص بمعدل ٠,٩٪ مقابل انخفاضه بمعدل ٣,٩٪، وزيادة الاستثمارات الثابتة بمعدل ٤,٦٪ مقابل تراجع حاد بلغ معدله ١٩,٥٪. كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لكندا بمعدل ٣,٤٪ مقابل انكماشه بمعدل ٣,٢٪، نتيجة لزيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص بمعدل ٣,٧٪ مقابل انخفاضه بمعدل ٠,٣٪، وتصاعد الاستثمارات الثابتة بمعدل ٧,٦٪ مقابل تراجعها بمعدل ١٩,٣٪، مما أدى إلى زيادة الناتج الصناعي بمعدل ٦,٣٪ مقابل انخفاضه بمعدل ١١,٥٪.

وشهدت سنة التقرير تحسن ملحوظ في أداء عدد من دول الاقتصادات الناشئة، حيث تصاعد الناتج المحلي الإجمالي للصين بمعدل ١٠,٣٪ مقابل ٨,٢٪ خلال سنة المقارنة، مدعوماً بالسياسات النقدية التي تعد الأكثر توسعاً في تاريخ الصين، فضلاً عن خطط الحفز التي اقترتها الحكومة خلال الازمة المالية العالمية. وجاء هذا التحسن مدعوماً بتصاعد الناتج الصناعي بمعدل ١٥,٩٪ مقابل ٩٪. كما حقق الاقتصاد الهندي نمواً بلغ معدله ٨,٨٪ مقابل ٦٪ نتيجة لنمو الناتج الصناعي بمعدل ١١,٥٪ مقابل ٣,٨٪.



المصدر: Global Economic & Policy Research, World Financial Markets, JP Morgan, Sept. 2010 – التقرير الأسبوعي للتطورات الاقتصادية الدولية

وفي ضوء تحسن أداء الاقتصاد العالمي، والاتجاه نحو الاستثمارات التي تنطوي على قدر من المخاطر، ارتفعت أسعار الأسهم بمعظم البورصات الرئيسية مدعومة بزيادة التفاؤل باستمرار هذا التحسن وإعلان عدد من الشركات عن زيادة أرباحها. فقد ارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز ١٢٠٠ العالمي بمعدل ٨,٥٪ خلال سنة التقرير مقابل تراجعها بمعدل كبير بلغ ٣١٪ خلال سنة المقارنة.

٢ / ١ - معدلات البطالة والتضخم

صاحب عدم التأكد من قوة واستمرارية النمو العالمي ، استمرار معدلات البطالة في العديد من الدول الصناعية عند مستوى مرتفع ، وإن كانت قد تراجعت بشكل طفيف في بعض الدول كالمملكة المتحدة واليابان . ففي الولايات المتحدة، استقر معدل البطالة عند نفس مستواه المرتفع (٩,٥٪) بنهاية السنة . وارتفع معدل البطالة بمنطقة اليورو إلى ١٠٪ مقابل ٩,٤٪ ، وذلك انعكاسا لزيادته في فرنسا إلى ١٠٪ مقابل ٩,٤٪ ، وفي إيطاليا إلى ٨,٥٪ مقابل ٧,٤٪ ، في حين انخفض في ألمانيا إلى ٧,٧٪ مقابل ٨,٣٪ . هذا في حين تراجع معدل البطالة في اليابان إلى ٥,٣٪ مقابل ٥,٤٪ ، وفي المملكة المتحدة إلى ٧,٨٪ مقابل ٧,٩٪ ، وفي كندا إلى ٧,٩٪ مقابل ٨,٦٪ .

معدلات البطالة والتضخم

معدل التضخم (%)		معدل البطالة (%)		
خلال السنة المنتهية في يونيو		في نهاية يونيو		
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	
١,١	١,٤-	٩,٥	٩,٥	الولايات المتحدة
١,٤	٠,١-	١٠	٩,٤	منطقة اليورو
٠,٩	٠,١	٧,٧	٨,٣	ألمانيا
١,٥	٠,٥-	١٠	٩,٤	فرنسا
١,٣	٠,٦	٨,٥	٧,٤	إيطاليا
٣,٢	١,٨	٧,٨	٧,٩	المملكة المتحدة
٠,٧-	١,٨-	٥,٣	٥,٤	اليابان
١,٠	٠,٣-	٧,٩	٨,٦	كندا

المصدر: The Economist (various issues)

وقد أدى ارتفاع الأسعار العالمية لمعظم السلع الأولية، واستمرار الاحتفاظ بأسعار الفائدة على العملات الرئيسية عند مستويات متدنية ، إلى زيادة معدلات التضخم بالعديد من الدول الصناعية الكبرى خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩. فقد ارتفع معدل التضخم بالولايات المتحدة إلى ١,١٪ ، مقابل سالب ١,٤٪ خلال السنة السابقة. وارتفع المعدل بمنطقة اليورو إلى ١,٤٪ مقابل سالب ٠,١٪ ، انعكاسا لزيادته في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا. وارتفع المعدل بالمملكة المتحدة (٣,٢٪ مقابل ١,٨٪)، وكندا (١٪ مقابل سالب ٠,٣٪). وفي اليابان، استمر معدل التضخم عند مستوى سالب بلغ ٠,٧٪ مقابل سالب ١,٨٪.

٣ / ١ - أسعار المواد الأولية

في ظل تحسن أداء بعض الاقتصادات، خاصة الآسيوية ، تزايد الطلب على المواد الأولية، لترتفع أسعار معظمها خلال السنة. فقد ارتفعت أسعار الطاقة نتيجة لزيادة أسعار الغاز الطبيعي بمعدل ٢٦,٦٪ مع ارتفاع الطلب عليه للاستخدامات الصناعية ولأغراض التبريد والتدفئة . كما ارتفعت أسعار البترول الخام بمعدل ٨,١٪ في ظل تحقيق الاقتصادات الكبرى معدلات نمو.

وارتفعت أسعار المحاصيل الزراعية بشكل ملحوظ لزيادة الطلب عليها لأغراض التصنيع، وانخفاض إنتاج بعضها لسوء الأحوال المناخية بمناطق زراعتها. فقد زادت أسعار المطاط بمعدل ١٠,٧٪ لارتفاع الطلب عليه من جانب الصين مع زيادة مبيعات السيارات وتراجع إنتاج إندونيسيا. كما ارتفعت أسعار القطن بمعدل ٤٩,٣٪ مع إعلان الصين، كبرى الدول المنتجة والمستهلكة، انخفاض محصولها، وتوقع تراجع الإنتاج العالمي للعام الثالث على التوالي لارتفاع تكلفة زراعته. هذا بينما انخفضت أسعار خشب البناء لاستمرار ركود أسواق العقارات في كبرى الدول المستهلكة.

وارتفعت أسعار المعادن لزيادة الطلب عليها، خاصة من جانب الصين، حيث زادت أسعار الحديد بمعدل ٦٥,٣٪، والنحاس بمعدل ٢٩,٦٪، والنيكل بمعدل ٢٩,٨٪، والرصاص بمعدل ٢,٣٪. كما ارتفعت أسعار الذهب بمعدل ٣٠,٤٪ لقيام عدد من البنوك المركزية خلال السنة بشراء جزء من احتياطات صندوق النقد الدولي من المعدن بهدف تنويع احتياطاتها، إلى جانب توقع تزايد الضغوط التضخمية في ظل الإجراءات التي اتخذت لمواجهة الركود العالمي. وارتفعت أسعار المشروبات بمعدل ١٧,٥٪، إنعكاساً لزيادة أسعار الكاكاو بمعدل ١٩,٧٪ لتوقع انخفاض إنتاج كوت ديفوار، أكبر الدول المنتجة، والبن بمعدل ١٧,٣٪، في حين تراجع أسعار الشاي بمعدل ٨,٧٪ لزيادة إنتاج سيريلانكا.

وعلى عكس ما سبق، تراجع أسعار المواد الغذائية بمعدل ٤,٧٥٪ خلال سنة التقرير، خاصة القمح الذي انخفضت أسعاره بمعدل ٣٧,٨٪، والذرة (١٤,٥٪)، والأرز (١٦,٢٪) لارتفاع المخزون العالمي من الحبوب لأعلى مستوى منذ ثمانية أعوام في ظل الظروف المناخية الملائمة للزراعة. هذا بينما ارتفعت أسعار اللحوم بمعدل ١٨,٩٪ مع استمرار تراجع المعروض منها للعام الثالث على التوالي.

٤/١ - أسعار الخصم

استمرت معظم البنوك المركزية خلال السنة في الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستوياتها المنخفضة. فقد أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي على سعر الفائدة قصير الأجل عند مستوى يتراوح بين صفر، و٠,٢٥٪، في حين تم رفع سعر الخصم بمقدار ربع نقطة مئوية ليصل إلى ٠,٧٥٪. وأبقى البنك المركزي الأوروبي على سعر إعادة الشراء لليورو عند ١٪، مع تباطؤ معدل النمو في بعض دول المنطقة المثقلة بالديون مثل أسبانيا والبرتغال وإيرلندا. كما أبقى بنك إنجلترا على سعر إعادة الشراء للإسترليني عند ٠,٥٪، إلا أنه مع استمرار ضعف تعافي الاقتصاد البريطاني، استمر البنك في برنامج شراء السندات الحكومية وبعض سندات الشركات. كما أبقى بنك اليابان على سعر الفائدة الأساسي عند ٠,١٪.

وعلى العكس، بدأت البنوك المركزية في بعض الدول الأخرى، خاصة مع زيادة معدلات النمو بها، في رفع أسعار الفائدة. فقد قام بنك الاحتياطي الاسترالي برفع سعر الفائدة الأساسي لمدة ليلة واحدة خمس مرات ليصل إلى ٤,٥٪ في مايو ٢٠١٠، لتصبح استراليا أولى دول مجموعة العشرين التي تقوم بهذا الإجراء منذ بداية الأزمة المالية العالمية. ورفع بنك النرويج المركزي سعر الفائدة الأساسي على الإقراض أربع مرات ليبلغ ٢,٠٪ في يونيو، لتصبح أول دولة أوروبية وثاني دولة بعد استراليا، تقوم برفع سعر الفائدة منذ الأزمة. ورفع بنك كندا سعر الفائدة الأساسي إلى ٠,٥٪ في يونيو ٢٠١٠.

٥/١ - أسعار الصرف

ارتفع سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية (عدا الين والدولار الكندي) خلال السنة. فقد سجل الدولار ارتفاعاً ملحوظاً أمام اليورو بمعدل ١٥,٢٪ ليصل إلى ٠,٨١٤٩ يورو، وأمام الإسترليني بمعدل ١٠,٢٪ ليبلغ ٠,٦٦٥٦ إسترليني. وجاء هذا الارتفاع مدعوماً بتزايد الإقبال على الدولار مع التخوف من أن تؤدي أزمة الديون السيادية والإجراءات التقشفية بالدول الأوروبية إلى التأثير سلباً على النمو بمنطقة اليورو، وبالتالي على الاقتصاد العالمي.

هذا في حين جاء ارتفاع الين مع تأكيد وزير مالية اليابان عدم اعتزام الحكومة الجديدة التدخل للحد من ارتفاع قيمته، وزيادة التوقعات بإعادة المستثمرين اليابانيين أرباح استثماراتهم بالخارج ، فضلا عن الإقبال على الين كملاذ آمن للاستثمار في ظل أزمة اليونان. كما جاء ارتفاع سعر صرف الدولار الكندي لتزايد التوقعات برفع بنك كندا لأسعار الفائدة نهاية عام ٢٠١٠ في ظل استمرار تحسن المؤشرات الاقتصادية بها.

معدل التغير (%) خلال السنة	يونيو		في نهاية
	٢٠١٠	٢٠٠٩	
١٥,١٨	٠,٨١٤٩	٠,٧٠٧٥	اليورو
٧,٦٦-	٨٨,٦٠٠٠	٩٥,٩٥٠٠	الين الياباني
١٠,٢٢	٠,٦٦٥٦	٠,٦٠٣٨	الجنيه الاسترليني
٨,٤٣-	١,٠٦٠٦	١,١٥٨٣	الدولار الكندي
٤,٩٧	٠,٦٧٦٢	٠,٦٤٤٢	وحدة حقوق السحب الخاصة

المصدر : www.imf.org

٦/١ - الاحتياطيات الدولية

بلغت الاحتياطيات الدولية (بخلاف الذهب) على المستوى العالمي نحو ٥,٩ تريليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية يونيو ٢٠١٠ ، مقابل نحو ٤,٩ تريليون وحدة في نهاية يونيو ٢٠٠٩ ، بزيادة قدرها نحو تريليون وحدة ، وبمعدل ٢٠,٦٪ خلال السنة. وجاءت الزيادة الملحوظة نتيجة أساسية لتعاقد احتياطيات معظم الدول بعد أن هدأت حدة الأزمة المالية العالمية التي تسببت في تراجع هذه الاحتياطيات في ظل الركود الاقتصادي . فقد ارتفعت احتياطيات الدول المتقدمة بمقدار ٤٢٢,٩ مليار وحدة بمعدل ٢٤,٦٪ ، والدول النامية بمقدار ٥٨٩,٩ مليار وحدة بمعدل ١٨,٤٪ ، حيث سجلت احتياطيات دول أمريكا اللاتينية زيادة بمعدل ٢٤,٦٪ ، نظرا لارتفاع احتياطيات البرازيل وحدها بمعدل ٣١,٨٪ لتصل إلى نحو ١٧٠,٢ مليار وحدة . كما تصاعدت احتياطيات الدول الآسيوية النامية بمعدل ٢٠,١٪ في ظل الارتفاع الملحوظ لاحتياطيات عدد من هذه الدول ، مثل أندونيسيا (٣٩,٢٪) ، وتايوان (٢٧,٢٪) ، والفلبين (٢٦,٣٪) .

وتصدرت سويسرا قائمة الدول التي سجلت أعلى ارتفاع في احتياطياتها خلال السنة ، حيث زادت بمعدل ١٩٣,٢٪ لتصل الى نحو ١٤٤,٦ مليار وحدة ، وذلك كنتيجة لتدخل البنك الاهلي السويسري، منذ مارس ٢٠٠٩ ، في سوق الصرف الأجنبي ، لشراء اليورو مقابل الفرنك للحد من ارتفاعه . كما ارتفعت احتياطيات الولايات المتحدة بمعدل ٦٩,١٪ ، ثم فرنسا بمعدل ٦٤,٨٪ ، وألمانيا بمعدل ٤٣,٣٪ ، والمملكة المتحدة بمعدل ٤٢,٤٪ .

ولازالت الصين في مقدمة دول العالم من حيث رصيد الاحتياطيات ، حيث تستحوذ على نحو ١,٦٧ تريليون وحدة أو مايعادل ٢٨٪ من الاحتياطيات الدولية في نهاية يونيو ٢٠١٠ . ويلى الصين كل من اليابان (٦٨٩,٥ مليار وحدة) وروسيا (٢٩٢,٨ مليار وحدة) والبرازيل (١٧٠,٢ مليار وحدة).

الفصل الثانى :

البنك المركزى المصرى

- ١/٢ - السياسة النقدية
- ٢/٢ - نقود الاحتياطى
- ٣/٢ - نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات
- ٤/٢ - السيولة المحلية والأصول المقابلة لها
- ٥/٢ - نشاط قطاع الرقابة والإشراف
- ٦/٢ - تطوير القطاع المصرفى
- ٧/٢ - إدارة سوق الصرف والاحتياطيات الدولية
- ٨/٢ - الدين العام المحلى و الدين الخارجى
- ٩/٢ - تنمية الموارد البشرية

الفصل الثاني

البنك المركزي المصري

١/٢ – السياسة النقدية

يسعى البنك المركزي المصري إلى تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في استقرار الأسعار ، وذلك من خلال العمل على الوصول بمعدل التضخم إلى مستوى ملائم ومستقر يساهم في بناء الثقة والمحافظة على معدلات مناسبة للاستثمار والنمو الاقتصادي . ويعتبر سعر العائد على المعاملات لليلة واحدة Overnight Interbank Interest Rate هو الهدف التشغيلي للسياسة النقدية ، حيث يتم استخدام هيكل لتنفيذ السياسة النقدية يعتمد على نظام إطار لأسعار الفائدة Corridor System ، ويمثل سعر عائد الإقراض لليلة واحدة حده الأقصى و سعر عائد الإيداع لليلة واحدة حده الأدنى .

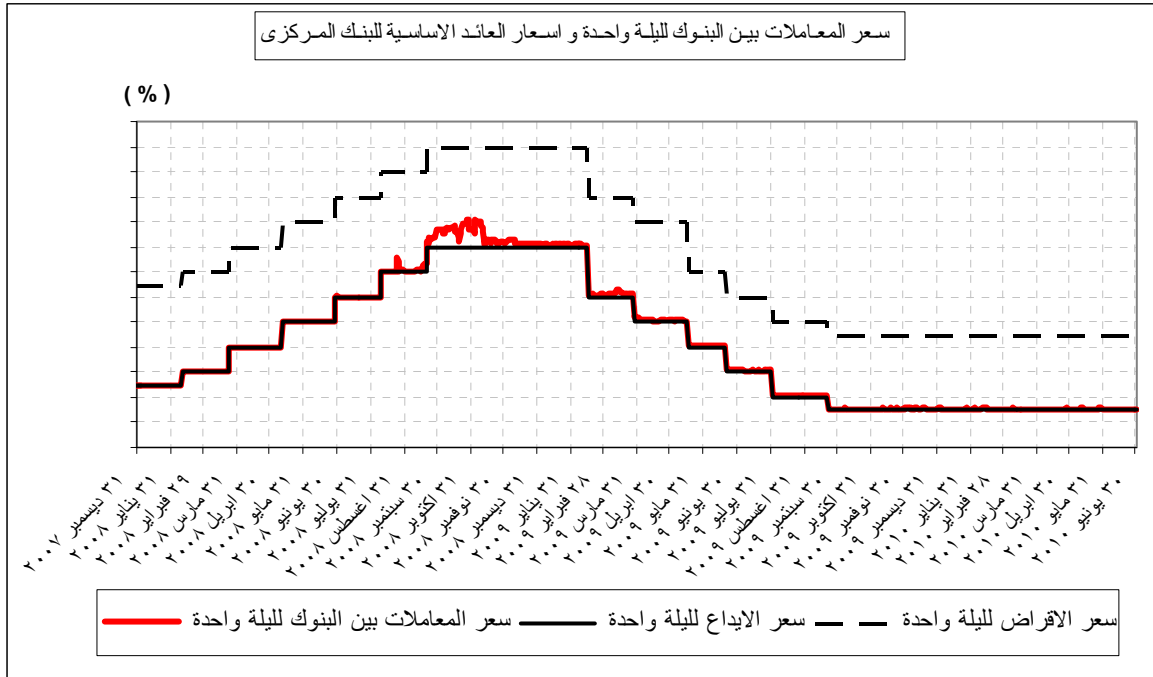
وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي أعلن في ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩ عن مقياس التضخم الأساسي (Core Inflation) كمؤشر توضيحي وتكميلي مشتق من الرقم القياس العام لأسعار المستهلكين المعد من قبل الجهاز المركزي للتهيئة العامة والإحصاء ، وذلك بعد استبعاد أسعار بعض السلع الأكثر تقلباً ، وكذا تلك المحددة إدارياً بهدف إجراء تحليل دقيق للأسباب المؤدية إلى زيادة الأسعار.

وقد جاءت قرارات لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بما يتمشى وتحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية . فقد اتجهت خلال الربع الأول إلى تخفيض أسعار العائد بمقدار ٠,٧٥٪ لسعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة، و ٠,٥٪ لسعر البنك المركزي للائتمان والخصم ، وبذلك أصبح سعرا عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة ٨,٢٥٪ ، ٩,٧٥٪ على الترتيب، وبلغ سعر البنك المركزي للائتمان والخصم ٨,٥٪ سنوياً. ثم قامت اللجنة في ستة اجتماعات متتالية خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٠٩ حتى يونيو ٢٠١٠ بتثبيت سعري عائد الإيداع والإقراض، وكذا سعر البنك المركزي للائتمان والخصم. وخلال فترة اعداد التقرير، قررت اللجنة في اجتماعيها بتاريخي ٢٩ يوليو ٢٠١٠ ، ١٦ سبتمبر ٢٠١٠ أيضا الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة، وكذا سعر البنك المركزي للائتمان والخصم ، دون تغيير.

وفيما يلي عرض لأسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي وفقاً لقرارات لجنة السياسة النقدية في الاجتماعات الثمانية التي عقدت خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ :

سعر الائتمان والخصم	سعر عائد الإقراض لليلة واحدة	سعر عائد الإيداع لليلة واحدة	
٩,٠٠٪	١٠,٥٠٪	٩,٠٠٪	١٨ يونيو ٢٠٠٩
٨,٥٠٪	١٠,٠٠٪	٨,٥٠٪	٣٠ يوليو ٢٠٠٩
تثبيت	٩,٧٥٪	٨,٢٥٪	١٧ سبتمبر ٢٠٠٩
تثبيت	تثبيت	تثبيت	٥ نوفمبر ٢٠٠٩ – ١٧ يونيو ٢٠١٠

وقد انعكست قرارات لجنة السياسة النقدية السابقة على أسعار عائد المعاملات بين البنوك لليلة واحدة. وبالنظر إلى وجود فائض في السيولة لدى الجهاز المصرفي ، فقد اقترب المتوسط المرجح لسعر العائد على المعاملات بين البنوك لليلة واحدة من سعر عائد الإيداع لليلة واحدة لدى البنك المركزي المصري خلال الفترة محل العرض ، وهو ما يوضحه الرسم البياني التالي :



كما انعكست قرارات لجنة السياسة النقدية على أسعار العائد على ودائع وقروض العملاء ، حيث بلغ متوسط سعر العائد على الودائع لأجل ٣ شهور نحو ٦,٣٪ سنويا في نهاية يونيو ٢٠١٠ مقابل ٦,٩٪ سنويا في نهاية يوليو ٢٠٠٩ . وبلغ متوسط سعر عائد الإقراض للعملاء لأجل سنة فأقل نحو ١١,١٪ سنويا في نهاية يونيو ٢٠١٠ ، مقابل ١٢,١٪ لأجل أقل من سنة في نهاية يوليو ٢٠٠٩ .

عمليات السوق المفتوح :

شهدت السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ تصاعدا في الرصيد القائم للسيولة التي قام البنك المركزي بإمتصاصها من السوق خلال تلك الفترة ، حيث بلغ ١٠١,٥ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠ مقابل ٨٢,٩ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٩ . ويعزى هذا التصاعد بصفة أساسية إلى زيادة مشتريات البنك المركزي من النقد الاجنبي من البنوك.

* تم تجميع بيانات أسعار العائد (ودائع وقروض) من خلال نظام مراقبة السوق النقدي المحلي (DMMS) والذي بدأ منذ يونيو ٢٠١٠ .

٢/٢- نقود الاحتياطي

بلغت نقود الاحتياطي (النقد المتداول خارج البنك المركزي مضافاً إليه ودائع البنوك بالعملة المحلية لديه) ٢٠٣,١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠ ، بزيادة قدرها ٢٨,٠ مليار جنيه بمعدل ١٦,٠٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، مقابل ٥,٢ مليار جنيه بمعدل ٣,١٪ خلال السنة المالية السابقة . وقد انعكست زيادة نقود الاحتياطي خلال سنة التقرير في نمو النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزي بمقدار ١٨,٠ مليار جنيه ، وودائع البنوك بالعملة المحلية لديه بمقدار ١٠,٠ مليار جنيه .

نقود الاحتياطي والأصول المقابلة *

التغير خلال السنة المالية		الأرصدة في نهاية يونيو ٢٠١٠	
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨		
قيمة	قيمة		
٢٧٩٦٧	٥١٩٣	٢٠٣٠٧١	أ- نقود الاحتياطي
١٧٩٨٥	١٤٨٥٦	١٤٤٢٥٣	- النقد المتداول خارج البنك المركزي
٩٩٨٢	(٩٦٦٣)	٥٨٨١٨	- ودائع البنوك بالعملة المحلية
٢٧٩٦٧	٥١٩٣	٢٠٣٠٧١	ب- الأصول المقابلة
١٨٥٠٢	(٨٦٠١)	١٩٠٢٣٤	صافي الأصول الأجنبية
٢٥٥٥٠	(٨٩٦٦)	١٩٨٦٠٥	الأصول الأجنبية
٧٠٤٨	(٣٦٥)	٨٣٧١	الخصوم الأجنبية
٩٤٦٥	١٣٧٩٤	١٢٨٣٧	صافي الأصول المحلية
١١٩٩٨	(١٣٢٥٩)	٨٠٦١١	المطلوبات من الحكومة (صافي)
٢٨٦٧٦	(٧٧٢٤٧)	٢٩٠١٠	المطلوبات من البنوك (صافي)
(٣١٢٠٩)	١٠٤٣٠٠	٩٦٧٨٤-	صافي البنود الأخرى

* مشتقة من ميزانية البنك المركزي

وفيما يتعلق بمكونات نقود الاحتياطي ، يشير توزيع النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزي وفقاً للفئات إلى استمرار ارتفاع الأهمية النسبية للمتداول من فئات النقد الكبيرة (مائتا جنيه ، مائة جنيه ، والخمسون جنيهاً) ، والذي يمثل نحو ٩٢,١٪ من إجمالي النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزي في نهاية يونيو ٢٠١٠ (مقابل ٩٠,٥٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٩). وتركز هذا الارتفاع أساساً في تزايد الأهمية النسبية للمتداول من الورقة فئة المئتا جنيه الجديدة (بعد تغيير مواصفاتها وحجمها وطرحها للتداول في أغسطس ٢٠٠٩) ويعكس ذلك تفضيل التعامل بالفئات الكبيرة نتيجة لتزايد قيمة التعاملات مع ارتفاع الأسعار. وترتب على هذه التغيرات في فئات النقد المتداول، زيادة متوسط قيمة ورقة النقد إلى ٣٣,٤ جنيهاً في نهاية يونيو ٢٠١٠ مقابل ٣٠,٨ جنيهاً في نهاية يونيو ٢٠٠٩ .

النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزي *

(القيمة بالمليون جنيه)

فئات النقد	يونيو ٢٠٠٩		يونيو ٢٠١٠		معدل التغير خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ ٢٠٠٩/٢٠٠٨
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	
الإجمالي	١٢٦٢٦٨	١٠٠,٠	١٤٤٢٥٤	١٠٠,٠	١٤,٢
البنكنوت المتداول	١٢٥٩٨١	٩٩,٨	١٤٣٩٤٨	٩٩,٨	١٤,٣
٢٥ قرشا	١٥٨	٠,١	١٨٤	٠,١	١٦,٣
٥٠ قرشا	٣٠٨	٠,٣	٢٩٣	٠,٢	(٤,٩)
١ جنيه	٧٧٠	٠,٦	٨٤٣	٠,٦	٩,٥
٥ جنيهات	١٢٥٧	١,٠	١٤٩٥	١,٠	١٨,٩
١٠ جنيهات	٢٩١١	٢,٣	٢٨٤٤	٢,٠	(٢,٣)
٢٠ جنيهات	٦٢٩٧	٥,٠	٥٤٨٠	٣,٨	(١٣,٠)
٥٠ جنيهات	٢٢٨٩٨	١٨,١	١٨٧٠٤	١٣,٠	(١٨,٣)
١٠٠ جنيه	٦٠٨٦٧	٤٨,٢	٦٨٦٤١	٤٧,٦	١٢,٨
٢٠٠ جنيه**	٣٠٥١٥	٢٤,٢	٤٥٤٦٤	٣١,٥	٤٩,٠
العملة المعاونة	٢٨٧	٠,٢	٣٠٦	٠,٢	٦,٦

* يمثل الفرق بين النقد المصدر والتقدية بخزائن البنك المركزي .

** تم طرح الورقة فئة المائتا جنيه للتداول ابتداء من مايو ٢٠٠٧.

وجاءت الزيادة في النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزي إنعكاساً لزيادة رصيد النقد المصدر بمقدار ١٨,٣ مليار جنيه بمعدل ١٤,٣٪ خلال سنة التقرير (مقابل زيادة قدرها ١٥,٢ مليار جنيه بمعدل ١٣,٥٪ خلال السنة المالية السابقة) ليصل رصيده إلى ١٤٦,٢ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠. وبالنسبة لمكونات غطاء الإصدار، فقد ارتفعت قيمة الذهب بنحو ٣,٠ مليار جنيه نتيجة لإعادة تقييمه في ٣٠ يونيو ٢٠١٠ ليصل رصيده إلى ١٢,٤ مليار جنيه. وارتفعت أيضا قيمة سندات الحكومة المصرية بمقدار ٤,٢ مليار جنيه لتبلغ ١٢٢,٤ مليار جنيه، كما تم إضافة ما يعادل ١١,١ مليار جنيه من العملات الأجنبية إلى غطاء الإصدار. وبذلك يتكون هيكل الغطاء من ٨٣,٩٪ سندات الحكومة المصرية، ٨,٥٪ ذهب، و ٧,٦٪ نقد أجنبي، في نهاية يونيو ٢٠١٠.

النقد المصدر *

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	رصيد النقد المصدر	التغير خلال السنة	
		القيمة	٪
٢٠٠٦	٧٩٢٥٣	١١٥٠٠	١٧,٠
٢٠٠٧	٩٣٤٩٩	١٤٢٤٦	١٨,٠
٢٠٠٨	١١٢٧٠٥	١٩٢٠٦	٢٠,٥
٢٠٠٩	١٢٧٩١٢	١٥٢٠٧	١٣,٥
٢٠١٠	١٤٦٢٢٠	١٨٣٠٨	١٤,٣

* يتضمن العملة المعاونة التي تصدرها وزارة المالية .

وفيما يتعلق بالأصول المقابلة لنقود الاحتياطي ، فإن الزيادة فيها تعزى إلى نمو صافي الأصول الأجنبية، وصافي الأصول المحلية. فقد ساهم صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي بالجزء الأكبر (١٠,٦ نقطة مئوية) من معدل نمو نقود الاحتياطي بما يعادل ١٨,٥ مليار جنيه، أما صافي الأصول المحلية فقد ساهم بنحو ٥,٤ نقطة بمقدار ٩,٥ مليار جنيه.

وجاءت زيادة صافي الأصول المحلية نتيجة لارتفاع صافي مطلوبات البنك المركزي من الحكومة بمقدار ١٢,٠ مليار جنيه (كمحصلة لزيادة المطلوبات منها بمقدار ٣,٤ مليار جنيه، وتراجع ودائعها لديه بمقدار ٨,٦ مليار جنيه). كما زاد صافي مطلوبات البنك المركزي من البنوك بمقدار ٢٨,٧ مليار جنيه كمحصلة لزيادة المطلوبات منها بمقدار ٢٨,١ مليار جنيه (تتمثل في زيادة إيداعات البنك المركزي لدى هذه البنوك بالعملات الأجنبية) ، وانخفاض ودائعها لديه بالعملات الأجنبية بما يعادل ٠,٦ مليار جنيه . أما صافي البنود الأخرى ، فقد زاد رصيده السالب بمقدار ٣١,٢ مليار جنيه، وهو ما يعزى إلى زيادة الودائع المربوطة لدى البنك المركزي في إطار عمليات السوق المفتوحة بمقدار ١٨,٦ مليار جنيه ، بالإضافة إلى نقص صافي الأصول والخصوم غير المبوبة بمقدار ١٢,٦ مليار جنيه .

وبالنسبة لصافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي ، جاءت الزيادة (والتي تبلغ ما يعادل ١٨,٥ مليار جنيه) كمحصلة لارتفاع الأصول الأجنبية لديه بما يعادل ٢٥,٦ مليار جنيه، حد منها زيادة الخصوم الأجنبية بما يعادل ٧,١ مليار جنيه. وتجدر الإشارة إلى أن الأصول والخصوم الأجنبية لدى البنك المركزي تم تضمينها مخصصات وحدات حقوق السحب الخاصة التي أصدرها صندوق النقد الدولي لأعضائه في إطار عمليات تنشيط الأسواق بعد الأزمة المالية العالمية، وذلك وفقاً للتبويب المقترح من صندوق النقد الدولي.

٣/٢ - نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات

استمر البنك المركزي المصري في العمل على تطوير نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات بهدف تعزيز سلامة واستقرار النظام المالي، والحد من المخاطر الائتمانية وزيادة السرعة وتحقيق المصدقية والسرية في تسوية المدفوعات، مع التحول التدريجي إلى مجتمع غير نقدي. ومن الإنجازات التي تمت خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ مايلي:

- بدء العمل في مشروع تطوير نظام الحسابات الرئيسي Core Banking & Financial System . فقد تم طرح المناقصة الدولية وتلقى عروض الشركات العالمية ذات الخبرة في هذا الشأن، وجرى إجراء التقييم الفني والمالي للعروض . ويهدف المشروع إلى رفع كفاءة العمل لدى فروع البنك المركزي (بما فيها دار طباعة النقد)، وكذا الإدارات والقطاعات المختلفة بالبنك. هذا بالإضافة إلى مساعدة وزارة المالية في الحصول على البيانات والتقارير الخاصة بها بالدقة والسرعة التي تتيح لها المراقبة اللحظية لعملياتها ذات التأثير على حساباتها لدى البنك المركزي. كما يهدف المشروع إلى العمل على تطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دولياً. وتمشيا مع هذا المشروع، تم الانتهاء من تحديث وتطوير الشجرة المحاسبية بالبنك المركزي المصري باشتراك جميع قطاعات البنك المعنية.

- يتم حالياً تطوير قاعدة بيانات وحدات القطاع المصرفي بالبنك المركزي المصري ، من خلال إعداد قاعدة بيانات موحدة Data Warehouse تتوافق مع القواعد المعمول بها دولياً ، وذلك لخدمة قطاعات البنك في الحصول على تقارير تتسم بالدقة والشفافية حتى تتمكن تلك القطاعات من متابعة أداء وحدات القطاع المصرفي واتخاذ القرارات المناسبة.

- جرى العمل على إنشاء مركز معلومات احتياطي دائم للبنك المركزي، بجانب مركز المعلومات الرئيسي الحالي بمبنى الجمهورية بالقاهرة، ليتم استخدامه كبديل في حالة عدم توافر الخدمة من المركز الرئيسي الحالي، وذلك لضمان استمرارية تقديم الخدمة بدقة وفي التوقيت المناسب، مع الأخذ في الاعتبار أن يتوافق مركز المعلومات الإحتياطي مع القواعد والاشتراطات الدولية المعمول بها. وقد تم اختيار مبنى البنك المركزي بمدينة طنطا لهذا الغرض واعتماد الدراسة الخاصة بهذه المهمة، وكذا البدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تنفيذ المشروع.

- الانتهاء من إعداد وتنفيذ وتشغيل نظام (Domestic Money Monitoring System) الجديد ، والذي يهدف إلى الرقابة الالكترونية على أداء السوق المحلي بما فيها صناديق الاستثمار والانترينك، وكذا معدلات العائد. ويتم ذلك من خلال تلقي ملفات إلكترونية في شبكة الربط الخاصة بالبنك المركزي، ثم القيام بعملية تشغيل لتلك الملفات واستخراج مجموعة من التقارير الرقابية التي تمكن من متابعة أداء البنوك.

- تم نقل غرفة إحصاءات النقد الأجنبي إلى مقر البنك بشارع الجمهورية، وقد تطلب ذلك القيام بمجموعة من الأعمال تتعلق بشبكة الربط مع البنوك وشركات الصرافة ، وكذا الأعمال المرتبطة بالأجهزة وبرامج التشغيل وبرامج التطبيقات .

- حرصاً من البنك المركزي على تأمين المعلومات الخاصة بالبنوك، خاصة مع تزايد مخاطر استخدام شبكة الانترنت ، وقيام البنوك بتقديم الخدمات المصرفية عبر هذه الشبكة ، فقد تبني البنك المركزي مشروع يلزم البنوك بتحديد وتقييم نقاط الضعف بشبكة المعلومات التي تخدم نظامي العمليات المصرفية وموقع البنك الإلكتروني عبر شبكة الانترنت . هذا بالإضافة إلى مراجعة

تصميم أنظمة تأمين المعلومات ، وإجراء اختبارات الاختراق بالتعاون مع الشركات المتخصصة. وألزم المشروع البنوك بتقديم خطة علاج لنقاط الضعف التي يتم اكتشافها من خلال الاتفاق مع الشركات المتخصصة في هذا الشأن ، وموافاة البنك المركزي بتقرير عن تحديد وتقييم نقاط الضعف ، وآخر عن خطة العلاج ، والتقرير الثالث عن اختبارات الاختراق.

- سعيًا من البنك المركزي لميكنة إجراءات التقديم بعطاءات الاكتتاب في سندات وأذون الخزانة المصرية وشهادات البنك المركزي المطروحة للاكتتاب العام ، فقد تم استحداث نظام إلكتروني يستهدف قيام المتعاملين الرئيسيين والغير رئيسيين بتقديم عطاءاتهم مباشرة (Online) عن طريق نظام تسجيل العطاءات بالبنك المركزي (Auction Portal System) من خلال شبكة المعلومات الخاصة المؤمنة بين البنوك والبنك المركزي المصري وفقاً لضوابط محددة.
- بالنسبة لمشروع تطوير مبنى قصر النيل، يشترك قطاع نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات في المشروع لتصميم ومتابعة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الخاصة بالمبنى.

١/٣/٢ - خدمة التحويلات المحلية من خلال نظام التسوية اللحظية (RTGS) وشبكة السويفت

تشير بيانات التحويلات المصرفية خلال سنة التقرير الى أن التحويلات المنفذة بنظام التسوية اللحظية (RTGS) ، والذي بدأ العمل به منذ منتصف مارس ٢٠٠٩ ، قد ارتفعت من حيث العدد وقيمة الرسائل المنفذة لتبلغ ١,٢ مليون رسالة قيمتها ١٣٢٧٤,٧ مليار جنيه، مقابل ٠,٩ مليون رسالة قيمتها ٥٢٩٤,٤ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة. وقد ساهم النظام المذكور في زيادة العمليات التي تمت خلال السنة بشكل ملحوظ ، في حين لم تتأثر سنة المقارنة بهذا النظام إلا في الربع الأخير فقط. كما تعزى زيادة العمليات الى اشتغالها على ودائع البنوك لدى البنك المركزي (عمليات الكوريدور والإيداعات لأغراض السياسة النقدية).

خدمة التحويلات المحلية من خلال نظام التسوية اللحظية (RTGS) وشبكة السويفت بالعملة المحلية

التغير خلال السنة القيمة	العدد	قيمة التحويلات المنفذة (بالمليون جنيه)	عدد الرسائل المنفذة (بالوحدة)	خلال السنة المالية
٦٢١٤٠٤	١٢٠٤٦٠	٢٢٨٠١٩٨	٥٢٥٢٣٦	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٨١٢٢٠٣	١٧٥٤٣٢	٣٠٩٢٤٠١	٧٠٠٦٦٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٢٢٠١٩٥٦	١٩٦٥٣٧	٥٢٩٤٣٥٧	٨٩٧٢٠٥	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٧٩٨٠٣٢٠	٢٩٤١٦٩	١٣٢٧٤٦٧٧	١١٩١٣٧٤	٢٠١٠/٢٠٠٩

ويتضح من متابعة إحصاءات غرفة المقاصة الإلكترونية بالبنك المركزي المصري ، والتي أصبحت داخل نظام (RTGS) منذ بداية تطبيقه، ارتفاع كل من عدد وقيمة الأوراق المتبادلة خلال سنة التقرير. فقد بلغ عددها ١٣,٠ مليون ورقة بقيمة إجمالية ٥٨٤,٥ مليار جنيه مقابل ١٢,١ مليون ورقة بقيمة إجمالية ٥٤٨,٠ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة. وقد ترتب على ذلك انخفاض متوسط قيمة الورقة إلى ٤٥,٠ ألف جنيه خلال السنة مقابل ٤٥,٤ ألف جنيه خلال السنة المالية السابقة .

نشاط غرفة المقاصة بالبنك المركزي المصري

معدل التغير في القيمة	العدد	قيمة الأوراق (بالمليون جنيه)	عدد الأوراق (بالألف)	خلال السنة المالية
٢٣,٦	١٠,٢	٣٥٦٩٠٠	١٠٤٨١	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٣٥,٤	١١,٩	٤٨٣١١٣	١١٧٢٤	٢٠٠٨/٢٠٠٧
١٣,٤	٢,٩	٥٤٨٠٣٨	١٢٠٦٢	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٦,٧	٧,٧	٥٨٤٥٤٦	١٢٩٩٤	٢٠١٠/٢٠٠٩

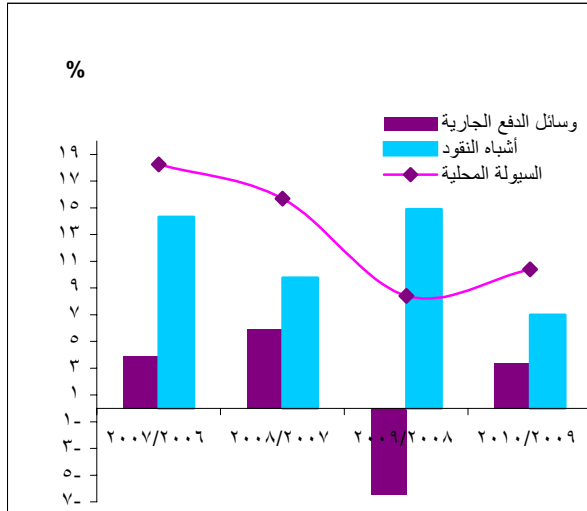
وقد أظهرت العمليات المنفذة بالعملات الأجنبية وفقا لنظام (Fin-Copy) - باستخدام نظام السويفت - انخفاض كل من عددها وقيمتها، حيث بلغ عدد العمليات المنفذة ١٢,٢ ألف عملية قيمتها ٧٠,٠ مليار دولار، مقابل ١٢,٤ ألف عملية بقيمة قدرها ٨٣,٠ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة.

خدمة التحويلات المحلية من خلال شبكة السويفت بالدولار الأمريكي

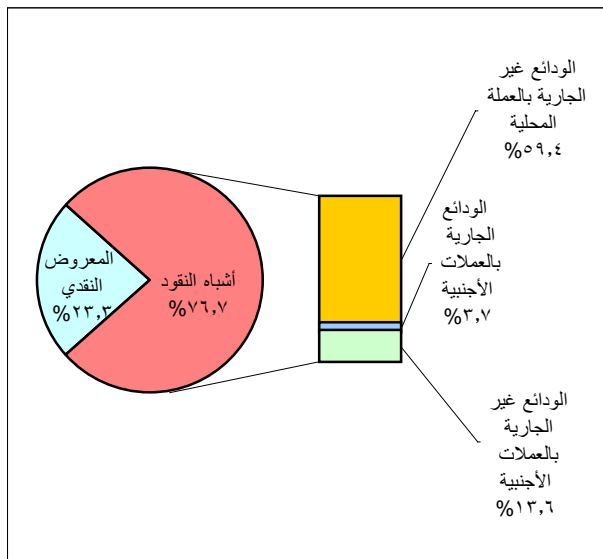
التغير خلال السنة القيمة	العدد	قيمة التحويلات المنفذة (بالمليون دولار)	عدد الرسائل المنفذة (بالوحدة)	خلال السنة المالية
٣٩٢٢٤	١٠٢١	٧٨٩٩٧	١٢٠٧٠	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٢٦٥٨٩	١٨٥٥	١٠٥٥٨٦	١٣٩٢٥	٢٠٠٨/٢٠٠٧
(٢٢٥٦٧)	(١٥٦٠)	٨٣٠١٩	١٢٣٦٥	٢٠٠٩/٢٠٠٨
(١٣٠١١)	(١٦١)	٧٠٠٠٨	١٢٢٠٤	٢٠١٠/٢٠٠٩

٤/٢ – السيولة المحلية والأصول المقابلة لها

سجلت السيولة المحلية زيادة قدرها ٨٦,٣ مليار جنيه بمعدل ١٠,٤٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩، مقابل ٦٤,٥ مليار جنيه بمعدل ٨,٤٪ خلال السنة المالية السابقة، لتصل إلى ٩١٧,٥ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠. وتعزى الزيادة المحققة خلال سنة التقرير إلى نمو صافي الأصول المحلية بمقدار ٥٨,٠ مليار جنيه بمعدل ١٠,٠٪، وكذا صافي الأصول الأجنبية بما يعادل ٢٨,٣ مليار جنيه بمعدل ١١,١٪.



وانعكست الزيادة في السيولة المحلية خلال سنة التقرير في نمو العروض النقدية وأشباه النقود. فقد ارتفع العروض النقدية بمقدار ٣١,١ مليار جنيه بمعدل ١٧,٠٪، (مقابل ١٢,٤ مليار جنيه بمعدل ٧,٣٪ خلال السنة المالية السابقة) ليصل إلى ٢١٤,١ مليار جنيه وبما يمثل ٢٣,٣٪ من جملة السيولة المحلية في نهاية يونيو ٢٠١٠. وجاءت الزيادة في العروض النقدية تبعاً لارتفاع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بمقدار ١٧,١ مليار جنيه بمعدل ١٤,٤٪ (مقابل ١٣,٥ مليار جنيه بمعدل ١٢,٩٪)، ليصل إلى ١٣٥,٢ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠، وزيادة الودائع الجارية بالعملة المحلية لدى البنوك بمقدار ١٤,٠ مليار جنيه بمعدل ٢١,٦٪ (مقابل تراجع بنحو ١,١ مليار جنيه بمعدل ١,٦٪) لتصل إلى ٧٨,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠. وتركز الجزء الأكبر من الزيادة في هذه الودائع (٥٧,٢٪) في نمو ودائع قطاع الأعمال الخاص.



زادت أشباه النقود بمقدار ٥٥,٢ مليار جنيه بمعدل ٨,٥٪ خلال سنة التقرير (مقابل ٥٢,١ مليار جنيه بمعدل ٨,٧٪ خلال السنة المالية السابقة)، لتصل إلى ٧٠٣,٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠. وجاءت الزيادة خلال سنة التقرير نتيجة لتعاقد الودائع غير الجارية بالعملة المحلية لكافة القطاعات بمقدار ٦٤,٣ مليار جنيه بمعدل ١٣,٤٪ لتصل إلى ٥٤٥,٣ مليار جنيه وبما يمثل ٧٧,٥٪ من إجمالي أشباه النقود، و٥٩,٤٪ من إجمالي السيولة في نهاية يونيو ٢٠١٠.

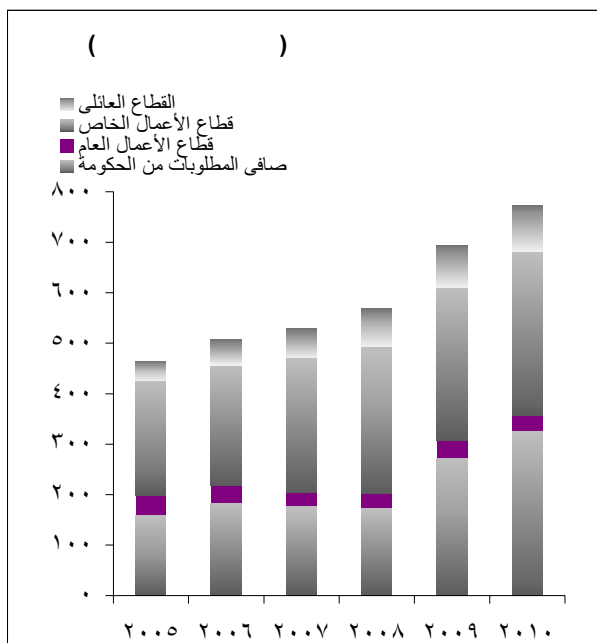
وتركز الجزء الأكبر من الزيادة في الودائع

غير الجارية بالعملة المحلية (٩٣,٤٪) في نمو ودائع القطاع العائلي والتي ارتفعت بمقدار ٦٠,٠ مليار جنيه بمعدل ١٥,٥٪ لتبلغ ٤٤٨,٣ مليار جنيه تمثل ٨٢,٢٪ من إجمالي الودائع غير الجارية بالعملة المحلية، و٦٣,٧٪ من إجمالي أشباه النقود. هذا في حين تراجع الودائع بالعملات الأجنبية لكافة القطاعات بما يعادل ٩,١ مليار جنيه بمعدل ٥,٤٪ لتصل إلى ما يعادل ١٥٨,١ مليار جنيه بما يمثل ٢٢,٥٪ من إجمالي أشباه النقود في نهاية يونيو ٢٠١٠.

وقد أسفرت التطورات سالفة الذكر عن تراجع الودائع بالعملات الأجنبية إلى اجمالي الودائع (معدل الدولار) من ٢٣,٤٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٩ إلى ٢٠,٢٪ في نهاية يونيو ٢٠١٠. وهو ما يعكس الاتجاه نحو التحول من الإيداعات بالعملات الأجنبية إلى الإيداع بالعملة المحلية، خاصة مع تزايد الثقة في كفاءة أداء سوق الصرف الأجنبي، وعدم قلق المتعاملين تجاه التقلبات التي يمكن أن تطرأ على سعر صرف الجنيه المصري. هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار العائد على الجنيه المصري بالمقارنة بأسعار العائد على الدولار والعملات الرئيسية الأخرى.

مساهمة الأصول المقابلة للسيولة المحلية في معدل نموها

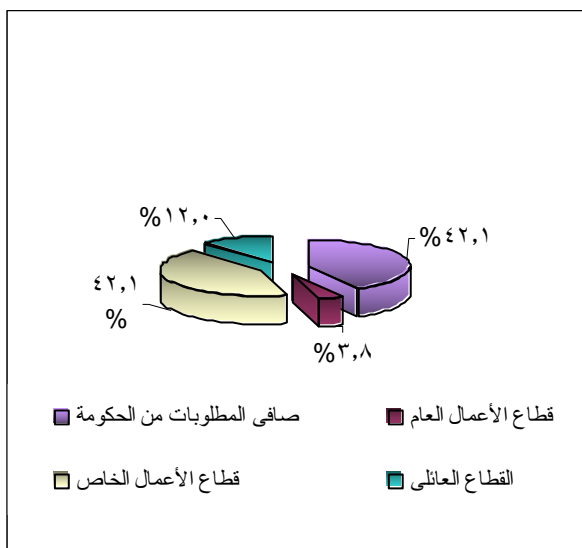
يونيو	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
معدل النمو في السيولة المحلية (%)	١٨,٣	١٥,٧	٨,٤	١٠,٤
صافي الأصول الأجنبية (%)	١٥,٢	١٢,٨	(٦,٥)	٣,٤
صافي الأصول المحلية (%)	٣,١	٢,٩	١٤,٩	٧,٠



وقد ارتفع الائتمان المحلي بمقدار ٧٩,٩ مليار جنيه بمعدل ١١,٥٪ خلال سنة التقرير (مقابل ١٢٤,٤ مليار جنيه بمعدل ٢١,٨٪ خلال السنة المالية السابقة) ليصل إلى ٧٧٥,٣ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠.

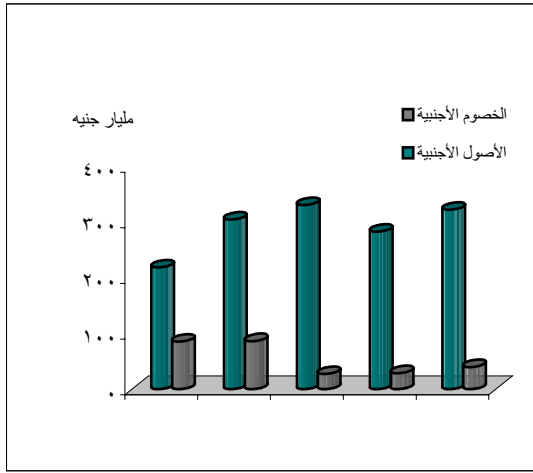
وتعكس الزيادة في الائتمان المحلي بصفة أساسية زيادة صافي الائتمان المقدم للحكومة (شاملا الهيئات العامة الإقتصادية) بمقدار ٥٣,٠ مليار جنيه بمعدل ١٩,٤٪ (مقابل ٩٩,١ مليار جنيه بمعدل ٥٧,٠٪ خلال السنة المالية السابقة) ليصل رصيده إلى نحو ٣٢٦,١ مليار جنيه وبما يمثل ٤٢,١٪ من اجمالي الائتمان في نهاية يونيو ٢٠١٠. وجاءت تلك الزيادة انعكاسا لارتفاع

ما في حوزة البنوك من الأوراق المالية الحكومية بمقدار ٤٢,٦ مليار جنيه، وزيادة القروض المقدمة للحكومة بمقدار ١٢,٢ مليار جنيه من ناحية، وزيادة ودائعها بمقدار ١,٨ مليار جنيه من ناحية أخرى.



وارتفع الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص بمقدار ٢١,٩ مليار جنيه بمعدل ٧,٢٪، مقابل ١٢,٨ مليار جنيه بمعدل ٤,٤٪، ليصل إلى ٣٢٦,٤ مليار جنيه وبما يمثل ٤٢,١٪ من إجمالي الائتمان المحلي في نهاية يونيو ٢٠١٠، وترتبط زيادة الائتمان الممنوح لهذا القطاع بالنمو الملحوظ في استثماراته. وسجل الائتمان الممنوح للقطاع العائلي زيادة قدرها ٨,٢ مليار جنيه بمعدل ٩,٧٪، مقابل ٦,٣ مليار جنيه بمعدل ٨,٠٪ ليصل رصيده إلى ٩٢,٨ مليار جنيه تمثل ١٢,٠٪ من اجمالي الائتمان في نهاية يونيو ٢٠١٠، وجاءت زيادة الائتمان المقدم لهذا القطاع كنتيجة لتزايد أنشطة التجزئة المصرفية والائتمان

الاستهلاكي (خاصة القروض الشخصية). هذا في حين تراجع الائتمان لممنوح لقطاع الأعمال العام بمقدار ٣,٢ مليار جنيه بمعدل ٩,٥٪ خلال سنة التقرير (مقابل تصاعد بمقدار ٦,٢ مليار جنيه بمعدل ٢٣,٢٪ خلال السنة المالية السابقة) لتصل مديونيته تجاه البنوك إلى ٣٠,٠ مليار جنيه تمثل ٣,٩٪ من اجمالي الائتمان في نهاية يونيو ٢٠١٠.



تصاعد صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي بما يعادل ٢٨,٣ مليار جنيه بمعدل ١١,١٪ خلال سنة التقرير (مقابل تراجع بما يعادل ٤٩,٥ مليار جنيه بمعدل ١٦,٣٪ خلال السنة المالية السابقة)، ليصل إلى ما يعادل ٢٨٢,٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠. وكانت الزيادة خلال سنة التقرير محصلة لارتفاع صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي بما يعادل ١٨,٥ مليار جنيه (نتيجة لزيادة أصوله الأجنبية بما يعادل ٢٥,٦ مليار جنيه، وزيادة التزاماته الأجنبية بما يعادل ٧,١ مليار جنيه)، وزيادة صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك بما يعادل

٩,٨ مليار جنيه. وجاء التصاعد الملحوظ في صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي انعكاساً لتحسن مركز ميزان المدفوعات والذي حقق فائضاً كلياً بلغ نحو ٣,٤ مليار دولار خلال سنة التقرير، مقابل عجز كلي بذات القدر تقريباً خلال السنة المالية السابقة .

كان لصافي البنود الموازنة أثراً انكماشياً على السيولة المحلية خلال السنة، حيث ارتفع رصيده الدائن بمقدار ٢٢,٠ مليار جنيه (مقابل ١٠,٣ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة). ويرجع ذلك إلى تدعيم حسابات رأس المال بمقدار ٢٢,٥ مليار جنيه، وتراجع الأصول والخصوم غير المبوبة بمقدار ٠,٥ مليار جنيه.

٥/٢ - نشاط قطاع الرقابة والإشراف

يتولى البنك المركزي المصري الإشراف على البنوك العاملة في مصر للتأكيد على سلامة مراكزها المالية وتقييم أدائها، أخذاً في الاعتبار تحقيق مفهوم الرقابة بالمخاطر. هذا إلى جانب التزام البنوك بالمعايير الرقابية التي يصدرها البنك المركزي المصري ومن بينها، الحدود الدنيا لنسب الإحتياطي والسيولة، والحدود القصوى للتوظيفات لدى العميل الواحد والأطراف المرتبطة به، والتوظيفات بالخارج، وكذا مدى توافق آجال استحقاقات الأصول والالتزامات لكل عملة على حده. هذا بالإضافة إلى بعض المعايير النوعية التي تكفل - بجانب ما تقدم - حسن أداء البنوك وضمن أموال المودعين مثل قواعد الحوكمة، وكفاءة نظم المعلومات ومعايير اللياقة المالية بالنسبة لمسئولي ومديري القطاعات الرئيسية بالبنوك.

وقد أوضحت تداعيات الأزمة المالية العالمية أن التعليمات الموضوعية والسياسات الإصلاحية التي سبق وأن قام بها البنك المركزي، بإعادة هيكلة البنوك وزيادة رؤوس أموالها وتدعيم إدارة المخاطر بها، ساهمت إلى حد كبير في استيعاب آثار هذه الأزمة. كما قام البنك المركزي المصري خلال سنة التقرير بمتابعة الأزمة المالية التي شهدتها كل من دبي، واليونان وبعض دول منطقة اليورو عن كثب بما يمكن من إتخاذ القرارات السريعة - إذا ما استدعت الحاجة - لتفادي تداعياتها السلبية في الوقت المناسب. وقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته ٢٢ يونيو ٢٠١٠ ضوابط بشأن حدود تركيز توظيفات البنوك العاملة في مصر لدى الدول والمؤسسات المالية والمجموعات المالية في الخارج.

- كما قام البنك المركزي بإصدار عدة ضوابط وتعليمات أخرى من أهمها :-
١. التأكيد على عدم السماح للبنوك العاملة في سوق صفقات النقد الأجنبي بالقيام بأي عمليات شراء هامشي Margin Trading على العملات المختلفة والمعادن النفيسة لحساب عملائها.
 ٢. تترك للبنوك حرية تغيير قائمة الأسعار المعلنة لعملائها بمجرد تحرك الانترنتك بشرط أن تكون أسعار الشراء من العملاء أقل من أسعار الشراء من الانترنتك، وأن تكون أسعار البيع للعملاء أعلى من أسعار البيع في الانترنتك.
 ٣. تلتزم كافة البنوك بالحصول على بيانات الشركة المصرية للاستعلام الائتماني لتحليل سلوك العملاء سواء الأفراد الطبيعيين/المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وذلك عند دراسة كل عميل وتقييمه بغرض منح الائتمان أو زيادته أو تجديده. وعلى أن تراعى البنوك الدقة في المعلومات التي ترسل منها للشركة لضمان صحة التقارير الصادرة عن الشركة والتي تعتمد عليها باقي البنوك في تقييم عملائها.
 ٤. إدراج السندات الصادرة من إحدى الهيئات العامة الاقتصادية ضمن بسط نسبة السيولة بالعملة المحلية، وإدراج السندات الصادرة عن الخزنة العامة بالدولار الأمريكي في سوق للأوراق المالية ضمن بسط نسبة السيولة بالعملات الأجنبية.
 ٥. إدراج عمليات البيع وإعادة الشراء التي يجريها البنك مع عملائه - بخلاف البنوك المسجلة لدى البنك المركزي - على الأوراق المالية الحكومية (سندات وأذون على الخزنة) ضمن مكونات مقام نسبة الإحتياطي.
 ٦. استخدام نظام الكتروني جديد (Domestic Money Monitoring System (DMMS) تلتزم البنوك بموجبه بتقديم بيانات يومية عن الإنترنتك، بيانات أسبوعية عن صناديق الإستثمار، وبيانات شهرية عن أسعار العائد على القروض والودائع للعملاء.

٧. تقديم عطاءات أذون وسندات الخزانة وشهادات وودائع البنك المركزي المصري بنظام جديد يطلق عليه Auction Portal System يعمل في نطاق شبكة المعلومات الخاصة والمؤمنة التي تربط البنوك العاملة بمصر بالبنك المركزي المصري.
٨. ضرورة قيام أي بنك - قبل تقديمه خدمة دفع إلكترونية وقبل التعاقد مع أية شركة تعمل في هذا المجال- بالحصول على موافقة البنك المركزي لأداء هذه الخدمة والتعاقد مع الشركة المختارة.
٩. وضع قواعد تشغيل أوامر الدفع عن طريق الهاتف المحمول في جمهورية مصر العربية بهدف تنظيم عمليات التحويل النقدي من خلال الهواتف المحمولة، وعدم منح موافقة من البنك المركزي المصري لأي بنك يرغب في ممارسة ذلك النشاط ما لم تتوافق نظمه الفنية والإدارية مع هذه القواعد ويتم التحقق منها.
١٠. طلب قيام البنوك بالتأكد من كفاءة أنظمة تأمين نظم المعلومات المستخدمة لديها ، أخذاً في الاعتبار تزايد المخاطر الناجمة عن استخدام شبكة الإنترنت وتقديم الخدمات المصرفية عبر هذه الشبكة .
١١. طرح البنك المركزي إستراتيجيته لتطبيق مقررات بازل II بالجهاز المصرفي المصري بداية من عام ٢٠٠٩ وحتى نهاية عام ٢٠١١ ، وإعداد أوراق للمناقشة في إطار تطبيق هذه المقررات بالقطاع المصرفي عن مخاطر التشغيل، مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق ، والقاعدة الرأسمالية لمعيار كفاية رأس المال Own Fund ، وذلك للتعرف على آراء البنوك وتبادل وجهات النظر قبل إجراء الدراسات الكمية .
١٢. ميكنة النماذج التي ترد من البنوك إلى قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي (٤٠ نموذج) لتتفق مع قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسة ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ ، والتي تسرى إعتباراً من أول (أو بعد أول) يناير ٢٠١٠ .
١٣. البدء في قيام البنوك بتدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام بنسبة ١٠٪ سنوياً من قيمة الأصول التي ألت ملكيتها وفاء لديون لها قبل الغير ولم يتم التصرف فيها خلال المدة القانونية. وهذا الإجراء ليس بديلاً عن التخلص من هذه الأصول ، حيث طلب من البنوك بذل المزيد من الجهد للتصرف فيها .
١٤. قيام كل بنك بتحديد نسبة التأمين النقدي لدى فتح الإعتمادات المستندية أو تعزيز كمبيالات مقدمة على قوة تسهيلات موردين أو إصدار خطابات ضمان لإستيراد سلع لحساب التجار بغرض الإتجار فيها أو لحساب الجهات الحكومية بحد أدنى ٥٠٪ لكل حالة على حده وفقاً للسياسة الائتمانية للبنك والدراسات التي يجريها بشأن عملائه .

فيما يتعلق بتعزيز إطار الحوكمة في الجهاز المصرفي المصري ، فقد سبق أن وافق مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٦ ابريل ٢٠٠٤ على معايير للتحقق من مدى صلاحية رؤساء وأعضاء مجالس إدارة البنوك ، وكذا المديرين التنفيذيين المسؤولين للوظائف المرشحين لشغلها . كما وافق المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٩ على تحديث تلك المعايير بإضافة معيار يقضى بعدم الجمع بين وظيفة من وظائف الإدارة العليا في بنك وعضوية مجلس إدارة بنك آخر ، على أن يسرى هذا المعيار بالنسبة للترشيحات المستقبلية وباستثناء البنوك المملوكة بالكامل للبنك ، وذلك بهدف منع أى تعارض فى المصالح وبما يتفق والممارسات السليمة لمبادئ الحوكمة . كما يتم إجراء مقابلة شخصية مع رؤساء ونواب رئيس والأعضاء المنتدبون والأعضاء التنفيذيون لمجالس إدارة البنوك والمديرون التنفيذيون للتأكد من مدى صلاحيتهم لشغل الوظائف المرشحين لها مع التركيز على شاغلي وظائف المخاطر والتطابق والالتزام .

وفيما يتعلق بالمرشحين الأجانب بالبنوك (أعضاء مجالس الإدارة، المديرين التنفيذيين)، فقد تم وضع ضابط بشأن استطلاع رأى الجهة الرقابية التابع لها جهة الترشيح للوقوف على مدى صلاحيتهم لشغل الوظائف المرشحين لها .

فى ضوء ما أسفرت عنه دراسة بعض الأنظمة الأساسية للبنوك والمتعلقة بدورية انعقاد مجالس الإدارة ومكان انعقادها ، وافق مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠٠٩ على السماح للبنوك بعقد اجتماع مجلس الإدارة خارج مصر مرة واحدة خلال السنة المالية ، وذلك بصفة استثنائية .

يجرى حاليا وضع ضوابط لقيام البنوك بالترويج لمنتجات شركات التمويل العقارى من خلال فروع البنوك .

صدر قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣) لسنة ٢٠١٠ بشأن ضوابط عمل بنوك الإيداع وتنظيم إصدار شهادات الإيداع المصرية، وسوف يتم تطبيق هذه القواعد على البنوك التى ستقدم للبنك المركزي لمزاولة هذا النشاط .

تماشيا مع سياسة البنك المركزي المصري فى تشجيع البنوك على النمو والانتشار من خلال فتح فروع جديدة فى مختلف مناطق الجمهورية ، تمت مراجعة المعايير المطبقة لتنظيم وتسهيل إجراءات الموافقة على فتح فروع / وكالات جديدة للبنوك . كما تم وضع ضوابط استرشادية تأخذ بعين الاعتبار سلامة المراكز المالية ، ونظم الرقابة الداخلية ، وقدرة وكفاءة نظم المعلومات بالبنوك المتقدمة بطلبات لفتح فروع جديدة، فضلا عن كفاية رؤوس أموالها بهدف ضمان مواجهة أفضل للمخاطر الناجمة عن الزيادة فى حجم النشاط . وقد قام البنك المركزي المصري بوضع وتحديث القواعد العامة المتعلقة بمواعيد تقديم الخدمة المصرفية لدى كافة البنوك العاملة فى مصر لما يكفله ذلك من تحقيق مبدأ المساواة بين جميع البنوك ، من حيث عدد ساعات تقديم الخدمة المصرفية لعملائها بما يستهدف تكافؤ وتوحيد أسس المنافسة بين جميع البنوك . كما قام البنك المركزي بوضع ضوابط أمنية لمكاتب استبدال العملات الأجنبية الخاصة بالبنوك، وذلك تلافيا لما قد يواجهه تلك المكاتب من أحداث تؤثر فى أمن وسلامة تلك المكاتب .

يقوم البنك المركزي حاليا بتحديث الضوابط اللازمة لفحص المستندات المقدمة من بيوت الخبرة (القادرة على المشاركة في تقييم الضمانات التي تقدم للبنوك) للقيود في السجل المعد لهذا الغرض لدى البنك المركزي المصري (حيث تم تسجيل ٦٣ بيتا) ، الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة وفعالية القرارات الائتمانية التي تتخذها البنوك مما يحد من تكرار حدوث مشكلة الديون المتعثرة .

يتم قيد مراقبي الحسابات الذين يسمح لهم بمراجعة القوائم المالية في سجل خاص وفقا لعدة معايير بحيث تضمن القدر اللازم من الكفاءة والخبرة لذلك .

نظرا لما شهدته الآونة الأخيرة من اهتمام ملحوظ من قبل البنوك لتقديم العمليات المصرفية الالكترونية بما يواكب التقدم التكنولوجي في هذا المجال ، والتي تشتمل على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات الاتصال الالكترونية ، فقد سبق أن أقر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٠٢ الضوابط اللازمة لممارسة البنوك تلك الخدمات للعمل بمقتضاها. وقد صدر حديثا قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ٢ فبراير ٢٠١٠ بشأن إقرار قواعد تشغيل أوامر الدفع عن طريق الهاتف المحمول في جمهورية مصر العربية، ويقوم البنك المركزي حاليا بتحديث الضوابط الخاصة بالـ Internet Banking ، وذلك للحد من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك نتيجة لتقديم تلك الخدمات .

ومن ناحية أخرى ، يعمل نظام تجميع مخاطر الائتمان بالبنك المركزي على توفير كافة المعلومات الايجابية والسلبية للعملاء المنتظمين والغير منتظمين في السداد والحاصلين على تمويل وتسهيلات ائتمانية تبلغ ٣٠ ألف جم فأكثر ، وذلك بغرض إطلاع البنوك على المراكز المجمعة لهؤلاء العملاء قبل إقرار منح الائتمان أو تجديده أو زيادته ، وذلك من خلال شبكة معلومات البنك المركزي . ويقوم نظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي بالعمل على توفير مجموعة من التقارير الرقابية التي يتم من خلالها التأكد من مدى التزام البنوك بالقواعد الرقابية الصادرة عن البنك المركزي في هذا الشأن .

وبهدف تحديث نظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي حتى يكون أكثر فاعلية وشفافية ، وبالتالي رفع كفاءة أداء وسلامة الجهاز المصرفي ومقدرته على إدارة المخاطر المصرفية ، وكذا مواكبة التغيرات في هيكل الأنشطة الاقتصادية على المستوى الدولي ، فقد أستحدث الآتي :

- إلتزام البنوك شهريا بإرسال بيانات الجدارة الائتمانية الخاصة بعملائها (ORR).
- تحديث الأنشطة الاقتصادية الخاصة بعملاء كل بنك على حده وفقا للتصنيف الدولي الذي أعده الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء (ISIC).
- الموافقة على الطلبات المقدمة من بعض شركات التأجير التمويلي والتمويل العقاري بالاشتراك في نظام تسجيل الائتمان والدخول مباشرة (online) عبر شبكة معلومات البنك المركزي سواء عند تقديم الإقرار أو عند الإطلاع على المراكز المجمعة الخاصة بالعملاء .
- الموافقة مبدئيا على الطلب المقدم من الصندوق الاجتماعي للتنمية لإدخاله مباشرة ضمن نظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي .

ويذكر في هذا الصدد أنه حرصا من البنك المركزي على التأكد من مدى التزام البنوك بالقواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي ، ووفقا لما يقضى به قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ولائحته التنفيذية ، وقرار مجلس إدارة البنك المركزي بجلسته في ٢٦ ابريل ٢٠٠٥ ، فقد تم إجراء فحص ميداني (وفقا لخطة قطاع الرقابة والإشراف لعامي ٢٠١٠/٢٠٠٩) لعدد من البنوك .

وجدير بالذكر أن الفحص الميداني الذي يتم من جانب نظام تجميع المخاطر الائتماني بالبنك المركزي من خلال مجموعات التفتيش يهدف في المقام الأول الى التحقق من مدى التزام البنوك بالضوابط والقرارات السابق الإشارة إليها. هذا بالإضافة الى تصويب العديد من المعلومات والبيانات التي ترسل من البنوك عن عملائها ، الأمر الذي يساهم في تحقيق المزيد من الإفصاح والشفافية بالمراكز المجمعة الخاصة بالعملاء ، وبالتالي المساعدة على اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة عند منح الائتمان.

أما بشأن الرقابة الميدانية ، فقد تواصلت خطة التفتيش لعام ٢٠١٠ سواء بالنسبة لوحدة الجهاز المصرفي - البنوك - أو شركات الصرافة . ومن المتوقع وفقا لهذه الخطة تغطية الجانب الأكبر من وحدات الجهاز المصرفي ، بحيث يتم التفتيش على كل بنك سنويا سواء بصورة كاملة أو محدودة وفقا لمستوى مخاطر كل بنك ، وكذا نوعيه منتجاته وأنشطته . وفي هذا الإطار، يتم زيادة الطاقة التفتيشية بصورة تدريجية سواء من حيث العدد أو النوعية . وجدير بالذكر أن التفتيش على البنوك يتم حاليا باستخدام بعض النظم الآلية والحاسبات المحمولة ، حيث تم تطوير برنامج يمكن من خلاله استخراج عينه الفحص الائتماني بصورة أكثر تكاملا ، فضلا عن معاونة المفتشين على التعرف على نقاط القوة والضعف وتحديد مناطق ونوعية المخاطر لدى العملاء والبنك بصورة أكثر دقة. كما يتم أيضا إجراء فحص لبعض الموضوعات لدى أي من العملاء المحددين بالبنوك أو لبعض الأنشطة والمنتجات بحيث يمكن اتخاذ أي قرار تصحيحي في هذا الشأن بصورة سريعة دون الانتظار لإجراء الفحص بصورة شاملة على تلك البنوك . فضلا عن ذلك بدأ العمل وفقا لنظام التخصص في الفحص بحيث يقوم بذلك مفتشون متخصصون في النشاط ، فعلى سبيل المثال يتم فحص نشاط التجزئة المصرفية لدى كل بنك بواسطة فريق تخصص أعضاؤه في فحص هذا النوع من النشاط ، وكذلك الحال بالنسبة لكل من مخاطر السوق ونظم المعلومات ، مما يعطي الفحص مزيدا من العمق والفاعلية ، وذلك بالطبع في إطار النظرة الشاملة لمخاطر البنك الذي يتم التفتيش عليه.

كما تم تكوين مجموعة عمل للمتابعة وإدارة نظم المعلومات بهدف التعرف على ورصد المخاطر الشائعة والمتكررة لدى البنوك ، حيث تتولى تحليل مناطق المخاطر بها وإعداد تقارير بشأنها ، ومن ثم المساعدة في وضع تصور أدق لخطط التفتيش ، فضلا عن قياس مدى التقدم في الإجراءات التصحيحية بالتعاون مع الرقابة المكتبية .

هذا وقد ساهمت تقارير التفتيش التي تم أعدادها خلال الفترة الماضية في تحسين إطار إدارة المخاطر لدى عديد من البنوك ، فضلا عن معاونتها في الاقتراب بصورة أكبر من أفضل الممارسات الدولية في عدة مجالات مثل الحوكمة والتعميد وتوفير بيئة أكثر تطورا للرقابة الداخلية ، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب . ومن ناحية أخرى ، استمر قطاع الرقابة والإشراف في مواصلة التعاون مع الأجهزة الرقابية والقضائية فيما يتعلق بانجاز عديد من قضايا النقد والبنوك وفحص الشكاوى الواردة من عملاء الجهاز المصرفي والعمل على تقديم الخبرة المصرفية اللازمة في هذا الشأن .

٦/٢ - تطوير القطاع المصرفي

استمراراً في تنفيذ خطة البنك المركزي لتطوير القطاع المصرفي المصري والتي بدأت في سبتمبر ٢٠٠٤ ، تم البدء في المرحلة الثانية من برنامج التطوير والتي تمتد من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١ . وتهدف تلك المرحلة إلى رفع كفاءة أداء وضمان سلامة الجهاز المصرفي وزيادة تنافسيته ومقدرته على إدارة المخاطر ليقوم بالدور المنوط به في الوساطة المالية لخدمة الاقتصاد القومي والإسهام في تحقيق معدلات التنمية المستهدفة . ويرتكز البرنامج المشار إليه على عدة محاور هي :

- إعداد وتنفيذ برنامج شامل لإعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك العامة المتخصصة (البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي ، البنك العقاري المصري العربي ، بنك التنمية الصناعية والعمال المصري) والتي من المتوقع أن تنعكس ايجابيا على أداء تلك البنوك بنهاية المرحلة الثانية من خطة تطوير وإعادة هيكلة القطاع المصرفي ٢٠٠٩-٢٠١١ .
- المتابعة الدورية لنتائج المرحلة الأولى من برنامج إعادة هيكلة البنوك العامة التجارية (الأهلي المصري ، مصر والقاهرة) ، والتي أظهرت تحسن معدلات أدائها وأنها قد بدأت بالفعل تجنى ثمار المرحلة الأولى من خطة تطوير وإعادة هيكلة القطاع المصرفي ٢٠٠٤-٢٠٠٨ . كما تم خلال المرحلة الثانية من خطة التطوير استكمال أية متطلبات لازمة لرفع كفاءة أداء تلك البنوك في مجالات الوساطة المالية ، إدارة المخاطر ، الموارد البشرية والحاسب الآلي لضمان استمرارية تحسن معدلات أدائها المالي والتنافسي .
- تنفيذ تطبيقات بازل II في البنوك المصرية بهدف زيادة قدرتها على ادارة المخاطر . وفي هذا السياق ، تم توقيع بروتوكول مع البنك المركزي الأوروبي وسبعة من البنوك المركزية الأوروبية لتقديم برنامج المساعدة الفنية لمدة ثلاث سنوات بداية من يناير ٢٠٠٩ لتطبيق متطلبات بازل II بالقطاع المصرفي المصري. وجدير بالذكر أن استراتيجية البنك المركزي المصري في تطبيق مقررات بازل II ، والتي تم إعلانها للبنوك المصرية والأطراف ذوى العلاقة بالشأن المصرفي في اجتماع موسع عقد في أكتوبر ٢٠٠٩ ، تركز على مبدئين أساسيين هما التيسير والمشاورة مع البنوك لضمان تطبيق كافة وحدات الجهاز المصرفي لتلك المقررات . هذا ووفقا للاستراتيجية المنوه عنها، سيتم تطبيق تلك المقررات بصورة تدريجية من خلال عدة مراحل ، و ذلك كما يلي :
- المرحلة الأولى (يناير ٢٠٠٩ حتى يونيو ٢٠٠٩) ، حيث تناولت تطوير المهارات الفنية لفريق العمل المختص بالبنك المركزي ووضع استراتيجية التطبيق ، وقد تم الانتهاء من تلك المرحلة بنجاح .
- المرحلة الثانية (يوليو ٢٠٠٩ حتى يونيو ٢٠١١) والتي تعد المرحلة الأساسية للبرنامج ، وتتضمن التنسيق المكثف مع الجهاز المصرفي من خلال طرح أوراق للمناقشة تتعلق بأهم الموضوعات ، واختيار أفضل وأنسب الأساليب للتطبيق في مصر، أخذا في الاعتبار التجارب المماثلة في بعض الدول التي طبقت تلك المقررات ويتشابه الوضع لديها مع الوضع في مصر، مع قياس الأثر الكمي لتقييم النتائج المحتملة لبازل II قبل التطبيق الالزامي لها.
- المرحلة الثالثة (يوليو ٢٠١١ حتى ديسمبر ٢٠١١) ، ويتم خلالها تناول التعليمات الرقابية المناسبة والمتعلقة بتطبيق مقررات بازل II ، أخذا في الاعتبار دراسة الجوانب القانونية مع وضع خطط تصحيحية تتناسب ونوعيات البنوك وفقا لنتائج المحاكاة بالنسبة لكل بنك على حده . ومن المقرر عند تطبيق تلك المقررات ، أن يتم ذلك بالتوازي مع التعليمات الرقابية القائمة حاليا، ويتضمن ذلك أيضا إقامة آلية جديدة لتحسين عملية تجميع وحفظ البيانات للمساعدة في التوافق مع الإطار الرقابي المستقبلي .

• المرحلة الرابعة (استمرارية التنفيذ)، وتتضمن العمل بمقرارات بازل II بالتوازي مع التعليمات القائمة الخاصة بمعيار كفاية رأس المال مع الانتهاء من آلية حفظ البيانات .

• تبني مبادرة لزيادة وتحسين فرص إتاحة التمويل والخدمات المصرفية وبالأخص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة . وفي هذا الصدد، قرر البنك المركزي المصري إعفاء البنوك التي تمنح قروضا وتسهيلات ائتمانية لهذه النوعية من الشركات والمنشآت من نسبة الاحتياطي البالغة ١٤٪، وذلك في حدود ما يتم منحه من قروض وتسهيلات ائتمانية . وجدير بالذكر أن عدم كفاية المعلومات والبيانات الإحصائية الحديثة والشاملة والتي يمكن الاعتماد عليها ، تعد إحدى أهم المعوقات التي تواجه تطوير وتمويل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وعليه فقد قام البنك المركزي المصري والمعهد المصرفي، بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، على إجراء مسح ميداني بأسلوب الحصر الشامل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بمحافظة الجهورية على مراحل، على أن يبدأ التنفيذ كمرحلة أولية بمحافظة الشرقية، وفي ضوء نتائج تلك المرحلة، يتم استكمال تنفيذ المسح الميداني على باقي المحافظات. وبناء على المعلومات المستقضا من هذا المسح، سيتم إنشاء قاعدة بيانات يتم تحديثها دوريا .

• مراجعة وإحكام تطبيق قواعد الحوكمة الدولية الخاصة بالبنوك العاملة بالقطاع المصرفي المصري والبنك المركزي المصري.

هذا وقد جاء الإعداد للمرحلة الثانية من خطة التطوير بعد نجاح تنفيذ المرحلة الأولى التي تضمنت أربعة محاور هي الاندماجات والخصخصة في القطاع المصرفي، وإعادة هيكلة البنوك العامة ماليا وإداريا، وحل مشكلة الديون المتعثرة بالقطاع المصرفي، وتطوير قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي المصري.

فقد تم من خلال المحور الأول، إجراء عمليات دمج طوعي وجبري بين عدد من البنوك أدت الى انخفاض عدد البنوك العاملة في مصر من ٥٧ بنكاً في نهاية ديسمبر ٢٠٠٤ الى ٣٩ بنكاً في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨. كما تم في إطار هذه الخطة بيع ٨٠٪ من رأسمال بنك الإسكندرية إلى بنك سان باولو الإيطالي، فضلا عن بيع مساهمات البنوك العامة في البنوك المشتركة.

وفي إطار المحور الثاني، تمت إعادة هيكلة البنوك العامة بتنفيذ خطة شاملة محددة التواريخ أعدتها وحدة إعادة الهيكلة بالبنك المركزي المصري لتطوير كافة الإدارات والنظم التكنولوجية واستحداث إدارات جديدة خاصة بإدارة المخاطر والنظم التكنولوجية والموارد البشرية. وتم الانتهاء من مشروع تطبيق أفضل الممارسات الدولية من خلال استشاريين خارجيين في الميعاد المقرر، كما تم الانتهاء من عملية مراجعة البنوك العامة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية للأعوام ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٨. وأخيراً، فإن تعيين قيادات وكوادر مصرفية متميزة بالبنوك العامة من خلال صندوق تطوير القطاع المصرفي قد دعم تلك البنوك بالكفاءات والخبرات اللازمة للاستمرار في تنفيذ متطلبات التطوير ودفع عجلة التقدم.

وفيما يتعلق بالمحور الثالث الخاص بمعالجة الديون المتعثرة، فقد تم عمل تسويات (غير شاملة مديونيات قطاع الأعمال العام) لأكثر من ٩٠٪ منها، وذلك عن طريق استحداث عدة أساليب وبرامج مختلفة بالقطاع المصرفي من قبل وحدة الديون المتعثرة بالبنك المركزي. أما المديونية غير المنتظمة لشركات قطاع الأعمال العام لدى البنوك العامة، فقد تم سداد ٦٢٪ نقداً لبنوك القطاع العام التجارية، وبالنسبة للمبالغ المتبقية (٣٨٪) فقد تم توقيع اتفاق إيطاري بتاريخ ١٤/٩/٢٠٠٩ تم بموجبه السداد العيني للمديونية القائمة بنهاية شهر يونيو ٢٠١٠.

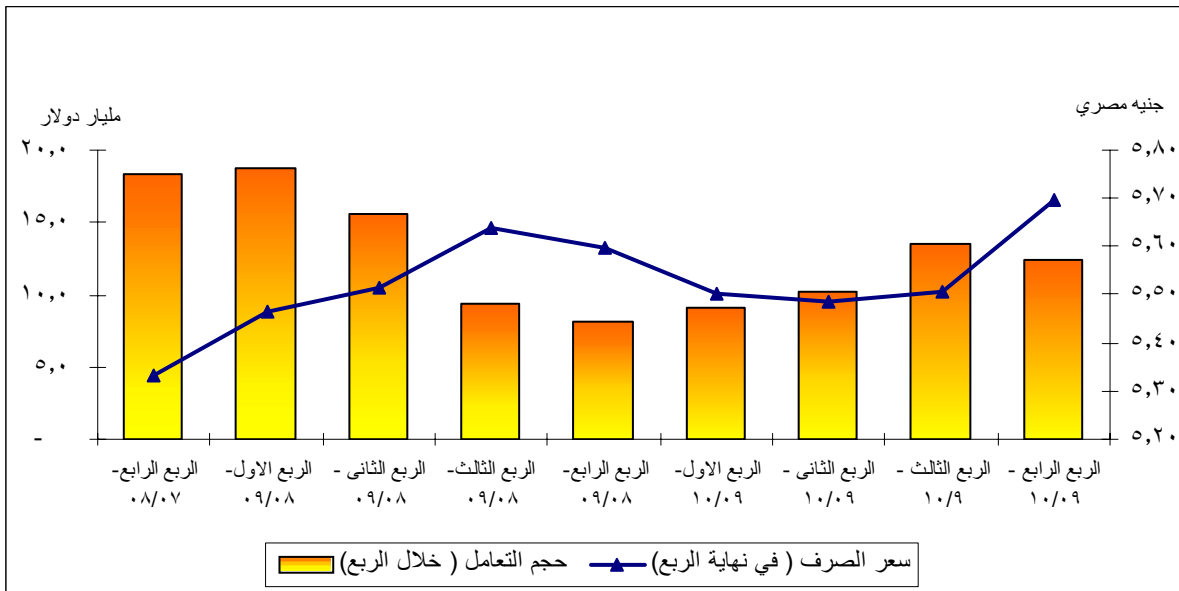
وفي مجال تطوير قطاع الرقابة والإشراف، تم وضع برنامج استهدف رفع كفاءة القطاع من خلال الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية، وتطبيق مفهوم الرقابة بالمخاطر لضمان قوة وسلامة القطاع المصرفي. كما تم الاستعانة بقيادات تمتاز بالكفاءة والقدرة والتقنية المصرفية الحديثة، ورفع كفاءة الكوادر البشرية الموجودة لإدارة هذا القطاع الهام والإرتقاء بمستوى نظم إدارة المعلومات في سبيل الحصول على معلومات دقيقة وبالسرعة المطلوبة. وفي ضوء ما سبق، تم الإنتهاء من برنامج مساعدة فنية بالتنسيق مع البنك المركزي الأوروبي وأربعة من البنوك المركزية الأوروبية، وذلك في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧.

وجدير بالذكر أن تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج تطوير القطاع المصرفي المصري من خلال البنك المركزي بنجاح، ووفقاً للبرنامج الزمني المحدد لها، قد أدى الى تفادي جانب كبير من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على هذا القطاع.

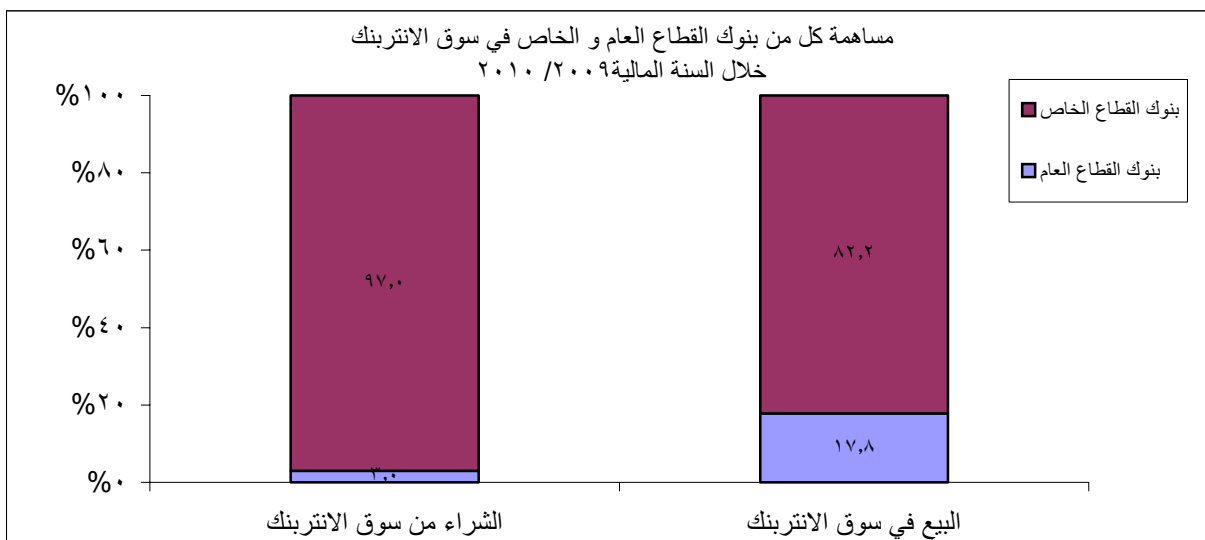
٢/٢- إدارة سوق الصرف و الاحتياطات الدولية ١/٢/٢ سوق الصرف الأجنبي والانتربنك الدولار

واصل البنك المركزي إدارته الناجحة لسوق الصرف الأجنبي من خلال سوق الانتربنك الدولارى. وقد ساهم ذلك فى تأكيد ثقة المتعاملين فى سوق الصرف الأجنبي وعدم قلقهم تجاه التقلبات التى يمكن أن تطرأ على سعر صرف الجنيه المصرى .

وقد ارتفع المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار فى سوق الانتربنك من ٥,٥٩٦٤ جنيها فى ٢٠٠٩/٦/٣٠ إلى ٥,٦٩٥٢ جنيها فى ٢٠١٠/٦/٣٠، أى بانخفاض فى قيمة الجنيه بمعدل ١,٧٪ خلال سنة التقرير.

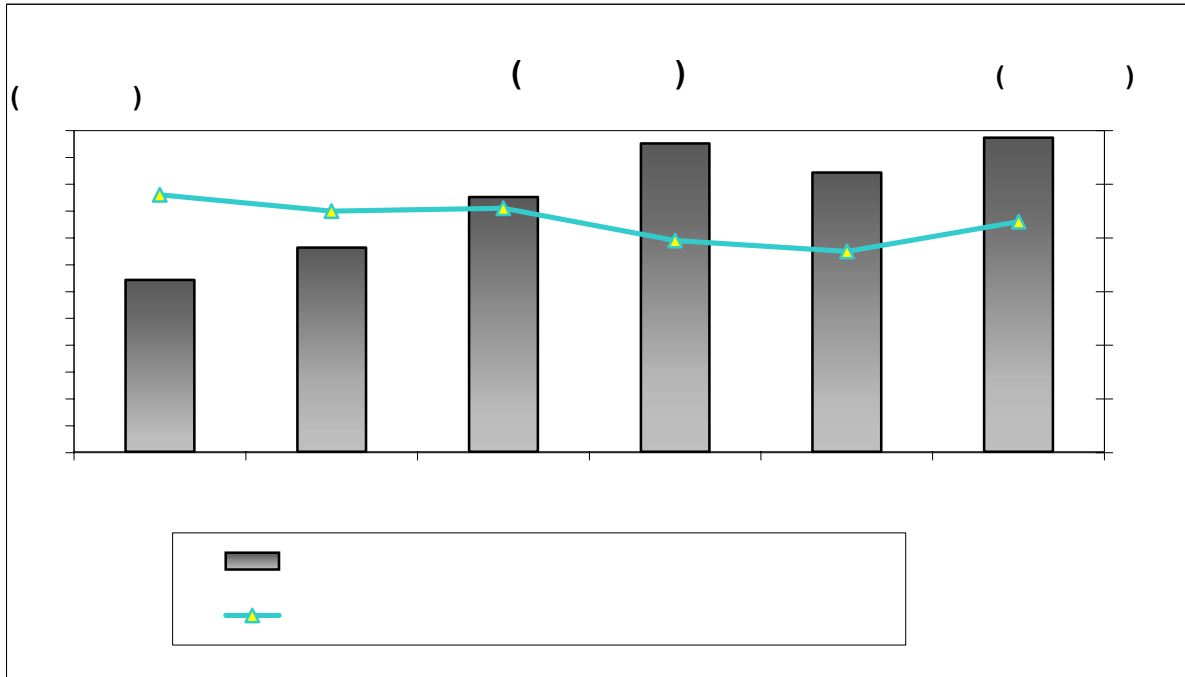


وقد انخفض حجم التعامل فى سوق الانتربنك بمقدار ٦,٥ مليار دولار بمعدل ١٢,٦٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة، لىبلغ ٤٥,٣ مليار دولار خلال سنة التقرير، ولىصل بذلك اجمالى حجم التعامل بالسوق منذ بداية عملها فى ٢٠٠٤/١٢/٢٣ وحتى نهاية يونيو ٢٠١٠ إلى ٢٤٧,٢ مليار دولار. وقد بلغت نسبة مبيعات البنوك العامة خلال سنة التقرير ١٧,٨٪ من اجمالى حجم التعامل، ومشترياتها ٣,٠٪. أما بنوك القطاع الخاص، فقد بلغت نسبة مبيعاتها ٨٢,٢٪، ومشترياتها ٩٧,٠٪.



٢/٢/٢ – الاحتياطيات الدولية

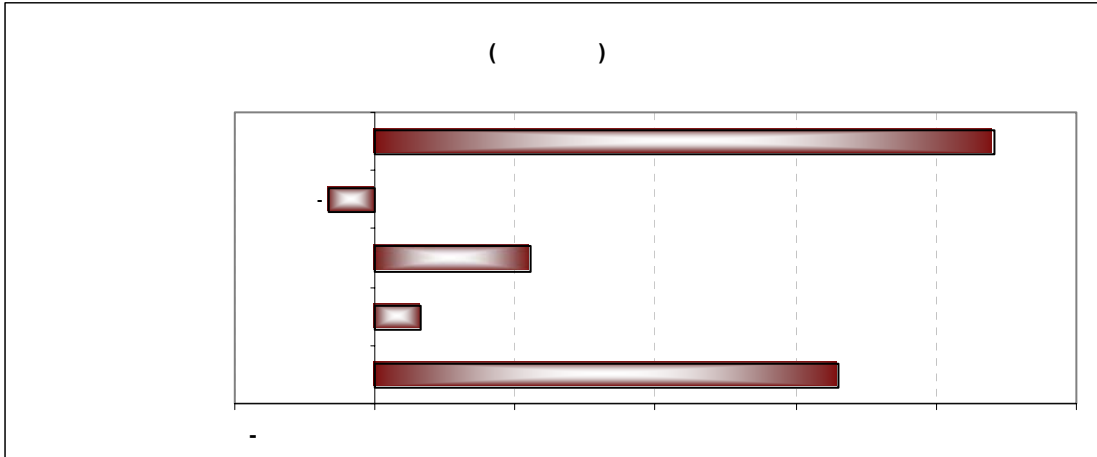
بلغ صافي الإحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي ٣٥,٢ مليار دولار (بما يغطي نحو ٨,٦ شهر واردات سلعية) في نهاية يونيو ٢٠١٠، مقابل ٣١,٣ مليار دولار (بما يغطي نحو ٧,٥ شهر واردات سلعية) في نهاية يونيو ٢٠٠٩، بزيادة قدرها ٣,٩ مليار دولار بمعدل ١٢,٥٪ خلال سنة التقرير. ويعزى الارتفاع إلى زيادة العملات الأجنبية بما يعادل ٢,٣ مليار دولار، وزيادة مخصصات مصر من وحدات حقوق السحب الخاصة بما يعادل ١,١ مليار دولار، بالإضافة إلى زيادة قيمة الذهب بما يعادل ٠,٥ مليار دولار، وذلك نتيجة لإعادة تقييمه في نهاية يونيو ٢٠١٠ كما هو معتاد في نهاية كل سنة مالية. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال فترة إعداد التقرير واصل صافي الاحتياطيات الدولية ارتفاعه ليبلغ إلى ٣٥,٥ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١٠.



٨/٢- الدين العام المحلي والدين الخارجي

١/٨/٢- الدين العام المحلي

ارتفع رصيد الدين العام المحلي بنحو ١٣٣,٤ مليار جنيه بمعدل ١٧,٧٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ ليصل إلى ٨٨٨,٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠ أو ما نسبته ٧٣,٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، مقابل ٧٢,٥٪ في السنة المالية السابقة. ويتكون رصيد الدين العام المحلي من مجموع صافي الدين المحلي الحكومي ، ومديونية الهيئات العامة الاقتصادية ، ومديونية بنك الاستثمار القومي ، مطروحا منه المديونية البيئية لكل من الهيئات العامة الاقتصادية والحكومة قبل البنك المذكور.



١/١/٨/٢- صافي الدين المحلي الحكومي

بلغ صافي رصيد الدين المحلي المستحق على الحكومة نحو ٦٦٣,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠ بما نسبته ٥٥,٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، بزيادة قدرها ١٠١,٥ مليار جنيه بمعدل ١٨,٠٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩. وجاءت هذه الزيادة محصلة لارتفاع أرصدة السندات الحكومية والأذون بمقدار ٩٧,٤ مليار جنيه ، وتراجع المركز الدائن لصافي أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفي بنحو ٤,١ مليار جنيه (نتيجة لزيادة القروض الحكومية بنحو ١١,٣ مليار جنيه، مقابل زيادة في الودائع الحكومية قدرها ٧,٢ مليار جنيه).

صافي الدين المحلي الحكومي

(القيمة بالمليار جنيه)

التغير + (-) ٢٠١٠/٢٠٠٩	يونيو ٢٠١٠		يونيو ٢٠٠٩		الأرصدة في نهاية
	%	قيمة	%	قيمة	
١٠١,٥	١٠٠,٠	٦٦٣,٨	١٠٠,٠	٥٦٢,٣	صافي الدين المحلي الحكومي
٩٧,٤	١١٧,٩	٧٧٩,٢	١٢١,٣	٦٨١,٨	- الأرصدة من السندات والأذون*
٧٠,٤	٧٧,٦	٥١٣,١	٧٨,٨	٤٤٢,٧	. صكوك وسندات
٦٩,٣	٢٥,٧	١٦٩,٧	١٧,٩	١٠٠,٤	منها : المتداول بالبورصات
٢٧,٠	٤٠,٣	٢٦٦,١	٤٢,٥	٢٣٩,١	. أذون على الخزانة العامة
٠	٠,٣	٢,٣	٠,٤	٢,٣	- تسهيلات ائتمانية من صندوق التأمين الاجتماعي
٤,١	١٧,٧-	١١٧,٧-	٢١,٧-	١٢١,٨-	- صافي أرصدة حسابات الحكومة لدى الجهاز المصرفي
١١,٣	٤,١	٢٦,٨	٢,٧	١٥,٥	. التسهيلات الائتمانية
(٧,٢)	٢١,٨	١٤٤,٥	٢٤,٤	١٣٧,٣	. الودائع (-)
		٥٥,٠		٥٤,٠	صافي الدين المحلي الحكومي / الناتج المحلي الاجمالي (%)

المصدر: وزارة المالية ، البنك المركزي المصري ، وبنك الاستثمار القومي

النسب محسوبة على القيم بالمليون جنيه .

* تشمل السندات على الخزانة العامة، وسندات الإسكان ، والسندات الصادرة بالعملة الأجنبية لدى بنوك القطاع العام التجارية ، ونسبة الـ ٥٪ المجنبة من أرباح الشركات الخاضعة للقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ لشراء سندات حكومية، وحياسة المؤسسات المالية المقيمة في مصر (الجهاز المصرفي وقطاع التأمين) من السندات المطروحة في الخارج، وسندات صندوق التأمينات مقابل نقل مديونية بنك الاستثمار الى الخزانة العامة.

وجاءت الزيادة في رصيد السندات الحكومية والأذون ، البالغة ٩٧,٤ مليار جنيه ، كمحصلة لما يلي :

أ- ارتفاع رصيد السندات الحكومية بما قيمته ٧٠,٤ مليار جنيه ليبلغ ٥١٣,١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠ ، وذلك كمحصلة لما يلي :

١- زيادة رصيد السندات الصادرة على الخزائنة المصرية بما قيمته ٦٧,٣ مليار جنيه ، تمثلت في :

- زيادة الدفعة الخمسون من سندات الخزائنة المصرية السابق إصدارها في ١٦ فبراير ٢٠١٠ بمقدار ٣,٥ مليار جنيه لمدة ٧ سنوات وبعائد ١٢,٦٪ سنويا . وتمت هذه الزيادة خلال شهر ابريل، ومايو، ويونيو ٢٠١٠ بمقدار ١,٥ ، ١,٥ ، ١,٥ مليار جنيه على الترتيب بنفس الشروط الأصلية للإصدار .

- زيادة الدفعة الواحد والخمسون السابق إصدارها في ٢٠ مارس ٢٠١٠ بمقدار ٧,٠ مليار جنيه لمدة ٥ سنوات وبعائد ١٢,٥٪ سنويا، وذلك خلال شهر أبريل، ومايو ، ويونيو ٢٠١٠ بمقدار ١,٥ ، ٣,٠ ، ٢,٥ مليار جنيه على الترتيب بنفس الشروط الأصلية للإصدار.

- إصدار الدفعة الثانية والخمسون في أبريل ٢٠١٠ بمقدار ٣,٠ مليار جنيه لمدة ٣ سنوات ، وبعائد ١١,٣٥٪. كما تمت زيادتها بمقدار ٦,٥ مليار جنيه (١,٥ مليار جنيه خلال شهر أبريل ، ٢,٥ مليار جنيه في كل من مايو ، يونيو ٢٠١٠) بنفس الشروط السابقة للإصدار ليصبح اجمالي قيمتها ٩,٥ مليار جنيه.

- إصدار ما قيمته ٥٥,٣ مليار جنيه من سندات الخزائنة المصرية خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ .

- حلول أجل استهلاك سندات الخزائنة المصرية بقيمة قدرها ٨,٠ مليار جنيه ، منها ٦,٠ مليار جنيه استهلاكات خلال الفترة يوليو/مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، كما تم استهلاك الدفعة السادسة والعشرون في ٢ مايو ٢٠١٠ بقيمة قدرها ٢,٠ مليار جنيه .

٢ - إصدار سند على الخزائنة العامة للدولة بقيمة قدرها ٩,١ مليار جنيه في أول يوليو ٢٠٠٩ لمدة ١٠ سنوات وبدون عائد .

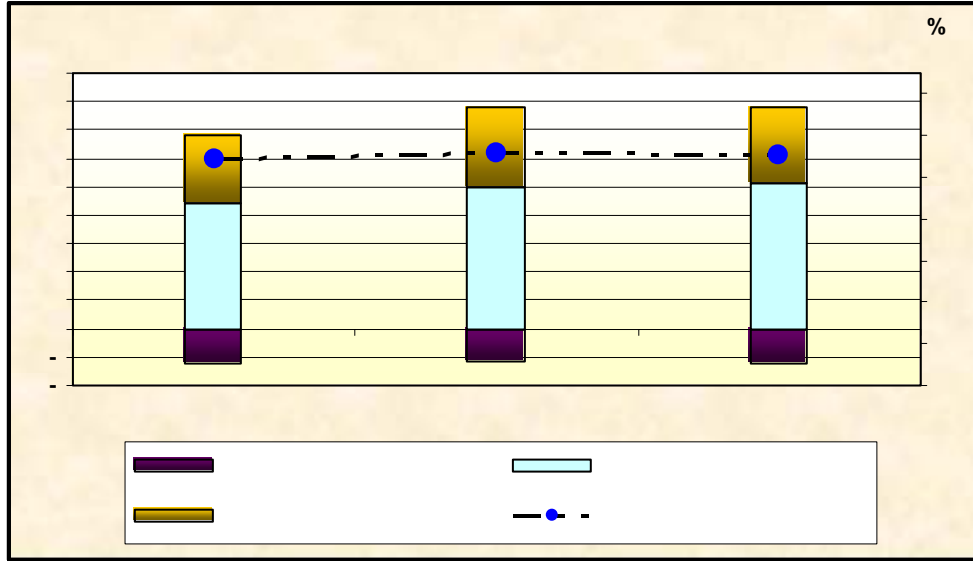
٣- إصدار سند على الخزائنة في ٢٠١٠/٦/٣٠ لصالح صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالحكومة بنحو ٩٨٩ مليون جنيه.

٤- استهلاك سندات صادرة على الخزائنة العامة بقيمة قدرها ٩,٢ مليار جنيه ، منها ٤,٠ مليار جنيه لسد عجز الموازنة ، و ٤,٦ مليار جنيه لسد العجز النقدي ، و ٠,٦ مليار جنيه لسد عجز هيئة السلع التموينية حتى عام ١٩٨١ .

٥- زيادة السندات المطروحة في الخارج بالدولار الأمريكي بما يعادل نحو ٢,٠ مليار جنيه ، والسندات الصادرة بالجنيه المصري بقيمة قدرها ٣٥ مليون جنيه.

٦- زيادة رصيد السندات الصادرة بالعملات الأجنبية لدى بنوك القطاع العام التجارية بما يعادل ٠,٢ مليار جنيه نتيجة لفروق إعادة التقييم .

ب - زيادة الرصيد القائم للأذون على الخزائنة العامة بنحو ٢٧,٠ مليار جنيه ليصل إلى ٢٦٦,١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠ ، مقابل ٢٣٩,١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٩ .

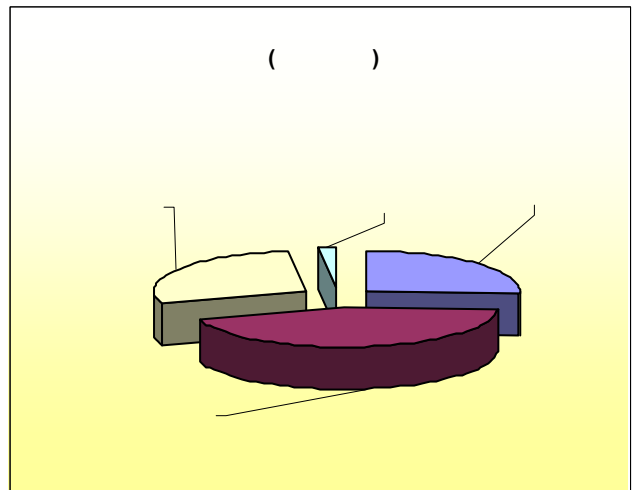
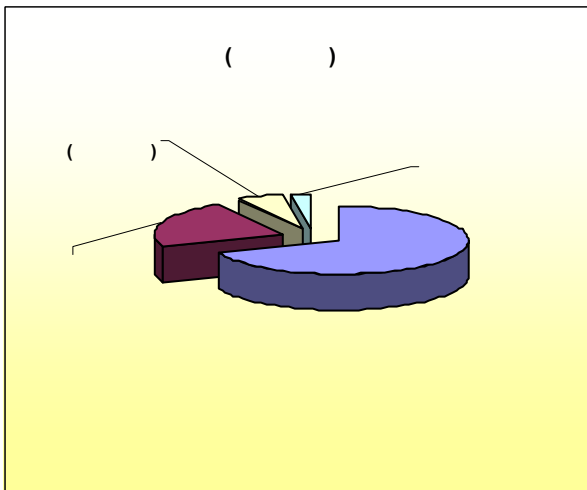


٢/١/٨/٢ - صافي مديونية الهيئات العامة الاقتصادية

ارتفع صافي مديونية الهيئات العامة الاقتصادية بمقدار ١٥,٥ مليار جنيه ليبلغ ٦٧,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠. وجاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة صافي اقتراضها من الجهاز المصرفي بمقدار ١٤,١ مليار جنيه (كمحصلة لزيادة مطلوباتها بنحو ٨,٠ مليار جنيه، بينما تراجعت ودائع بنحو ٦,١ مليار جنيه)، وزيادة اقتراضها من بنك الاستثمار القومي بمقدار ١,٤ مليار جنيه.

٣/١/٨/٢ - صافي مديونية بنك الاستثمار القومي

بلغ صافي مديونية بنك الاستثمار القومي (قبل طرح المديونية البينية) نحو ٢٢٢,٢ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠، بزيادة قدرها ٢١,٥ مليار جنيه عن نهاية يونيو ٢٠٠٩. وقد جاءت هذه الزيادة انعكاساً لزيادة اجمالي الموارد المستثمرة لديه بمقدار ٢٢,٢ مليار جنيه عن نهاية يونيو ٢٠٠٩ لتصل إلى ٢٢٧,٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠، بالإضافة الى زيادة ودائعه لدى الجهاز المصرفي بنحو ٠,٧ مليار جنيه لتبلغ ٥,٥ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠.



٤/١/٨/٢- المديونية البنينة

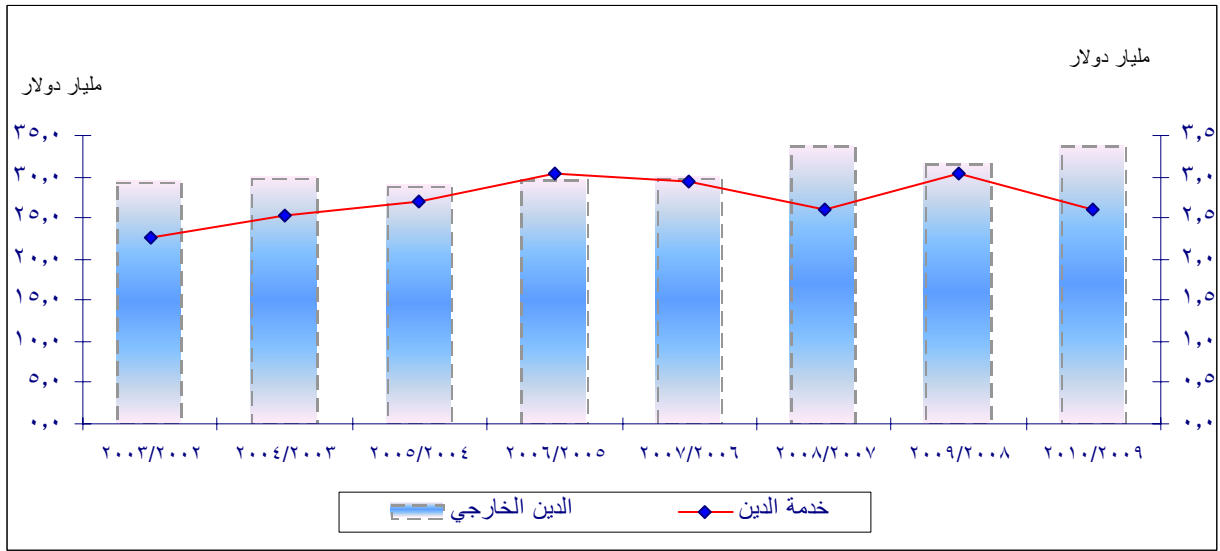
بلغت المديونية البنينة لكل من الهيئات العامة الاقتصادية والحكومة قبل بنك الاستثمار القومي نحو ٦٥,١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠ ، مقابل ٦٠,٠ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٩ . وقد بلغت القروض الممنوحة من البنك لتلك الهيئات نحو ٥١,٥ مليار جنيه ، بزيادة قدرها ١,٤ مليار جنيه خلال سنة التقرير ، وبلغت استثمارات البنك في الأوراق المالية الحكومية (أذون وسندات) نحو ١٣,٦ مليار جنيه ، بزيادة ٣,٧ مليار جنيه خلال السنة المذكورة .

٥/١/٨/٢- أعباء خدمة الدين العام المحلي

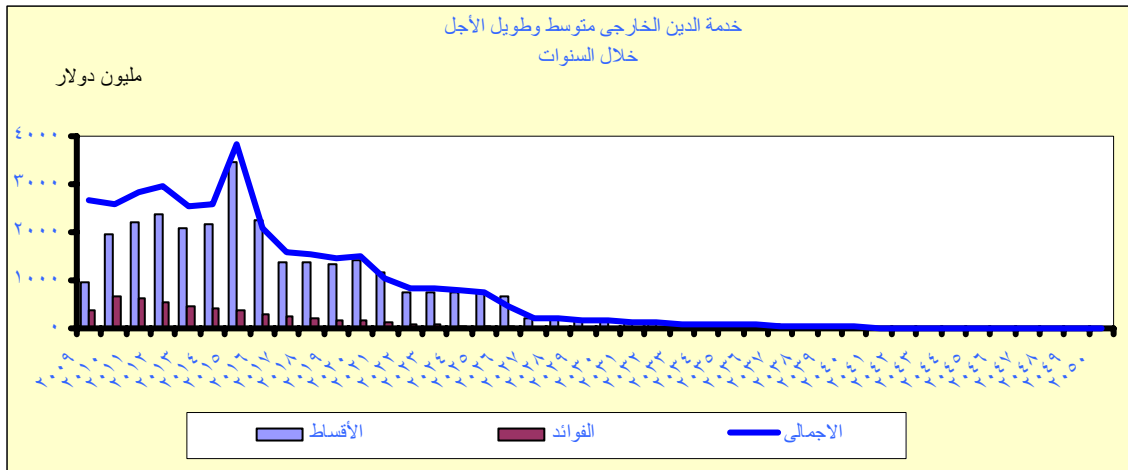
فيما يتعلق بأعباء خدمة الدين العام المحلي بالموازنة العامة للدولة ، فقد بلغت ٨٧,٩ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، بزيادة قدرها ٢٨,٣ مليار جنيه مقارنة بالسنة المالية السابقة. ويعزى الجزء الأكبر من تلك الزيادة إلى ارتفاع الفوائد المدفوعة خلال السنة بنحو ٢٠,٦ مليار جنيه لتبلغ ٦٩,٩ مليار جنيه. كما زادت الأقساط التي تم سدادها بنحو ٧,٧ مليار جنيه ليصل رصيدها إلى ١٨,٠ مليار جنيه . وقد ارتفعت نسبة أعباء خدمة الدين العام المحلي بالموازنة العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ ٧,٣% ، مقابل ٥,٧% خلال السنة المالية السابقة ، وزادت أيضاً نسبة هذه الأعباء إلى إجمالي الإيرادات العامة لتصل إلى ٣٣,٥% خلال سنة التقرير ، مقابل ٢١,١% خلال سنة المقارنة .

٢/٨-٢- الدين الخارجي *

ارتفع رصيد الدين الخارجي القائم (العام والخاص) وبكافة آجاله مقوماً بالدولار الأمريكي بنحو ٢,٢ مليار دولار حيث بلغ ٣٣,٧ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٠ ، مقارنة برصيدته في نهاية يونيو ٢٠٠٩ . ويعزى هذا إلى تحقق صافي استخدام للقروض والتسهيلات بلغ ٣,٤ مليار دولار (نتيجة لاستخدام نحو ٥,٤ مليار دولار من القروض والتسهيلات ، وسداد أقساط بنحو ٢,٠ مليار دولار) وتراجع أسعار صرف معظم العملات المقرض بها أمام الدولار الأمريكي ليخفض رصيد الدين بنحو ١,٢ مليار دولار.



وفيما يتعلق بأعباء خدمة الدين الخارجي (متوسط وطويل الأجل) ، فقد انخفضت جملة مدفوعات خدمة الدين بمقدار ٥٠٩,٣ مليون دولار لتصل إلى نحو ٢,٦ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بالسنة المالية السابقة. ويرجع هذا إلى انخفاض المسدد من الأقساط بمقدار ٤١٦,٤ مليون دولار ليصل إلى ٢,٠ مليار دولار، وتراجع العوائد المدفوعة بنحو ٩٢,٩ مليون دولار لتصل إلى نحو ٦٤٩,٣ مليون دولار.



* تعد تركيبة الدين الخارجي لمصر بحسب عملات المقرض الأجنبي من المؤشرات الرئيسية التي يستخدمها البنك المركزي في تحديد هيكل الاحتياطيات الدولية وفقاً للعملات.

بلغت المديونية الخارجية للقطاع العام (ديون رسمية) نحو ٣١,٤ مليار دولار وهى تمثل الغالبية العظمى بنسبة ٩٣,٢٪ من اجمالي الدين الخارجى، بينما اقتضرت مديونية القطاع الخاص على نحو ٢,٣ مليار دولار بنسبة ٦,٨٪ من الاجمالي فى نهاية يونيو ٢٠١٠.

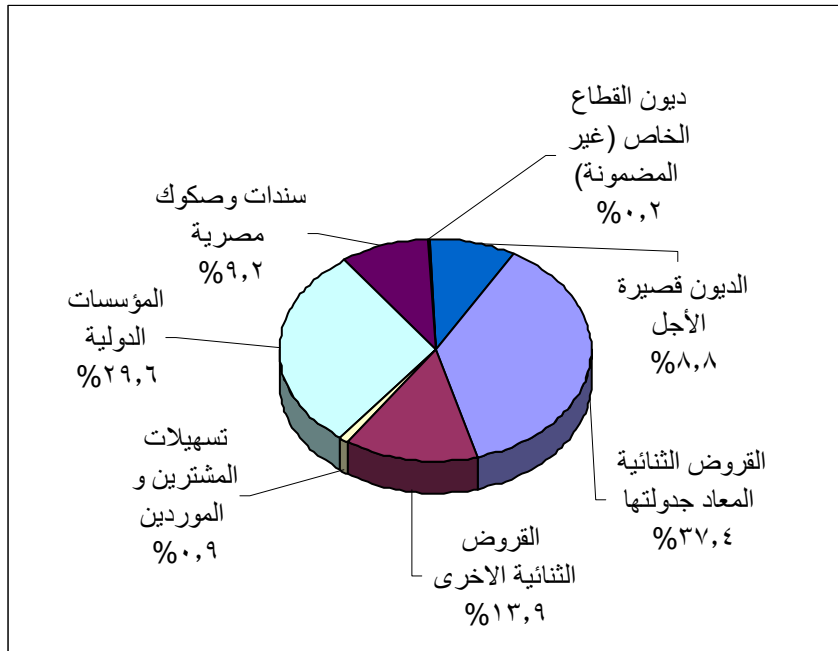
ونورد فيما يلى توزيع الدين الخارجى حسب:

- ١- آجال الاستحقاق.
- ٢- القطاعات المدينة.
- ٣- أهم العملات
- ٤- أهم الدول والجهات الدائنة.

١- الدين الخارجى حسب آجال الاستحقاق

يتضح من تحليل المديونية الخارجية وفقا لآجال الاستحقاق، أن القروض والتسهيلات متوسطة وطويلة الأجل (مضمونة وغير مضمونة) تمثل ٩١,٢٪ من إجمالي الدين الخارجى، حيث بلغت نحو ٣٠,٧ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٠ منها ٣٠,٣ مليار دولار قروض طويلة الاجل، و ٤٦٠,٩ مليون دولار قروض متوسطة الاجل. أما الباقي (٨,٨٪) فعبارة عن ديون قصيرة الأجل.

ويستحق من القروض متوسطة وطويلة الأجل نحو ١٦,٧ مليار دولار (تمثل ٤٩,٥٪ من اجمالى الدين) للدول أعضاء نادى باريس (وهى عبارة عن قروض ثنائية معاد أو غير معاد جدولتها) بالإضافة إلي تسهيلات المشترين والموردين، فى حين بلغت الديون المستحقة للدول غير الأعضاء فى نادى باريس نحو ٩١٧,٧ مليون دولار (بنسبة ٢,٧٪).



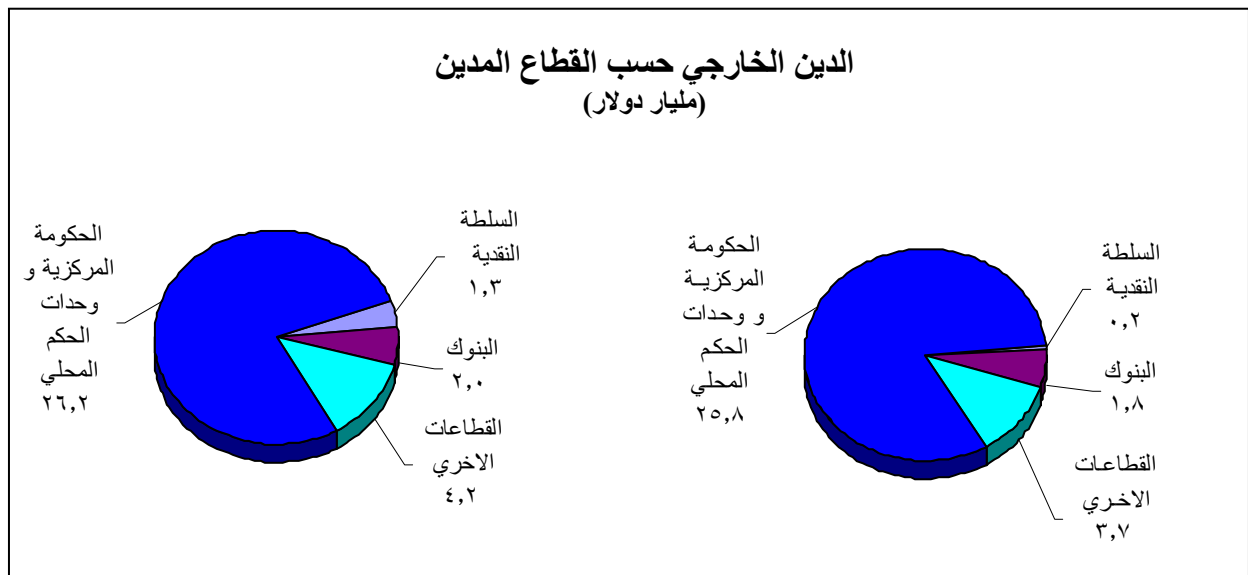
بلغت المديونية المستحقة للمؤسسات الدولية والإقليمية فى نهاية يونيو ٢٠١٠ نحو ١٠,٠ مليار دولار (بما يمثل ٢٩,٦٪ من إجمالي رصيد الدين) (يستحق ٩٨,٥٪ منها على القطاع العام).

ويبلغ رصيد السندات والصكوك المصرية (حيازة غير المقيمين منها) نحو ٣,١ مليار دولار (بنسبة ٩,٢٪) ويشمل ذلك: أوراق حكومية مضمونة بنحو ١,٣ مليار دولار، وسندات سيادية دولارية قدرها ٢٢٦,٢ مليون دولار، والسندات الحكومية المصدرة بالجنيه المصري في الخارج ٣٨٥,٧ مليون دولار، وأخيراً السندات المصدرة في ابريل ٢٠١٠ وتبلغ حيازة غير المقيمين منها ١,٢ مليار دولار و تستحق علي شريحتين في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٤٠.

بلغت الديون غير المضمونة المستحقة على القطاع الخاص ٧٧,٢ مليون دولار (بنسبة ٠,٢٪ من اجمالي الدين الخارجي)، أما بالنسبة لرصيد الدين قصير الأجل (٨,٨٪ من الاجمالي) فقد ارتفع بمعدل ٣٩,١٪ ليبلغ نحو ٣,٠ مليار دولار، (٦٩,٨٪ منه يستحق على القطاع الخاص). وجاء ذلك محصلة لزيادة التسهيلات التجارية قصيرة الأجل بمعدل ٦٤,٨٪ لتصل إلى ١,٦ مليار دولار، وزيادة ودائع غير المقيمين قصيرة الأجل بمعدل ١٧,٦٪ لتبلغ ١,٤ مليار دولار.

٢- الدين الخارجي حسب القطاعات المدينة

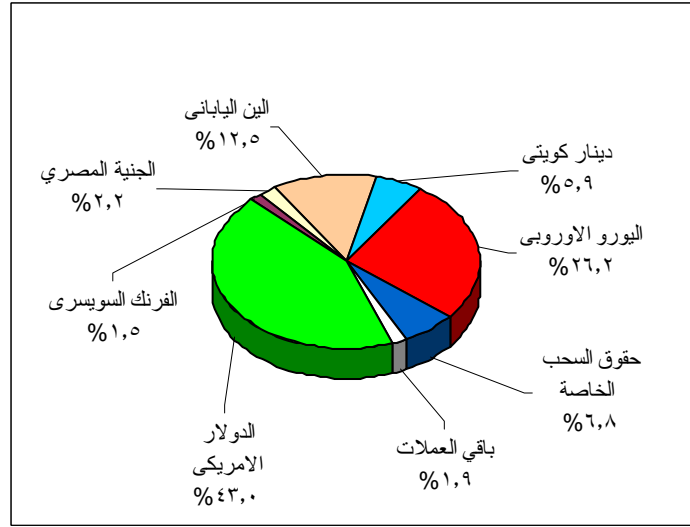
ويتضح أيضاً من توزيع الدين الخارجي وفقاً للقطاعات المدينة في نهاية يونيو ٢٠١٠، ارتفاع رصيد الدين الخارجي المستحق على السلطة النقدية بمقدار ١,٠ مليار دولار ليصل إلى ١,٣ مليار دولار (منها ١,٢ مليار دولار زيادة في الالتزامات طويلة الأجل لمقابلة ماتم تخصيصها من وحدات حقوق السحب الخاصة لمصر من صندوق النقد الدولي)، وكذلك ارتفع الدين المستحق علي القطاعات الأخرى بنحو ٥١٦,٦ مليون دولار ليصل إلى ٤,٢ مليار دولار وعلى الحكومة المركزية بنحو ٤٣١,٦ مليون دولار ليصل إلى ٢٦,٢ مليار دولار، ثم البنوك بنحو ١٦٦,٧ مليون دولار ليصل إلى ٢,٠ مليار دولار.



لم تنعكس التطورات سالفة الذكر بشكل ملحوظ على هيكل توزيع الدين الخارجي وفقاً للقطاعات المدينة، حيث ظلت ديون الحكومة المركزية تمثل القدر الأكبر، بنسبة ٧٧,٩٪ من اجمالي الدين الخارجي في نهاية يونيو ٢٠١٠، تليها ديون القطاعات الأخرى بنسبة ١٢,٥٪، ثم البنوك بنسبة ٥,٩٪، فالسلطة النقدية بنسبة ٣,٧٪.

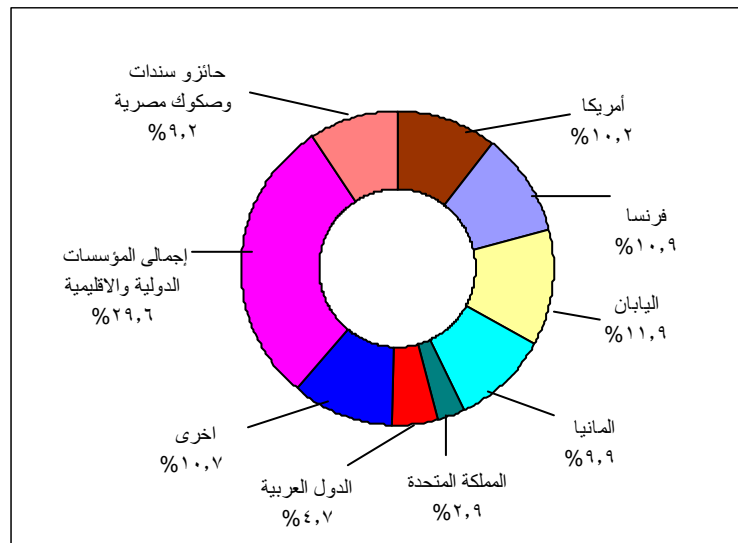
٣- الدين الخارجي حسب العملات

ويعكس توزيع الدين الخارجي حسب العملات الرئيسية المكونة له استحواذ الدولار الأمريكي على النصيب الأكبر من إجمالي المديونية الخارجية بأهمية نسبية ٤٣,٠٪، نظرا لوجود التزامات قائمة بالدولار الأمريكي تستحق لدول دائنة بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية، يليه اليورو بما نسبته ٢٦,٢٪، فالين الياباني بنسبة ١٢,٥٪، يليه حقوق السحب الخاصة بنسبة ٦,٨٪، ثم الدينار الكويتي بنسبة ٥,٩٪.



٤- الدين الخارجى حسب الدول والجهات الدائنة

ويتضح أيضا من توزيع الدين الخارجي وفقا للدول والجهات الدائنة أن ٤٢,٩٪ من إجمالي رصيد الدين يستحق لأهم أربع دول أعضاء فى نادى باريس هى اليابان (١١,٩٪)، وفرنسا (١٠,٩٪)، والولايات المتحدة الأمريكية (١٠,٢٪)، وألمانيا (٩,٩٪). أما الدول العربية جميعها فيمثل المستحق لها ٤,٧٪، ويأتى فى مقدمتها الكويت (٢,٣٪)، والسعودية (٠,٩٪)، والإمارات (٠,٦٪).



الدين الخارجي حسب الدول والجهات الدائنة

(مليون دولار)

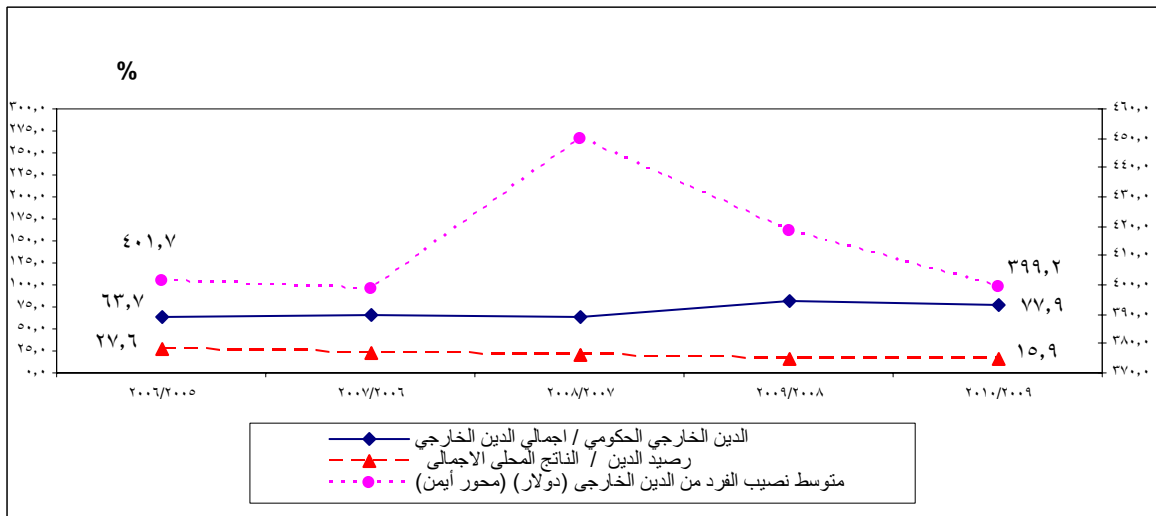
يونيو ٢٠١٠		يونيو ٢٠٠٩		فى نهاية
الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	
١٠٠,٠	٣٣٦٩٤,٢	١٠٠,٠	٣١٥٣١,١	إجمالي الدين الخارجي
١٠,٢	٣٤٣١,١	١١,٥	٣٦٢٠,٦	الولايات المتحدة الأمريكية
١١,٩	٤٠٠٥,٢	١٢,٠	٣٧٩٩,١	اليابان
٣٠,٦	١٠٣١٨,٧	٣٥,٢	١١١١١,٠	إجمالي دول الاتحاد الأوروبي
١٠,٩	٣٦٧٤,٧	١٣,٤	٤٢١٣,٥	فرنسا
٩,٩	٣٣٥٠,١	١٢,٣	٣٨٧٠,٦	المانيا
٢,٩	٩٦١,٠	٢,١	٦٦٣,٦	المملكة المتحدة
٢,٠	٦٨٠,١	٢,٤	٧٥٦,٤	أسبانيا
٢,٣	٧٦٢,٨	١,٨	٥٨٣,٧	إيطاليا
١,١	٣٨٤,١	١,٥	٤٨٧,١	النمسا
٠,٧	٢٤٧,٦	٠,٨	٢٣٧,١	الدانمارك
٠,٣	١٠٢,٣	٠,٤	١١٣,٠	هولندا
٠,٣	٨٧,٣	٠,٣	١٠٢,٣	بلجيكا
٠,١	٣٦,٩	٠,١	٤٠,٧	السويد
٠,١	٣١,٨	٠,١	٤٣,٠	اخرى
٤,٧	١٦٠٧,٣	٤,٨	١٥٢٤,٧	إجمالي الدول العربية
٢,٣	٧٧٩,٩	٢,٣	٧٢٩,٥	الكويت
٠,٩	٣٠٧,٧	٠,٧	٢٢٣,٨	السعودية
٠,٦	١٩٢,١	٠,٨	٢٤٦,٤	الإمارات
٠,٢	٧١,٩	٠,٢	٦٣,٢	ليبيا
٠,١	٤١,٢	٠,١	٣٥,٨	الأردن
٠,١	٤٩,٧	٠,٢	٥٤,٦	اليمن
٠,١	٢٥,٥	٠,١	٢٥,١	السودان
٠,٢	١٣٩,٣	٠,٤	١٤٦,٣	اخرى
٢٩,٦	٩٩٧٧,٥	٢٥,٩	٨١٦٨,٨	إجمالي المؤسسات الدولية و الإقليمية
٤,٠	١٣٤٢,٥	٤,٦	١٤٣٦,٨	هيئة التنمية الدولية
٣,٧	١٢٣٤,٣	٣,٤	١٠٧٧,٣	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادى والاجتماعى
٥,٩	١٩٨٤,٩	٦,٧	٢١٢٦,٥	بنك الاستثمار الأوروبي
٧,٥	٢٥٢٩,٣	٥,٦	١٧٧٠,٣	البنك الدولي
٠,٢	٧٣,٤	٠,٥	١٤٩,٤	صندوق النقد العربي
٤,١	١٣٦٦,٢	٤,٢	١٣١٨,٩	صندوق وبنك التنمية الأفريقيين
٠,٢	٦٣,٦	٠,٢	٥١,٣	البنك الإسلامى للتنمية بجدة
٠,٦	١٣٨٣,٣	٠,٧	٢٣٨,٣	مؤسسات أخرى
٩,٢	٣٠٧٩,٥	٦,٢	١٩٢٦,١	سندات وصكوك مصرية
٣,٨	١٢٧٤,٩	٤,٤	١٣٨٠,٨	دول أخرى

- الارتباطات الجديدة على قروض وتسهيلات

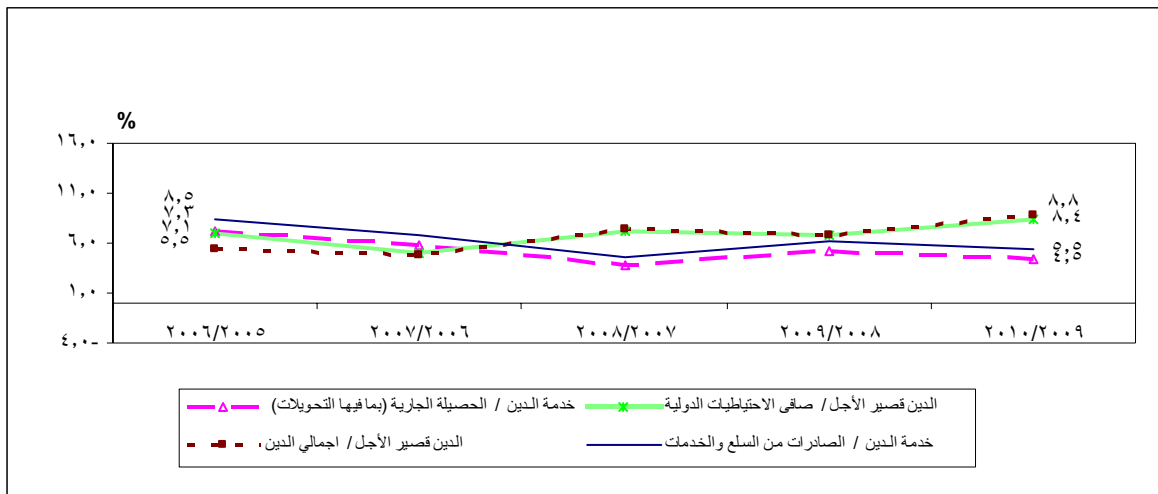
بالنسبة للارتباطات الجديدة على القروض والتسهيلات خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩، فقد بلغت ٣,٢ مليار دولار، وقد تركزت الارتباطات الجديدة في قروض من المؤسسات الدولية والإقليمية بنحو ٢,٢ مليار دولار بنسبة ٦٩,٧٪ من إجمالي الارتباطات، وكذا الإرتباطات على قروض ثنائية بنحو ٩٤٥,٢ مليون دولار بنسبة ٢٩,٩٪، وتسهيلات المشترين و الموردين بنحو ١٢,٨ مليون دولار بنسبة ٠,٤٪ من إجمالي الارتباطات. وبذلك تكون جملة الإرتباطات قد فاقت مستوى العام السابق بنحو ٦٤٧,٥ مليون دولار

- أهم مؤشرات الدين الخارجي

أظهرت أهم مؤشرات الدين الخارجي خلال العام المالي المنتهى في يونيو ٢٠١٠ تراجع نسبة رصيد الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ ١٥,٩٪ مقابل ١٦,٩٪. وانخفض نصيب الفرد من الدين الخارجي ليقصر على ٣٩٩,٢ دولار مقابل ٤١٨,٦ دولار في نهاية يونيو ٢٠٠٩ وتراجع كذلك نسبة الدين الحكومي الخارجي إلي إجمالي الدين الخارجي ليقصر علي ٧٧,٩٪ مقابل ٨١,٩٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٩.



وقد أدى ارتفاع الحصيلة الجارية (حصيلة الصادرات السلعية والخدماتية و صافي التحويلات) بمعدل ١,٢٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى انخفاض نسبة خدمة الدين اليها لتقتصر علي ٤,٥٪ مقابل ٥,٤٪ خلال السنة المالية السابقة، وادي ارتفاع الدين الخارجي قصير الاجل (بنسبة ٣٩,١٪) الي زيادة نسبتة الي إجمالي الدين لتصل الي ٨,٨٪ مقابل ٦,٨٪ خلال السنة المالية السابقة، وارتفعت نسبتة كذلك الي صافي الاحتياطيات الدولية لتبلغ ٨,٤٪ مقابل ٦,٨٪.



ويوضح الجدول التالي مؤشرات أعباء خدمة الدين في مصر مقارنة بمستواها لدى البلدان النامية مجتمعة. والذي يشير الي تحسن قدرة الاقتصاد المصري علي سداد الدين الخارجي.

نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات
في مصر مقارنة بمجموعة البلدان النامية

٢٠٠٩		٢٠٠٨		خلال السنة الميلادية		
الاجمالي	الأقساط	الفوائد	الاجمالي	الأقساط	الفوائد	
٢٦,١	٢٣,٥	٢,٦	٢٠,٦	١٨,٢	٢,٤	البلدان النامية
١٥,٠	١١,٩	٣,١	١٢,٨	١٠,٧	٢,١	أفريقيا
١١,٤	٩,٤	٢,٠	٩,٢	٧,٥	١,٨	آسيا (النامية)
١٤,٥	١٦,٦	٢,١-	٩,٨	١٠,٩	١,١-	الشرق الأوسط
٥,٥	٤,١	١,٤	٦,٥	٥,١	١,٤	مصر *

المصدر : أفاق الاقتصاد العالمي - أبريل ٢٠١٠ الملحق الاحصائي.

* وفقا لبيانات ميزان المدفوعات خلال السنتين الميلاديتين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

٩/٢ - تنمية الموارد البشرية

شهدت السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ استمرار العمل على رفع كفاءة العاملين بالجهاز المصرفي، وذلك لإيجاد كوادر مصرفية تستطيع أن تتولى القيادة في هذا الجهاز الحيوى. وقد تم ذلك من خلال تقديم العديد من البرامج التأهيلية والتدريبية التي تم تنفيذها من خلال جهات محلية وخارجية، والاستعانة في تلك البرامج بأحدث المستجدات المصرفية على الساحة الدولية.

١/٩/٢ - نشاط المعهد المصرفي

تنوعت الأنشطة التدريبية التي يقدمها المعهد المصرفي خلال سنة التقرير، إضافة إلى إعلانه لعدد من المبادرات التي تواكب التطورات الجديدة في المجالات المالية والمصرفية.

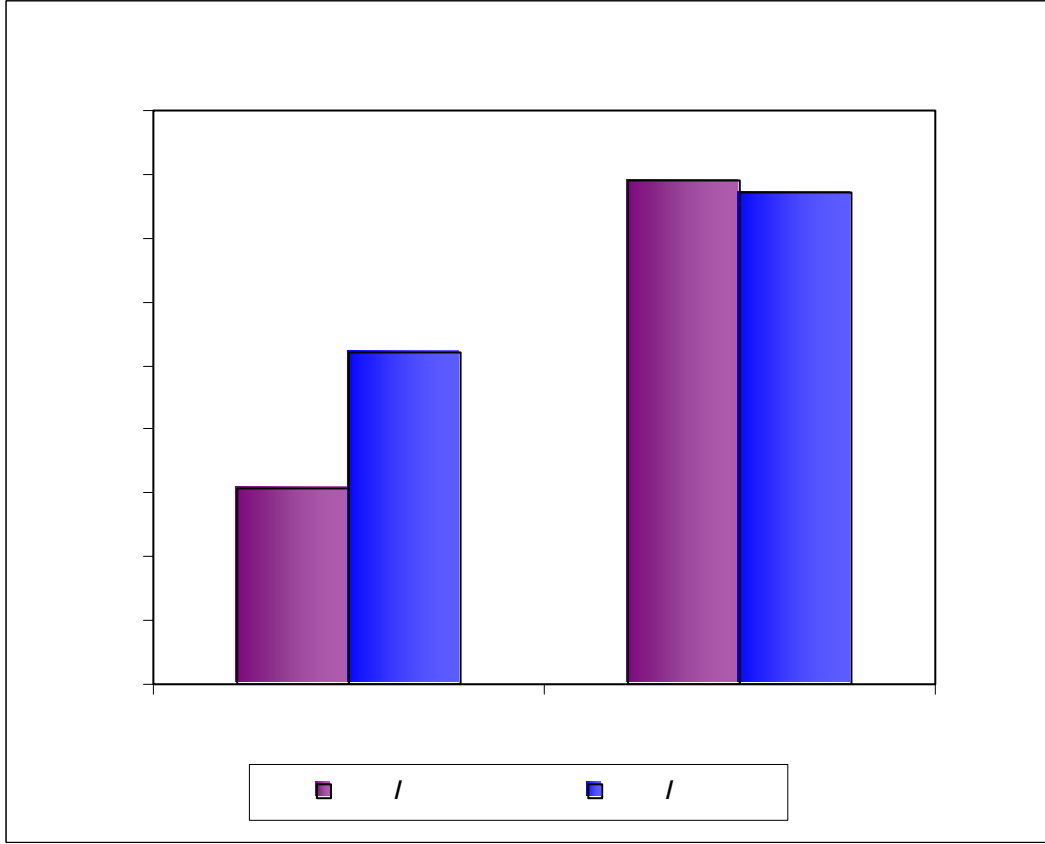
وفي هذا الإطار، وتأكيداً على دور المعهد في تلبية الاحتياجات التدريبية وفقاً لخطة الحكومة والتي تستهدف الاهتمام بتدعيم فعالية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خطة التنمية وتحفيز البنوك على تقديم التمويل اللازم لها، قام المعهد المصرفي من جانبه بإعلان عام ٢٠١٠ عام إقراض المشروعات الصغيرة. كما بدأ المعهد تحت رعاية البنك المركزي المصري في تنفيذ أول حصر شامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الجمهورية، بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومركز المسوحات والتطبيقات الإحصائية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة. وتم الانتهاء من المرحلة الأولى الاستكشافية لمحافظة الشرقية وجاري العمل في خمس محافظات أخرى على أن ينتهي الحصر الشامل في منتصف عام ٢٠١١. ويهدف الحصر إلى إنشاء قاعدة بيانات لتلك المشروعات لتكون مرجعاً للمخططين وواضعي السياسات ومسؤولي البنوك لتفعيل آليات تيسير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كمحور أساسي للتنمية المستدامة. وتم خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ تنفيذ ٦ برامج تدريبية في هذا المجال شارك فيها ١٢٠ متدرباً، علاوة على استضافة الخبراء الدوليين لتقديم العون الفني لوحدات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنوك المصرية.

وتحقيقاً لرسالة المعهد في إعداد الكوادر المصرفية وسد الفجوة ما بين التعليم الجامعي الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل، وبناء شخصية واعية قادرة على التفاعل والتعامل مع الآخرين، قدم المعهد برنامج "التدريب من أجل التوظيف" بالتعاون مع جامعة القاهرة، حيث تم تدريب ٨٩٧ متدرباً على مدار ٢٠٩٧ ساعة تدريبية خلال سنة التقرير.

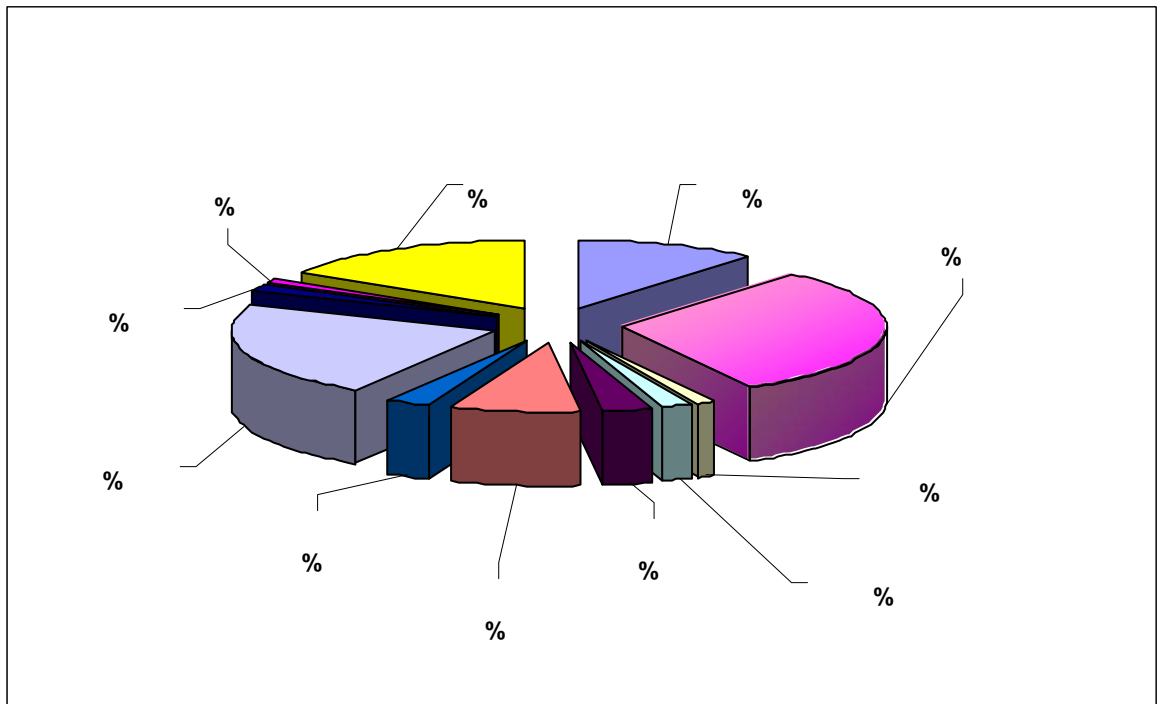
كذلك قام المعهد المصرفي خلال السنة بتفعيل دور "مركز التقييم والاختبارات" لتقييم العديد من موظفي البنوك سواء بهدف التعيين أو بهدف الحصول على التدريب المناسب. وتم إجراء الاختبارات لعدد ٤٤٦٨ موظفاً خلال السنة (مقابل ٢٩٢٦ موظفاً في السنة المالية السابقة).

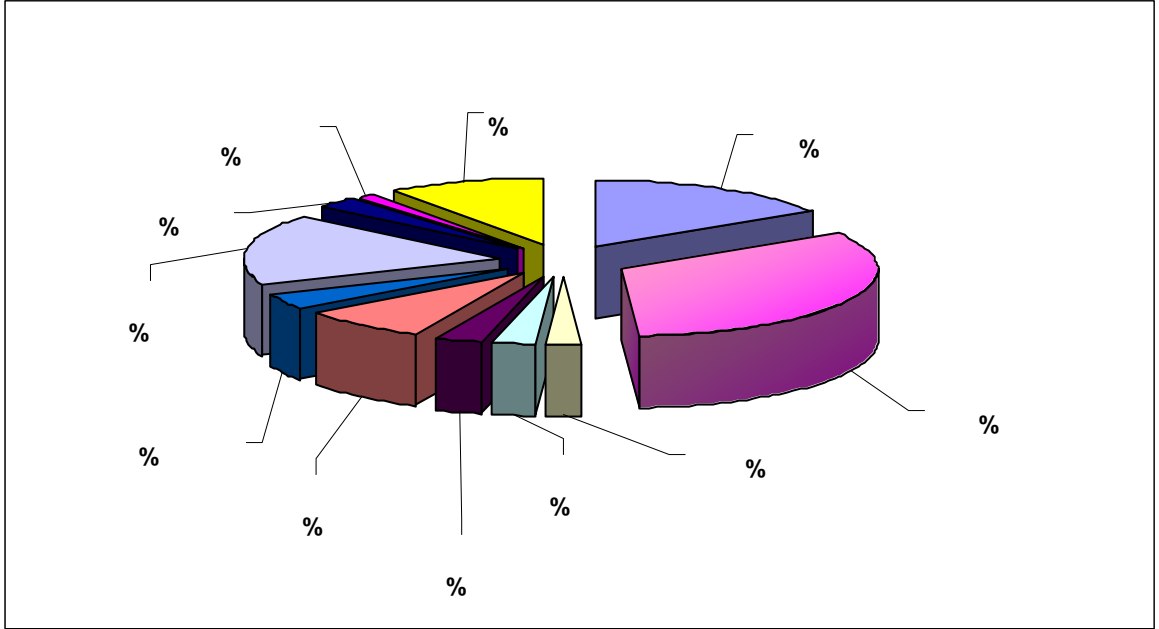
قام المعهد لأول مرة هذا العام، بالتعاون مع مؤسسة (DDI) Development Dimension International بتقديم برنامج "إعداد القيادات الشابة" Emerging Leaders بهدف مساعدة البنوك في تطوير أداء العاملين بها من ذوي المهارات المتميزة وبناء شخصيات قيادية شابة قادرة على الابتكار ومواكبة كل ما هو جديد، على أن يستكمل خريجو هذا البرنامج التدريب من خلال برنامج "إعداد القيادات المصرفية".

وتأكيداً على دور المعهد المصرفي في رفع درجة الوعي بأهم الأحداث والمستجدات الاقتصادية والمصرفية، فقد قام بتنظيم العديد من الندوات والمؤتمرات وورش العمل، حيث تم تنظيم عدد ١٨ ندوة خلال السنة شارك فيها ١٠٥٦ متدرباً. وارتفع عدد المشاركين في البرامج التدريبية خلال سنة التقرير ليصل إلى ٢٣١٠٠ مشاركاً على مدار ٢٤٣٥٥ ساعة تدريبية.



وتوضح الأشكال البيانية التالية التوزيع النسبي لعدد المشاركين والساعات التدريبية في مجموعات البرامج التدريبية خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩.





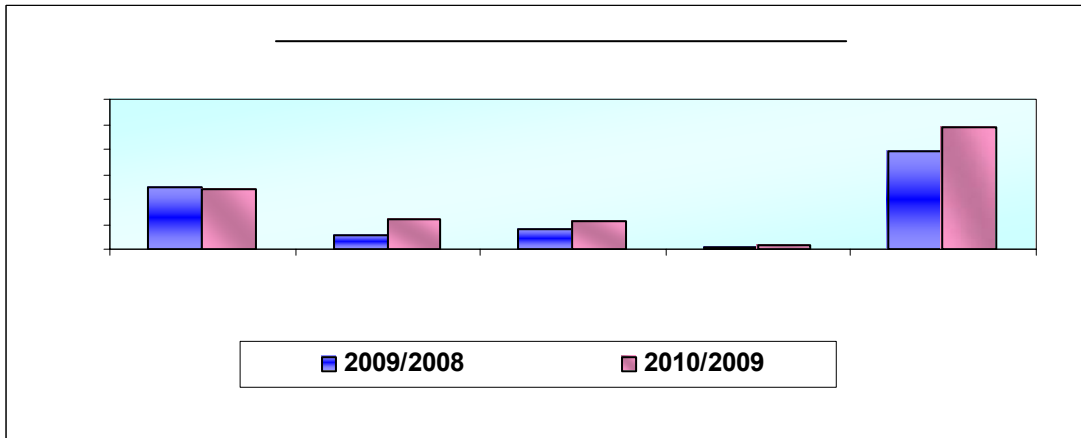
٢/٩/٢- برامج للعاملين بالبنك المركزي

بلغ عدد المشاركين في البرامج التدريبية التي أعدها البنك المركزي للعاملين به نحو ٤٩١٦ متدرباً. وقام المعهد المصرفي بتنفيذ جانب كبير منها وشارك فيها ٢٣٨٠ متدرباً ، واحتوت على برامج تخصصية لقطاع الرقابة والإشراف ، حيث تم تدريب عدد ١٣٤ متدرباً خلال السنة. كما تم عقد برامج تأهيلية للتقدم في الوظائف داخل البنك المركزي استفاد منها نحو ٣٣٠ متدرباً. هذا بالإضافة إلى برامج تدريبية تم تنفيذها من خلال جهات خارجية شارك فيها ١٢١٧ متدرباً، كما شارك ١١٥٩ متدرباً في البرامج التي أعدها معمل الحاسب الآلي .

أعداد المشاركين في البرامج التأهيلية والتدريبية

٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	
		للعاملين بالبنك المركزي من خلال :
٢٣٨٠	٢٤٨٤	* برامج المعهد المصرفي
١٢١٧	٥٨٠	* جهات تدريب خارجية
١١٥٩	٧٦٩	* معمل الحاسب الآلي
١٤٥	٩٨	* بعثات للخارج
١٥	١٤	* للموفدين من الخارج
٤٩١٦	٣٩٤٥	الاجمالي

وأوفد البنك ١٤٥ متدرباً إلى الخارج للمشاركة في الدورات التدريبية التي تعدها المؤسسات الإقليمية والدولية للوقوف على أحدث المستجدات في مجال العمل المصرفي. كذلك استقبل البنك المركزي ١٥ متدرباً من الخارج للتدريب بإدارته المختلفة.



الفصل الثالث:

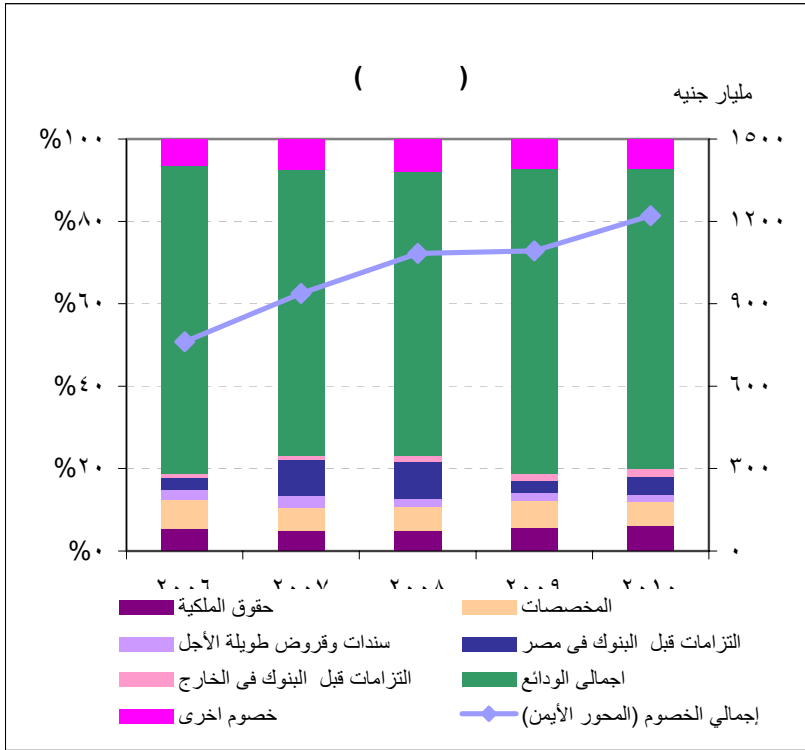
التطورات المصرفية

- ١/٣ - المركز المالي
- ٢/٣ - الودائع
- ٣/٣ - النشاط الاقراضى
- ٤/٣ - حركة التدفقات المالية فى البنوك
- ٥/٣ - مؤشرات أداء البنوك

الفصل الثالث التطورات المصرفية

١/٣ - المركز المالي

بلغ المركز المالي الإجمالي للبنوك المسجلة والعاملة في مصر (٣٩ بنكا) ١٢٢٠,٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠، بزيادة قدرها ١٢٨,٧ مليار جنيه بمعدل ١١,٨٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩، مقابل زيادة قدرها ٨,٧ مليار جنيه بمعدل ٠,٨٪ خلال السنة المالية السابقة.



وتركز ما يقرب من ثلثي الزيادة (٦٤,٤٪) في جانب الخصوم في نمو الودائع والتي زادت بمقدار ٨٢,٨ مليار جنيه بمعدل ١٠,٢٪. وسجلت الالتزامات قبل البنوك في مصر زيادة بلغت ٢٢,٩ مليار جنيه (كمحصلة لتصاعد الالتزامات قبل البنك المركزي بمقدار ٢٥,٩ مليار جنيه، وانخفاض الالتزامات قبل البنوك الأخرى بمقدار ٣,٠ مليار جنيه). كما قامت البنوك بتدعيم حقوق الملكية لديها بمقدار ١٢,٢ مليار جنيه بمعدل ١٩,٣٪، واقتصرت الزيادة في مخصصاتها على ٠,٧ مليار جنيه بمعدل ١,٠٪.

التغيرات في جانب الخصوم

(القيمة بالمليون جنيه)

التغير خلال السنة المالية				
٢٠١٠/٢٠٠٩		٢٠٠٩/٢٠٠٨		
٪	قيمة	٪	قيمة	
١٢,١	٥٠٤٧	٩,٦	٣٩٧٤	رأس المال
٣٣,٣	٧١١٥	٧,٥	١٦٠٨	الاحتياطيات
١,٠	٦٧٠	١١,٩	٧٤٣٤	المخصصات
(١,٦)	(٣٤٨)	(١,١)	(٢٤٠)	سندات وقروض طويلة الأجل
٣١٤,٠	٢٥٩٢٤	(٩٠,٢)	(٧٥٩١٠)	التزامات قبل البنك المركزي
(١٣,٤)	(٣٠٤٦)	٥٦,٥	٨٢١٥	التزامات قبل البنوك في مصر
١١,٦	٢١١٠	٣٦,٥	٤٨٦٨	التزامات قبل البنوك في الخارج
١٠,٢	٨٢٧٩٨	٨,٤	٦٢٤٩٥	اجمالي الودائع
١٠,٧	٨٣٩٢	(٤,٦)	(٣٧٦٢)	خصوم أخرى
١١,٨	١٢٨٦٦٢	٠,٨	٨٦٨٢	إجمالي الخصوم

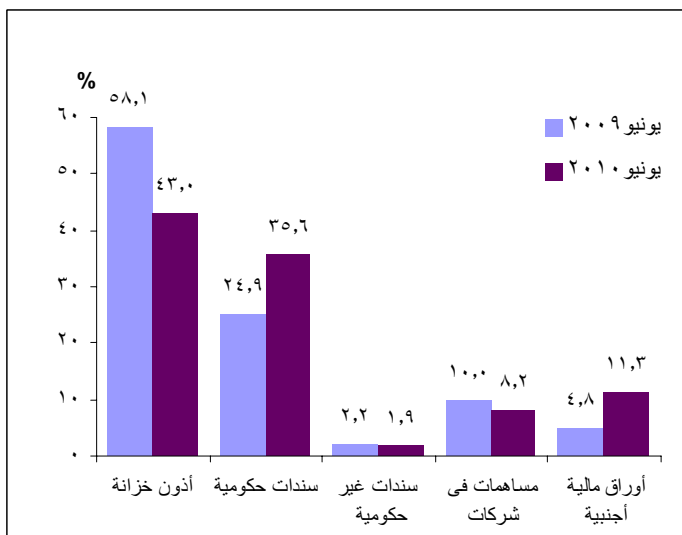
أما الزيادة في جانب الأصول، فيعزى نحو ٥٧,٠٪ منها إلى نمو استثمارات البنوك في الأوراق المالية والأذون بمقدار ٧٣,٣ مليار جنيه بمعدل ٢٢,٠٪ لتصل إلى ٤٠٥,٩ مليار جنيه وبما يمثل ٣٣,٣٪ من إجمالي المركز المالي في نهاية يونيو ٢٠١٠. كما ارتفعت أرصدة الإقراض والخصم بمقدار ٣٦,٠ مليار جنيه بمعدل ٨,٤٪ لتبلغ ٤٦٦,٠ مليار جنيه، بما يمثل ٣٨,٢٪ من إجمالي المركز المالي، وكذا الأرصدة لدى البنوك في مصر بمقدار ٢٧,٢ مليار جنيه بمعدل ١٥,٧٪ (كمحصلة لزيادة الأرصدة لدى البنك المركزي بمقدار ٣٠,٩ مليار جنيه، وتراجع الأرصدة لدى البنوك الأخرى بمقدار ٣,٧ مليار جنيه).

هذا في حين سجلت الأرصدة لدى البنوك في الخارج تراجعاً بما يعادل ١٩,٧ مليار جنيه بمعدل ٢٥,٦٪.

التغيرات في جانب الأصول

(القيمة بالمليون جنيه)

التغير خلال السنة المالية		التغير خلال السنة المالية		
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	
قيمة	قيمة	قيمة	قيمة	
٪	٪	٪	٪	
١١,٩	٨,٤	١٣٢١	٨٦٧	نقدية
٢٢,٠	٦٤,٨	٧٣٢٩٨	١٣٠٧٣٩	أوراق مالية واستثمارات
٢٠,٦	(٤٢,٧)	٣٠٩٢٢	(١١٢١٠٠)	أرصدة لدى البنك المركزي
(١٥,٨)	٤٦,٥	(٣٦٨٦)	٧٣٩٧	أرصدة لدى البنوك في مصر
(٢٥,٦)	(٣٧,٢)	(١٩٧٤٩)	(٤٥٦٧٢)	أرصدة لدى البنوك في الخارج
٨,٤	٧,١	٣٦٠٣٣	٢٨٥٣٢	أرصدة الإقراض والخصم
١٥,٥	(١,٦)	١٠٥٢٣	(١٠٨١)	أصول أخرى
١١,٨	٠,٨	١٢٨٦٦٢	٨٦٨٢	الإجمالي الأصول



ويعزى معظم الزيادة في استثمارات البنوك في الأوراق المالية والأذون خلال السنة إلى تصاعد استثماراتها في السندات الحكومية بمقدار ٦١,٤ مليار جنيه، والأوراق المالية الأجنبية بمقدار ٣٠,١ مليار جنيه، حد منها تراجع استثماراتها في أذون على الخزائنية بمقدار ١٨,٦ مليار جنيه.

وبالنسبة لـ صافي معاملات البنوك في مصر مع مراسليها بالخارج خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩، فقد انخفض صافي أرصدها الدائنة للخارج بما يعادل ٢١,٨ مليار جنيه بمعدل ٣٧,١٪ ليبلغ صافي معاملاتها مع البنوك ما يعادل ٣٧,١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠ (مقابل ما يعادل ٥٨,٩ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٩). ويعد هذا الانخفاض محصلة لتراجع أرصدها لدى البنوك في الخارج بما يعادل ١٩,٧ مليار جنيه من ناحية، وزيادة التزاماتها تجاه هذه البنوك بما يعادل ٢,١ مليار جنيه من ناحية أخرى.

٢/٣ - الودائع

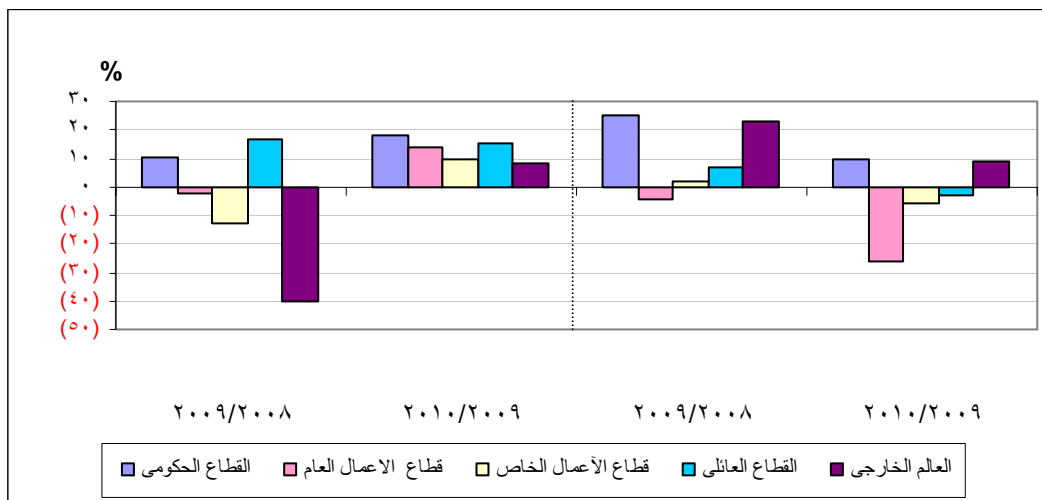
سجلت الودائع لدى البنوك (شاملة الودائع الحكومية) زيادة بمقدار ٨٢,٨ مليار جنيه بمعدل ١٠,٢٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩، مقابل ٦٢,٥ مليار جنيه بمعدل ٨,٤٪ خلال السنة المالية السابقة، لتبلغ ٨٩٢,٥ مليار جنيه وبما يمثل ٧٣,١٪ من إجمالي المركز المالي للبنوك في نهاية يونيو ٢٠١٠. وقد تجاوزت الزيادة في الودائع بالعملة المحلية الزيادة الاجمالية في الودائع، حيث تصاعدت بمقدار ٨٧,٥ مليار جنيه بمعدل ١٤,٦٪ لتصل إلى ٦٨٦,١ مليار جنيه بما يمثل ٧٦,٩٪ من إجمالي الودائع لدى البنوك في نهاية يونيو ٢٠١٠. أما الودائع بالعملة الأجنبية فقد تراجعت بما يعادل ٤,٧ مليار جنيه بمعدل ٢,٢٪، وهو ما يعكس استمرار تفضيل الادخار بالعملة المحلية.

الودائع لدى البنوك وفقا للقطاعات

(القيمة بالمليار جنيه)

نهاية يونيو	عملة محلية			عملات أجنبية		
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الإجمالي	٥٥٢,١	٥٩٨,٦	٦٨٦,١	١٩٥,١	٢١١,١	٢٠٦,٤
القطاع الحكومي	٤٤,٨	٤٩,٦	٥٨,٥	٣٣,٢	٤١,٥	٤٥,٦
قطاع الأعمال العام	٢٩,٥	٢٨,٨	٣٢,٧	٩,١	٨,٧	٦,٥
قطاع الأعمال الخاص	١١٩,٧	١٠٤,٣	١١٤,٤	٥٧,٢	٥٨,٣	٥٤,٩
القطاع العائلي	٣٥٤,١	٤١٣,٥	٤٧٧,٩	٩٣,٧	١٠٠,٢	٩٦,٩
العالم الخارجي	٤,٠	٢,٤	٢,٦	١,٩	٢,٤	٢,٥

وقد تركز جزء كبير من الزيادة في الودائع بالعملة المحلية (٧٣,٥٪) في نمو ودائع القطاع العائلي، حيث زادت ودائعه بتلك العملة بمقدار ٦٤,٤ مليار جنيه بمعدل ١٥,٥٪ لتبلغ ٤٧٧,٩ مليار جنيه وبما يمثل ٦٩,٧٪ من إجمالي الودائع بالعملة المحلية في نهاية يونيو ٢٠١٠. كما زادت ودائع قطاع الأعمال الخاص بمقدار ١٠,١ مليار جنيه بمعدل ٩,٧٪، وودائع القطاع الحكومي بمقدار ٨,٩ مليار جنيه بمعدل ١٨,٠٪، وودائع قطاع الأعمال العام بمقدار ٣,٩ مليار جنيه بمعدل ١٣,٦٪. وبالنسبة للودائع بالعملة الأجنبية فيعزى النقص فيها أساسا الى تراجع ودائع قطاع الأعمال الخاص بما يعادل ٣,٤ مليار جنيه، وودائع القطاع العائلي بما يعادل ٣,٣ مليار جنيه، وودائع قطاع الأعمال العام بما يعادل ٢,٣ مليار جنيه، بينما زادت ودائع القطاع الحكومي بما يعادل ٤,١ مليار جنيه، واقتصرت الزيادة في ودائع العالم الخارجي على ٠,٢ مليار جنيه.



٣/٣ - النشاط الإقراضى

التغير في القروض الممنوحة
من البنوك وفقا للقطاعات
خلال ٢٠١٠/٢٠٠٩

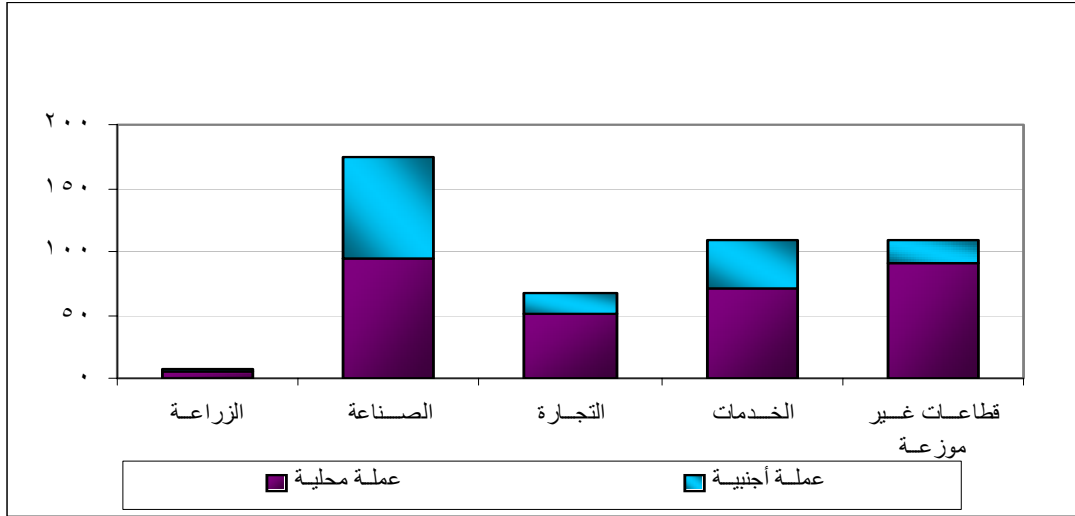
(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	عملة محلية	عملات أجنبية
	التغير	التغير
الإجمالي	١٨٤٦٢	١٧٥٧١
القطاع الحكومي	٢٤٤٣	٦١٩٣
قطاع الأعمال العام	(٢٦٧٤)	(٣٩٤)
قطاع الأعمال الخاص	٨٥٨٧	١٠٦٧٦
القطاع العائلي	١١٤٣٩	(٣٢٣٦)
العالم الخارجي	(١٣٣٣)	٤٣٣٢

توسعت البنوك في نشاطها الإقراضى خلال السنة، حيث ارتفعت أرصدة الإقراض والخصم المقدمة منها بمقدار ٣٦,٠ مليار جنيه بمعدل ٨,٤٪، ليصل إجمالى تلك الأرصدة إلى ٤٦٦,٠ مليار جنيه وبما يمثل ٣٨,٢٪ من إجمالى الأصول، و٥٢,٢٪ من إجمالى الودائع في نهاية يونيو ٢٠١٠. وقد مثلت الزيادة في أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة بالعملة المحلية ما يزيد قليلا عن نصف الزيادة في القروض المقدمة من البنوك، حيث ارتفعت بمقدار ١٨,٤ مليار جنيه بمعدل ٦,٣٪، لتصل إلى ٣١٣,٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠.

وقد تركز نحو ٦٢,٠٪ من الزيادة في القروض الممنوحة بالعملة المذكورة في تلك المقدمة للقطاع العائلي، فقد ارتفعت القروض المقدمة له بمقدار ١١,٤ مليار جنيه بمعدل ١٤,٥٪، مقابل زيادة بمقدار ٩,٠ مليار جنيه بمعدل ١٢,٩٪ خلال السنة المالية السابقة. كما ارتفعت القروض الممنوحة لقطاع الأعمال الخاص بمقدار ٨,٦ مليار جنيه بمعدل ٤,٨٪، والقروض المقدمة للقطاع الحكومي بمقدار ٢,٤ مليار جنيه بمعدل ١٨,٩٪. في حين تراجع القروض الممنوحة لكل من قطاع الأعمال العام بمقدار ٢,٧ مليار جنيه بمعدل ١١,٣٪، والعالم الخارجى بمقدار ١,٣ مليار جنيه بمعدل ٥,٢٪. أما بالنسبة لأرصدة الإقراض والخصم الممنوحة بالعملات الأجنبية، فقد ارتفعت بما يعادل ١٧,٦ مليار جنيه بمعدل ١٣,٠٪ لتصل إلى ما يعادل ١٥٢,٣ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠. وتعد الزيادة المحققة خلال السنة محصلة لتصاعد الأرصدة المقدمة لقطاع الأعمال الخاص بما يعادل ١٠,٧ مليار جنيه، وتلك المقدمة للقطاع الحكومي بما يعادل ٦,٢ مليار جنيه، ولقطاع العالم الخارجى بما يعادل ٤,٣ مليار جنيه، وتراجع تلك المقدمة للقطاع العائلي بما يعادل ٣,٢ مليار جنيه، ولقطاع الأعمال العام بما يعادل ٠,٤ مليار جنيه.

ويتضح من التوزيع النسبي للقروض الممنوحة وفقا لقطاعات النشاط الاقتصادي، أن قطاع الصناعة حصل على جزء كبير من القروض المقدمة من البنوك سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية. فقد بلغ النصيب النسبى لهذا القطاع من إجمالى القروض المقدمة بالعملتين معا ٣٧,٤٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٠، أما نصيب القطاعات غير الموزعة (شاملة القطاع العائلي) فقد بلغت ٢٣,٦٪، وقطاع الخدمات (٢٣,٤٪)، وقطاع التجارة ١٤,٢٪، بينما اقتصر نصيب قطاع الزراعة على ١,٤٪.

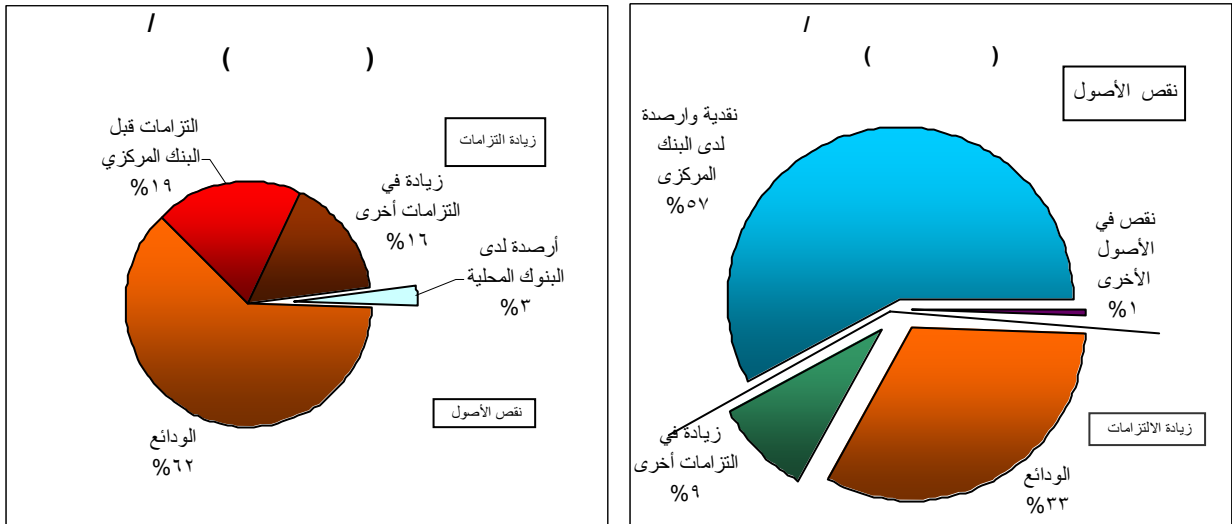


وبالنسبة للقروض والسلفيات (عدا الخصم) المقدمة من البنوك وفقا للآجال، فقد بلغت ٤٦٣,٩ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠، مسجلة زيادة قدرها ٣٦,٤ مليار جنيه بمعدل ٨,٥٪ خلال سنة التقرير. وتركزت الزيادة كلها (تقريبا) في القروض طويلة الأجل (أكثر من سنة)، حيث ارتفعت بمقدار ٣٦,٤ مليار جنيه بمعدل ١٨,٦٪، وذلك كمحصلة لنمو القروض بالعملة المحلية بمقدار ٣٠,٦ مليار جنيه، وبالعملات الأجنبية بما يعادل ٥,٨ مليار جنيه.

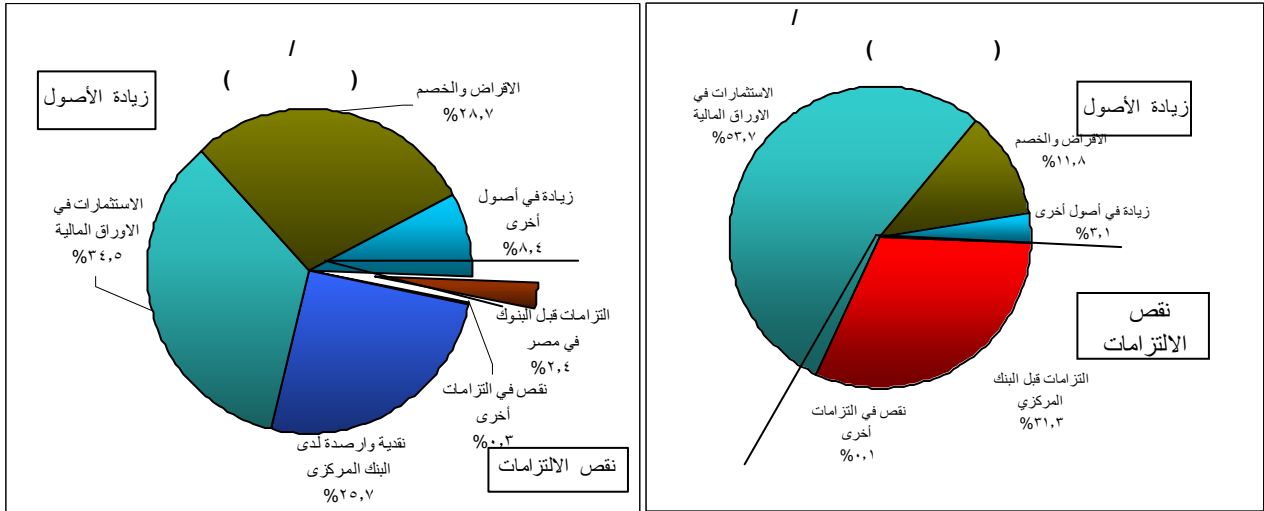
٤/٣: حركة التدفقات المالية في البنوك

أظهرت قائمة التدفقات المالية للبنوك فائضاً في العمليات المحلية بلغ نحو ٨,٢ مليار جنيه، حيث بلغت مواردها ١٣٣,٦ مليار جنيه، واستخداماتها ١٢٥,٤ مليار جنيه. وقد قابل هذا الفائض وبنفس القدر عجزاً في العمليات الخارجية. وتأتى مصادر الأموال لدى البنوك من نقص الأصول أو من زيادة الالتزامات عليها، أما استخدامات الأموال تكون من تخفيض الالتزامات أو زيادة الأصول.

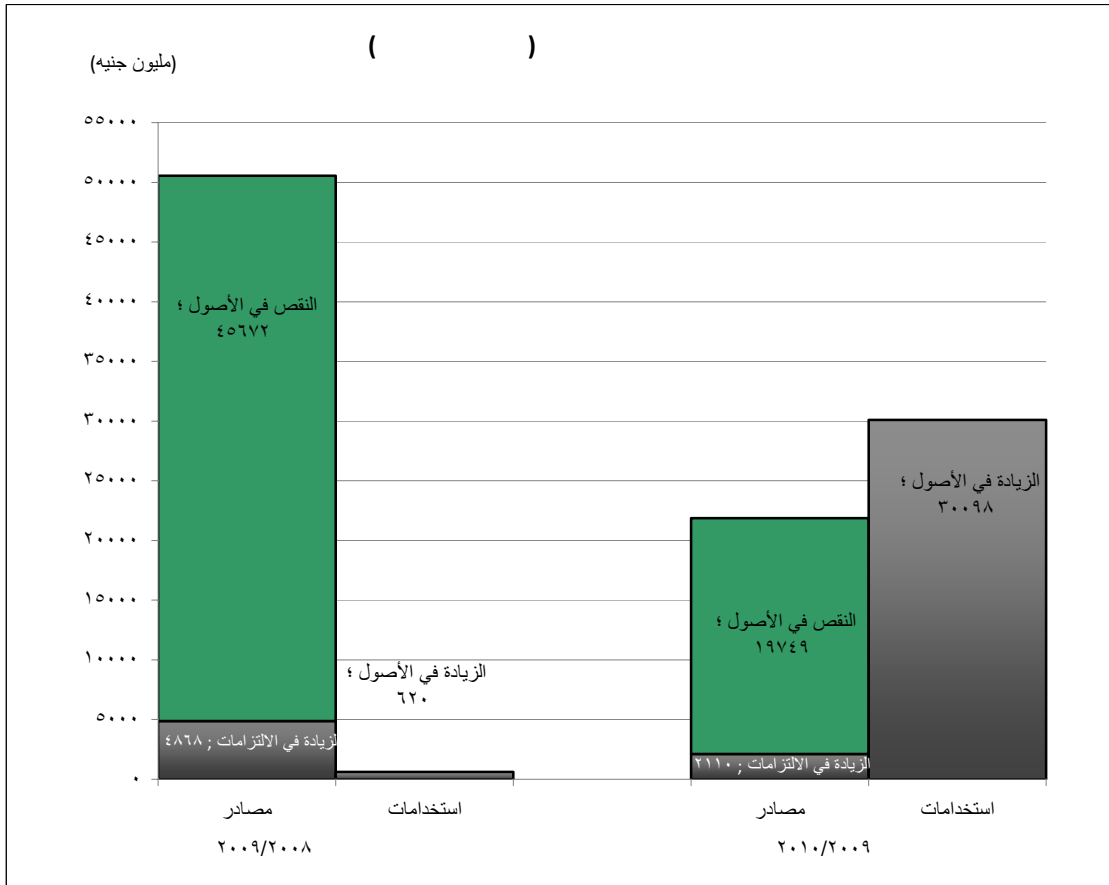
وفيما يتعلق بالعمليات المحلية، فقد تحقق مايزيد عن ٦٠٪ من الموارد خلال السنة من الزيادة في الودائع لدى البنوك بمقدار ٨٢,٨ مليار جنيه. وقد تجاوزت الزيادة في الودائع بالعملة المحلية الزيادة الاجمالية في الودائع، حيث ارتفعت بمقدار ٨٧,٥ مليار جنيه، هذا في حين تراجعت الودائع بالعملة الأجنبية بما يعادل نحو ٤,٧ مليار جنيه. ويشير ذلك إلى استمرار تفضيل الجنيه المصري كأداة الادخار، خاصة مع استمرار ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية مقارنة بنظيرتها على العملات الأجنبية الرئيسية. هذا بالإضافة إلى الثقة في كفاءة أداء سوق الصرف الأجنبي. وتحققت الموارد الأخرى من زيادة الالتزامات قبل البنك المركزي بمقدار ٢٥,٩ مليار جنيه، وحسابات رأس المال (حقوق المساهمين) بمقدار ١٢,١ مليار جنيه، والالتزامات الأخرى (متضمنة المخصصات) بمقدار ٩,١ مليار جنيه. هذا بالإضافة إلى الموارد التي تحققت من الأرصة لدى البنوك المحلية بمقدار ٣,٧ مليار جنيه.



وتمثلت الاستخدامات المحلية في زيادة كل من الاستثمارات في الأوراق المالية بمقدار ٤٣,٢ مليار جنيه (معظمها في أذون وسندات حكومية)، وأرصدة الإقراض والخصم بمقدار ٣٦,٠ مليار جنيه، والنقدية والأرصدة لدى البنك المركزي بمقدار ٣٢,٢ مليار جنيه (نتيجة لزيادة الأرصة التي قام البنك المركزي بامتصاصها من السوق مستخدماً عمليات السوق المفتوحة، وكذا زيادة ودائع البنوك لديه في إطار نسبة الاحتياطي القانوني). كما زادت الأصول الأخرى بمقدار ١٠,٥ مليار جنيه. هذا بالإضافة إلى الاستخدامات نتيجة تخفيض الالتزامات قبل البنوك في مصر بمقدار ٣,١ مليار جنيه، ونقص القروض المستحقة على البنوك والسندات التي أصدرتها بمقدار ٠,٤ مليار جنيه.



وبالنسبة للعمليات الخارجية للبنوك، فقد اقتصر استخدامها على زيادة الاستثمارات في الأوراق المالية بما يعادل ٣٠,١ مليار جنيه. أما الموارد الخارجية فجاءت من سحب بعض الأرصدة لدى البنوك في الخارج بما يعادل ١٩,٨ مليار جنيه في إطار الإجراءات الوقائية التي اتبعتها البنوك المصرية نتيجة للأزمة المالية العالمية واضطراب الأسواق المالية الدولية، هذا فضلا عن زيادة الالتزامات قبل البنوك في الخارج بما يعادل ٢,١ مليار جنيه.



البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٠/٢٠٠٩

قائمة* التدفقات المالية في البنوك

(القيمة بالمليون جنيهه)		خلال	
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨		
		أولا : العمليات المحلية	
		١- مجموع مصادر الأموال :	
<u>١٣٣٦٣٢</u>	<u>١٩٢٢٧٨</u>	أ- من الزيادة في الالتزامات (الخصوم)	
<u>١٢٩٩٤٦</u>	<u>٧٩٩٦٤</u>	الودائع	
٨٢٧٩٨	٦٢٤٩٥	التزامات قبل البنك المركزي	
٢٥٩٢٤	-	حسابات رأس المال (حقوق المساهمين)	
١٢١٦٢	٥٥٨٣	التزامات قبل البنوك في مصر	
-	٨٢١٥	الالتزامات الأخرى	
٩٠٦٢	٣٦٧١	ب- من النقص في الأصول	
<u>٣٦٨٦</u>	<u>١١٢٣١٤</u>	نقدية وارصدة لدى البنك المركزي	
-	١١١٢٣٣	أرصدة لدى البنوك المحلية	
٣٦٨٦	-	الأصول الأخرى	
-	١٠٨١		
<u>١٢٥٣٩٣</u>	<u>٢٤٢١٩٨</u>	٢- مجموع استخدامات الأموال :	
<u>٣٣٩٤</u>	<u>٧٦١٥٠</u>	أ- في تخفيض الالتزامات	
٣٤٨	٢٤٠	قروض وسندات	
٣٠٤٦	-	التزامات قبل البنوك في مصر	
-	٧٥٩١٠	التزامات قبل البنك المركزي المصري	
<u>١٢١٩٩٩</u>	<u>١٦٦٠٤٨</u>	ب- في زيادة الأصول	
٣٢٢٤٣	-	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	
٤٣٢٠٠	١٣٠١١٨	الاستثمارات في الأوراق المالية	
٣٦٠٣٣	٢٨٥٣٢	الإقراض والخصم	
-	٧٣٩٨	أرصدة لدى البنوك المحلية	
١٠٥٢٣	-	الأصول الأخرى	
<u>٨٢٣٩+</u>	<u>٤٩٩٢٠-</u>	فائض (+) أو عجز (-) الموارد عن الاستخدامات	
		ثانيا : العمليات الخارجية	
<u>٢١٨٥٩</u>	<u>٥٠٥٤٠</u>	١- مجموع مصادر الأموال :	
<u>٢١١٠</u>	<u>٤٨٦٨</u>	أ- من الزيادة في الالتزامات	
<u>٢١١٠</u>	٤٨٦٨	التزامات قبل البنوك في الخارج	
<u>١٩٧٤٩</u>	<u>٤٥٦٧٢</u>	ب- من النقص في الأصول	
١٩٧٤٩	٤٥٦٧٢	أرصدة لدى البنوك في الخارج	
<u>٣٠٠٩٨</u>	<u>٦٢٠</u>	٢- مجموع استخدامات الأموال :	
٠	٠	أ- في تخفيض الالتزامات :	
<u>٣٠٠٩٨</u>	<u>٦٢٠</u>	ب- في زيادة الأصول	
٣٠٠٩٨	٦٢٠	الاستثمارات في الأوراق المالية	
<u>٨٢٣٩-</u>	<u>٤٩٩٢٠</u>	فائض (+) أو عجز (-) الموارد عن الاستخدامات	

* الأرقام الواردة في هذا البيان تقتصر على التغير بين الرصيد في نهاية السنة والرصيد المناظر له في نهاية السنة السابقة.

٥/٣ : مؤشرات أداء البنوك

فيما يلي النتائج التي حققتها البنوك في كل مجال وفقا للمركز في نهاية يونيو ٢٠١٠ .

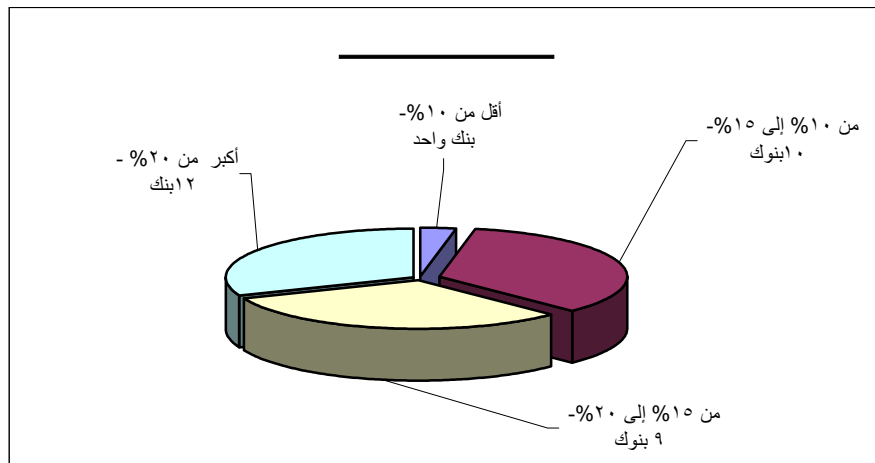
أولا : معيار كفاية رأس المال :

بمقتضى هذا المعيار تلتزم البنوك المسجلة لدى البنك المركزي - عدا فروع البنوك الأجنبية - وعددها ٣٢ بنكا بالحفاظ على نسبة بين رأس المال (بعنصره الأساسي والمساند) من ناحية، والأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر من ناحية، أخرى بحيث لا تقل هذه النسبة عن ١٠٪ كحد أدنى.

وتحسب الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر تتراوح بين صفر ٪ و ١٠٠٪ ، أو أكثر من ١٠٠٪ بالنسبة لكل من شركات التنمية العقارية العاملة في إنشاء الوحدات السكنية بغرض بيعها إذا زادت الرافعة المالية للمشروع عن ٢:١ ، والتمويل المصرفي الممنوح بغرض الاستحواذ الكلي أو الجزئي على الشركات . ويعكس وفاء البنك بهذا المعيار مدى قدرته على مواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها مستقبلا.

وتشير نتائج متابعة التزام البنوك بهذا المعيار إلى الآتي :

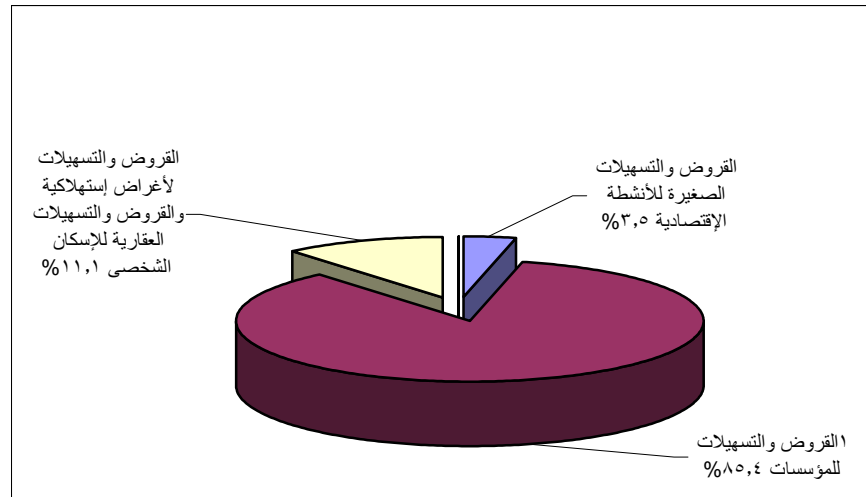
- تبلغ النسبة لدى البنوك مجتمعة ١٥,٣٪ (مقابل ١٠,٠٪ حد أدنى مقرر)، ويتركز المعيار لدى البنوك في رأس المال الأساسي بنسبه ١١,٩٪ ، ورأس المال المساند بنسبة ٣,٤٪.
- التزمت البنوك كل على حده بمعيار كفاية رأس المال (١٠,٠٪ حد أدنى مقرر) فيما عدا أحد البنوك المتخصصة. ويأتي ضمن المرحلة الثانية لتطوير القطاع المصرفي، البدء في تطبيق خطة لإعادة هيكلة البنوك العامة المتخصصة . هذا وقد بلغ عدد البنوك التي يتراوح معيار كفاية رأس المال لديها من (١٠٪ - ١٥٪) ١٠ بنوك ، وتلك التي يزيد المعدل لديها عن (١٥٪) ٢١ بنكا.



ثانياً : جودة الأصول :

أصدر البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٥ قواعد خاصة بأسس تصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات . وشملت هذه القواعد معايير خاصة بالقروض الممنوحة للمؤسسات ، آخذاً في الاعتبار درجة التصنيف الائتماني للعميل ORR ، وكذا القروض الممنوحة لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي ، إضافة إلى القروض للأنشطة الاقتصادية الصغيرة.

ويوضح البيان التالي الجهات المستفيدة من التسهيلات الائتمانية :

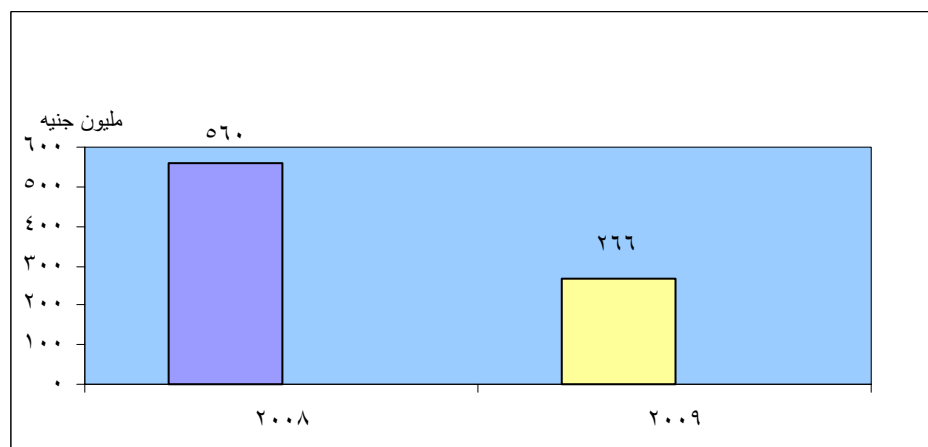
**ثالثاً : الربحية :**

يعكس مستوى الربحية الذي يحققه البنك مدى قدرته على تدعيم حقوق الملكية لديه وإجراء توزيعات نقدية على مساهميه. وتشير نتائج متابعة البنوك لمستويات ربحيتها المحققة إلى الآتي :

(أ) بنوك تنتهي السنة المالية لها في ٣٠ يونيو من كل عام (بنوك القطاع العام والبنك المصري لتقنية الصادرات) :

بلغ صافي الأرباح ٢٦٦ مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ (البنك الأهلي المصري أساساً) .

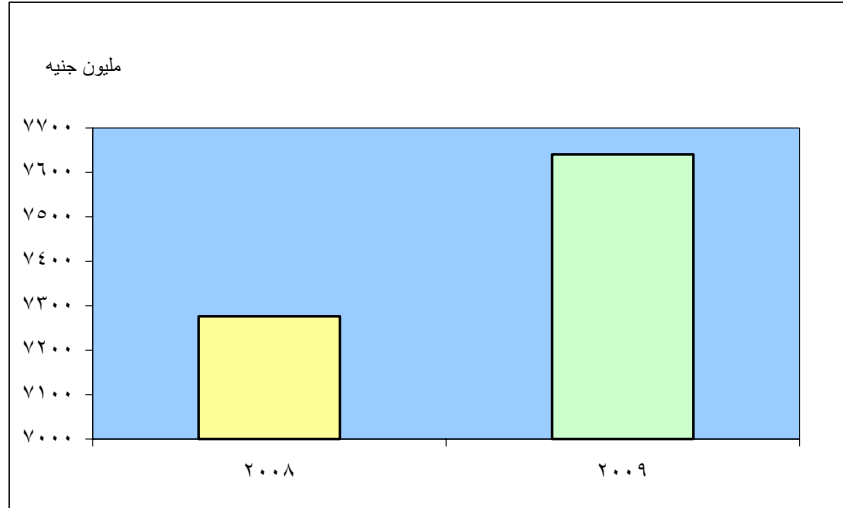
وبلغت نسبة صافي الأرباح إلى متوسط حقوق المساهمين ، ونسبة صافي الأرباح إلى متوسط الأصول لدى هذه البنوك ١,٣% ، و ٠,١% على الترتيب عن السنة المالية المذكورة .



(ب) بنوك تنتهي السنة المالية لها في ٣١ ديسمبر من كل عام :

بلغ صافي الربح ٧٦٤٠ مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (آخر تاريخ متاح)*.

بلغت نسبة صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين ١٧,٥٪ لدى هذه البنوك، ونسبة صافي الربح إلى متوسط الأصول لديها ١,٤٪ عن السنة المالية المذكورة.



وفيما يلي أهم المؤشرات المالية المستخلصة من المراكز المالية للبنوك ، وفقا للمركز في نهاية يونيو ٢٠١٠ :

البيان	يونيو ٢٠٠٩	يونيو ٢٠١٠
متوسط نسبة الاحتياطي (الفترة المنتهية يونيو ٢٠١٠) مقابل ١٤٪ حد أدنى مقرر	١٤,٠٪	١٤,٠٪
متوسط نسبة السيولة	٤٤,٣٪	٤٥,٢٪
حد أدنى ٢٠٪ محلي ٢٥٪ أجنبي	٤٣,٢٪	٤١,٨٪
أصول سائلة / ودائع العملاء	٦٨,٥٪	٧١,٤٪
الأصول بالنقد الأجنبي / الالتزامات وحقوق المساهمين بالنقد الأجنبي	١٠٢,٢٪	١٠١,٧٪
قروض للعملاء / ودائع العملاء	٥٣,١٪	٥٢,٢٪
مستحق على البنوك في مصر / مستحق للبنوك في مصر	١٠٢,٤٪	٩٩,٥٪
مستحق على البنوك في الخارج / مستحق للبنوك في الخارج	٤٢٣,٩٪	٢٨٢,٥٪
مستحق على البنوك في الخارج / مستحق للبنوك في الخارج وودائع العملاء بالنقد الأجنبي	٣٣,٦٪	٢٥,٣٪
الالتزامات العرضية / إجمالي الأصول	١٦,٦٪	١٦,٧٪

* باستثناء بنك التنمية الصناعية والعمال المصري الذي لم ترد تقارير نهائية عنه من مراقبي الحسابات عن عام ٢٠٠٩.

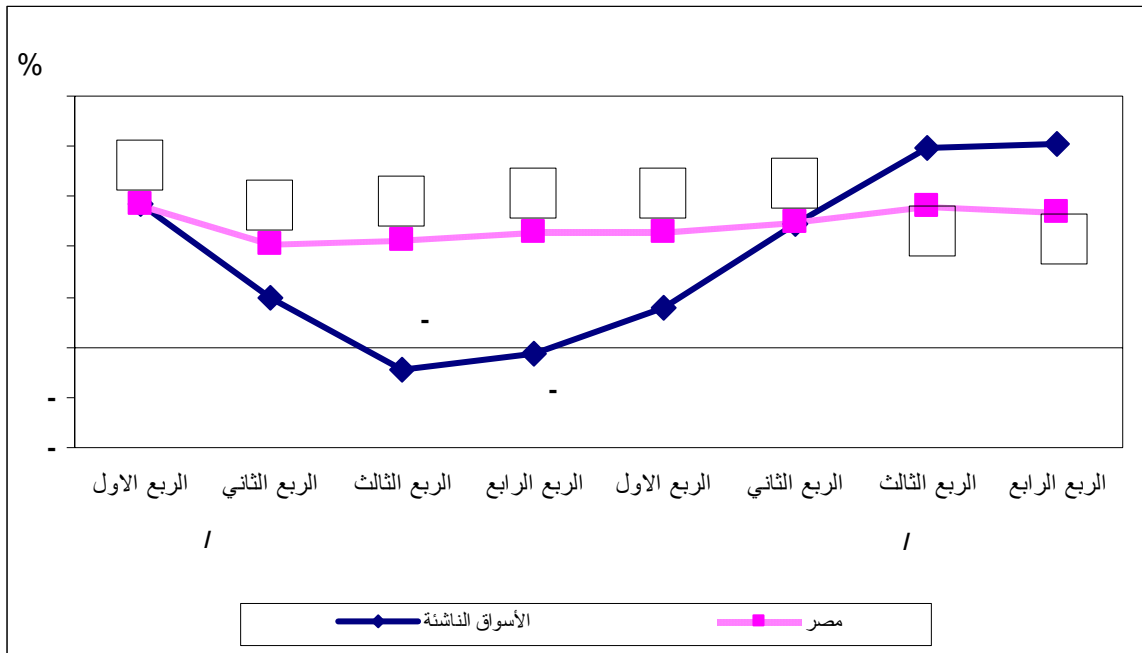
الفصل الرابع : التطورات الاقتصادية المحلية

- ١/٤ - الناتج المحلي الإجمالي
- ٢/٤ - التضخم
- ٣/٤ - العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة
- ٤/٤ - ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية
- ٥/٤ - قطاع الخدمات المالية غير المصرفية

الفصل الرابع تطور أداء الاقتصاد الكلي

١/٤ - الناتج المحلي الإجمالي

اقترب الاقتصاد المصري من مرحلة التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، وهو ما يعكسه استمرار التحسن التدريجي في معدل النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج، والذي بلغ ٥,١٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقابل ٤,٧٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨. ورغم هذا التحسن في معدل النمو، فإنه لم يصل بعد إلى معدل النمو الذي تحقق خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ والبالغ ٧,٢٪، وإن كان يقترب إلى حد كبير من متوسط معدل النمو المقدر على مستوى الاقتصادات الناشئة ككل، والبالغ نحو ٥,٦٪ خلال سنة التقرير.



المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، بالنسبة للاقتصادات الناشئة:

J.P Morgan "World Financial Markets Report," Sep.2010

ويظهر جانب العرض، أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي تركز أساساً في مساهمة القطاعات الأكثر ارتباطاً بالطلب في السوق المحلي والتي بلغت ٤,٦ نقطة مئوية. وجاء في مقدمة أهم هذه القطاعات، قطاع الصناعات التحويلية، يليه قطاعاً تجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء، ثم الزراعة، والاتصالات، والحكومة العامة. هذا في حين اقتصر مساهمة القطاعات الأكثر ارتباطاً بالطلب الخارجي في معدل النمو على نحو ٠,٥ نقطة مئوية. وتركزت تلك المساهمة في قطاعي السياحة، والاستخراجات، حيث ارتفعت مساهمة القطاع الأول في معدل النمو لتبلغ ٠,٥ نقطة مع تزايد الإيرادات السياحية. واستمرت المساهمة الموجبة لقطاع الاستخراجات في معدل النمو، وإن كانت مساهمة هذا القطاع قد تراجعت خلال سنة التقرير إلى ٠,١ نقطة، مقارنة بالسنة المالية السابقة (٠,٨ نقطة). هذا في حين استمرت المساهمة السالبة لقناة السويس في معدل النمو مع تراجع عدد السفن العابرة والحمولة الصافية تحت تأثير مخاطر القرصنة البحرية عند سواحل الصومال.

مساهمة القطاعات الاقتصادية مقسمة الى قطاعات مرتبطة بطلب السوق المحلي
وأخرى مرتبطة بطلب السوق الخارجي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩

القطاعات الأكثر ارتباطا بطلب السوق المحلي		
القطاع	معدل نمو القطاع (%)	مساهمة القطاع في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي (٥,١%) (نقطة مئوية)
الزراعة والرى والصيد	٣,٥	٠,٥
الصناعات التحويلية	٥,١	٠,٨
الكهرباء	٦,٣	٠,١
التشييد والبناء	١٣,٢	٠,٦
النقل والتخزين	٦,٨	٠,٣
الاتصالات	١٣,٣	٠,٥
تجارة الجملة والتجزئة	٦,١	٠,٦
الوساطة المالية	٥,٢	٠,٢
الحكومة العامة	٤,٣	٠,٤
قطاعات أخرى		٠,٦
الاجمالي		٤,٦

القطاعات الأكثر ارتباطا بطلب السوق الخارجي

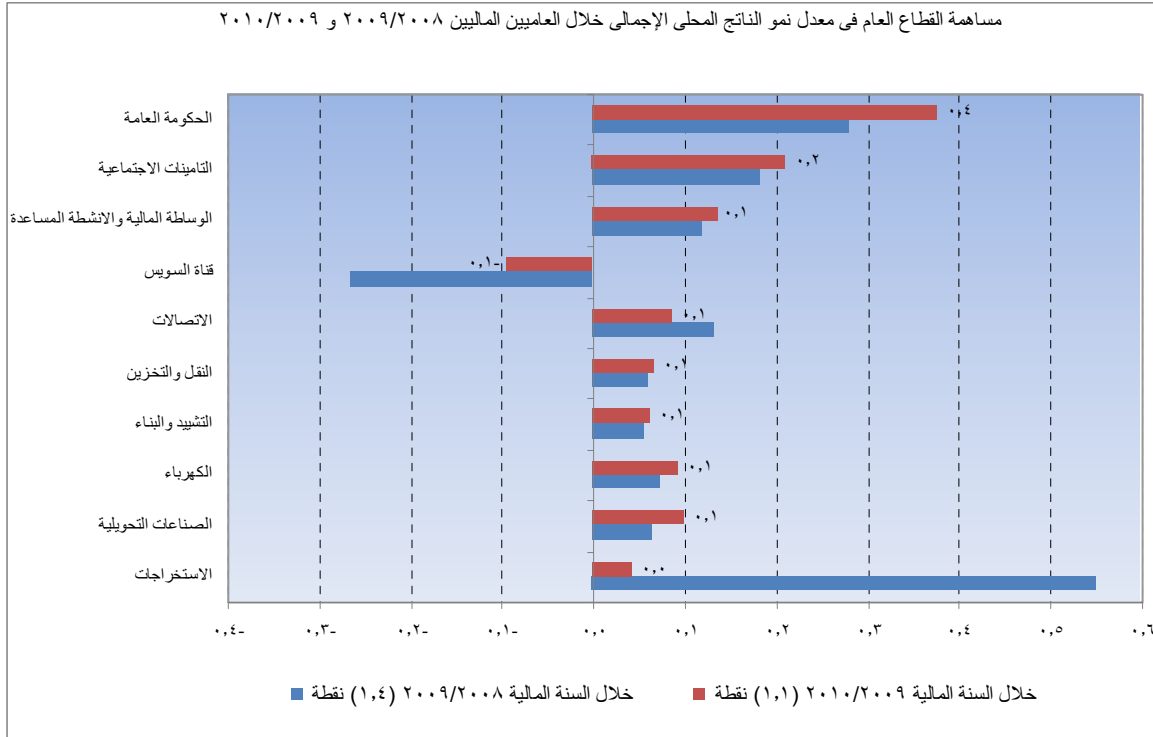
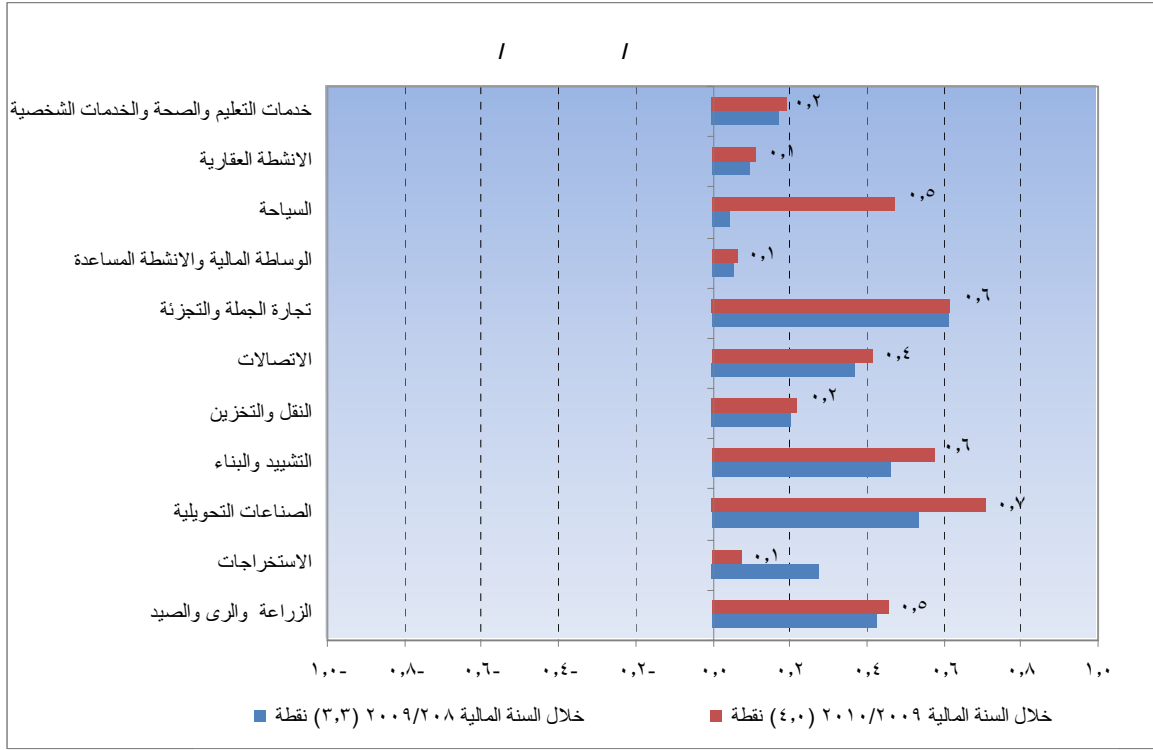
القطاع	معدل نمو القطاع %	مساهمة القطاع في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي
الاستخراجات	٠,٩	٠,١
قناة السويس	٢,٩ -	٠,١ -
السياحة	١٢,٠	٠,٥
الاجمالي		٠,٥

المصدر : تم حسابها من واقع بيانات وزارة التنمية الاقتصادية ، السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ .

وجدير بالذكر أن معدلات النمو الحقيقي في ناتج الجزء الأكبر من القطاعات الموجهة للسوق الداخلي تجاوز معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي (٥,١%). فقد بلغ معدل نمو قطاع التشييد والبناء ١٣,٢% (مقابل ١١,٤%) ، وقطاع النقل والتخزين ٦,٨% (مقابل ٦,٤%) ، وقطاع الكهرباء ٦,٣% (مقابل ٥,٢%). وعلى صعيد القطاعات التصديرية ، سجلت حركة التدفقات السياحية إلى مصر زيادة مطردة وبما دفع معدل نمو قطاع السياحة ليبلغ ١٢,٠% خلال سنة التقرير مقابل ١,٣% فقط خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ .

وفيما يتعلق بمساهمة القطاعين العام والخاص في معدل النمو الاقتصادي خلال سنة التقرير (٥,١%) ، فقد بلغت مساهمة القطاع العام ١,١ نقطة مئوية (مقابل ١,٤ نقطة خلال السنة المالية السابقة) ، والقطاع الخاص نحو ٤,٠ نقطة مئوية (مقابل ٣,٣ نقطة) ، مما يعكس استمرار اضطلاع هذا القطاع بدور هام في عملية التنمية . وتركز الجزء الأكبر من مساهمة القطاع الخاص في معدل النمو الاقتصادي في قطاعات الصناعات التحويلية ، تجارة الجملة والتجزئة ، التشييد والبناء ، والسياحة ، والزراعة . وتركزت مساهمة القطاع العام أساسا في الحكومة العامة.

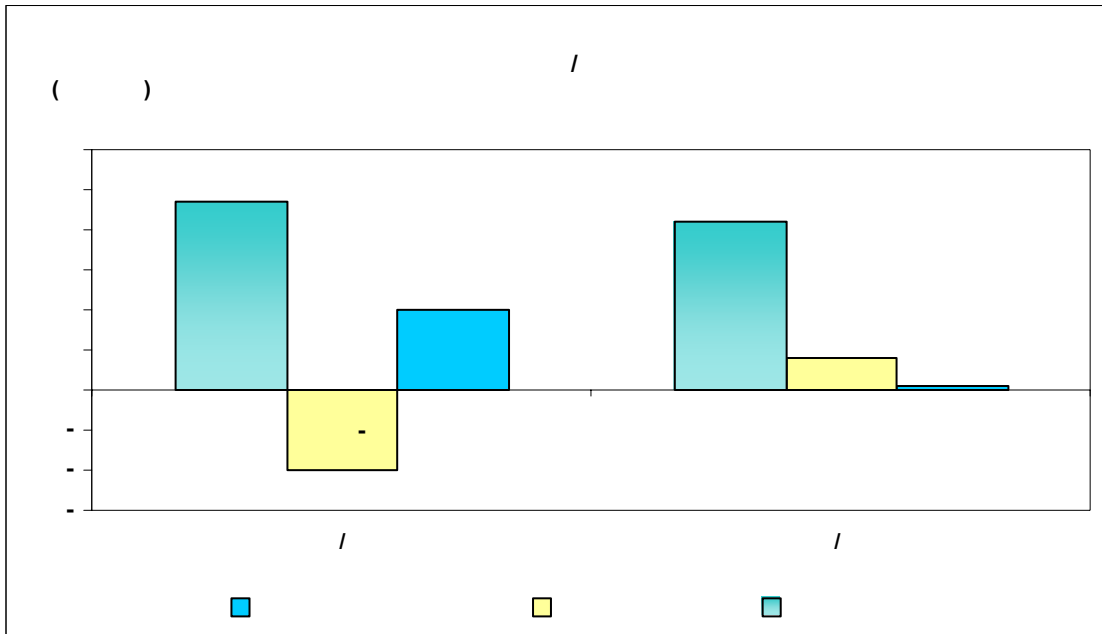
البنك المركزي المصري – التقرير السنوي ٢٠١٠/٢٠٠٩



ويتضح من جانب الطلب أن التحسن في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي (٥,١٪ مقابل ٤,٧٪)، يعزى أساسا إلى تصاعد مساهمة اجمالي الاستثمار (شاملا التغير في المخزون) في معدل النمو لتصل إلى ٠,٨ نقطة مئوية (مقابل مساهمة سالبة بلغت ٢,٠ نقطة مئوية). وجاء هذا التصاعد كنتيجة أساسية لارتفاع مساهمة الاستثمار الخاص في اجمالي الاستثمار. كما أنه مما ساعد على تحسن معدل النمو الاقتصادي، استمرار المساهمة الموجبة للاستهلاك الخاص في هذا المعدل والتي بلغت ٣,٧ نقطة مئوية، أي ما يعادل ٧٢,٥٪ من معدل النمو الكلي، وان كانت تلك المساهمة قد تراجعت مقارنة بالسنة المالية السابقة (٤,١ نقطة مئوية). وقد أدت هذه التطورات في الطلب المحلي إلى تعويض النقص في مساهمة صافي الطلب الخارجي (الصادرات السلعية والخدماتية مطروحا منها الواردات السلعية والخدماتية) في معدل النمو، والتي انخفضت لتقتصر على ٠,١ نقطة مئوية خلال سنة التقرير (مقابل ٢,٠ نقطة مئوية خلال سنة المقارنة).

معدل نمو ومساهمة بنود الطلب في معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي
خلال السنة المالية

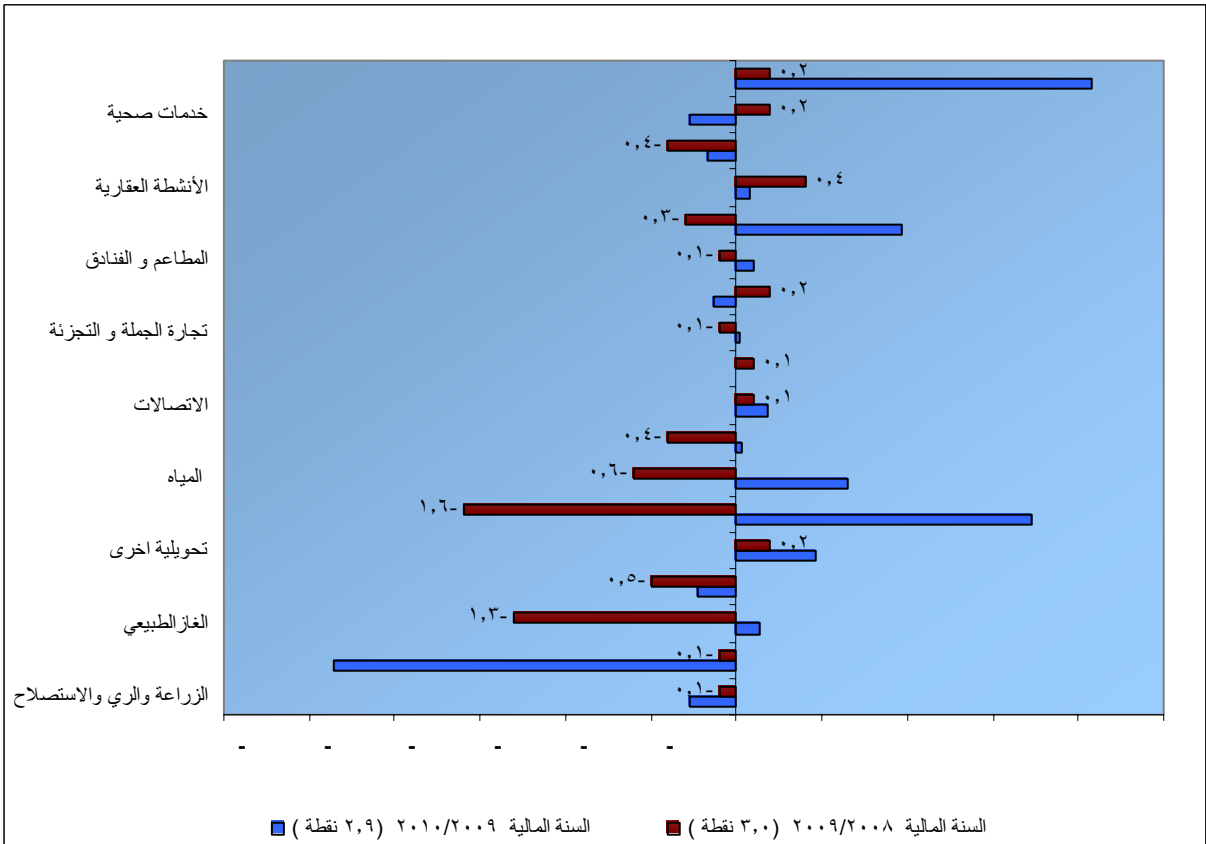
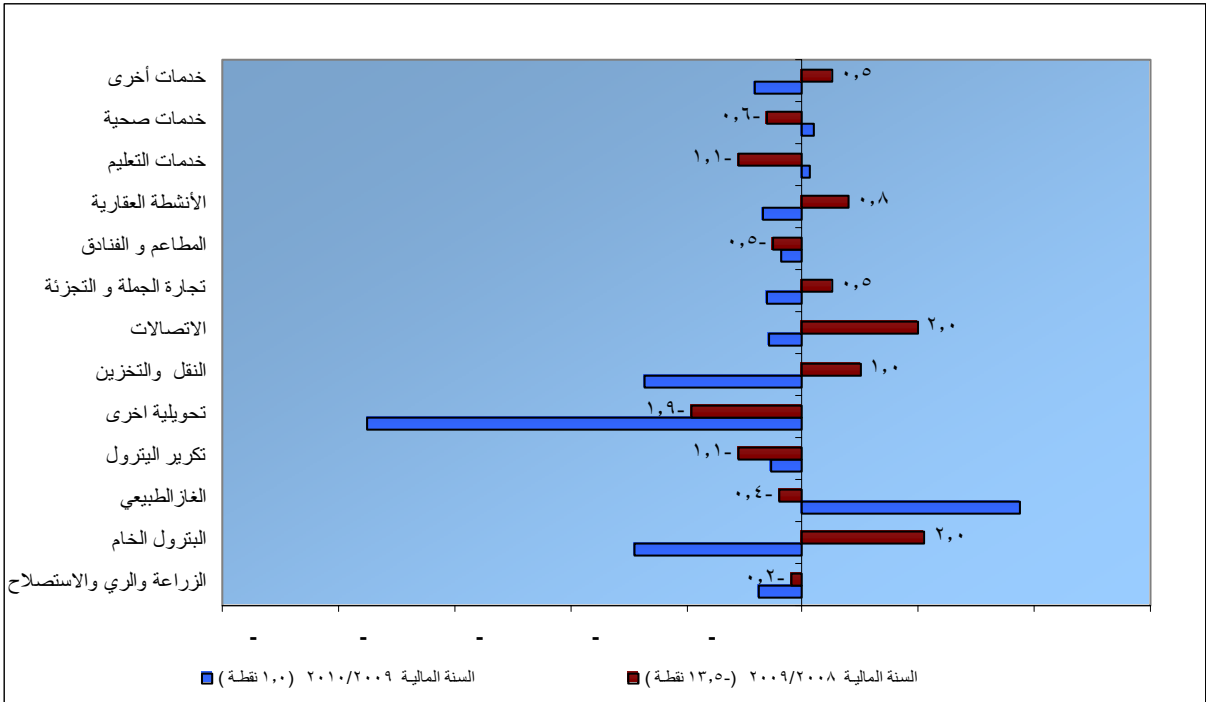
المساهمات في معدل النمو خلال السنة المالية (نقطة مئوية)		معدل النمو خلال السنة المالية (%)		
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	
٥,١	٤,٧	٥,١	٤,٧	معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي
٥,٠	٢,٧	٤,٩	٢,٥	١-الطلب المحلي
٤,٢	٤,٧	٥,٠	٥,٧	أ- الاستهلاك النهائي:
٣,٧	٤,١	٥,١	٥,٧	خاص
٠,٥	٠,٦	٤,٥	٥,٦	عام
٠,٨	٢,٠ -	٤,٢	٩,١ -	ب- التكوين الرأسمالي (شاملا التغير في المخزون)
٠,١	٢,٠	٥,٢	٤٤,٠	٢-صافي الطلب الخارجي
٠,٩ -	٥,٣ -	٣,٠ -	١٤,٥ -	أ- الصادرات السلعية و الخدمية
١,٠	٧,٣	٣,٢ -	١٧,٩ -	ب- الواردات السلعية و الخدمية



بلغت قيمة الإستثمارات المنفذة* (بأسعار ٢٠٠٦/٢٠٠٧) ١٦٦,٤ مليار جنيه بمعدل نمو ٣,٩٪ خلال سنة التقرير مقابل تراجع بمعدل ١٠,٢٪ خلال السنة المالية السابقة . وجاء التحسن في معدل نمو الاستثمارات كنتيجة أساسية لزيادة مساهمة القطاع الخاص في هذا المعدل إلى ١,٠ نقطة مئوية (مقابل مساهمة سالبة بلغت ١٣,٥ نقطة). وتركز معظم هذه المساهمة في قطاعات البترول الخام ، الاتصالات، النقل والتخزين، والأنشطة العقارية. هذا في حين تراجع مساهمة القطاع العام في معدل نمو الاستثمارات بشكل طفيف لتبلغ ٢,٩ نقطة مئوية خلال سنة التقرير (مقابل ٣,٠ نقطة في سنة المقارنة). وتركز ما يقرب من نصف تلك المساهمة في قطاعات الأنشطة العقارية ، الخدمات الصحية والاجتماعية الأخرى، الوساطة المالية، الصناعات التحويلية (بخلاف تكرير البترول)، الاتصالات ، وقناة السويس. وساعد على زيادة الاستثمارات الخاصة سواء محلية أو أجنبية، تطوير الإطار التشريعي الحاكم لمناخ الاستثمار، واستمرار تبسيط الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركات والتيسير على المستثمرين ، خاصة من خلال دعم اللامركزية في المحافظات، فضلا عن تقديم مزيد من الحوافز للمستثمرين في محافظات الصعيد، والتوسع في مشروعات البنية الأساسية.

* لا تشمل التغير في المخزون

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٠/٢٠٠٩



وفيما يتعلق بتوزيع إجمالي الاستثمارات (بالأسعار الثابتة) وفقاً لقطاعات النشاط الإقتصادي، فقد تم تنفيذ نحو ١٨,٩٪ منها في قطاع البترول والغاز، ١١,٣٪ في الصناعات التحويلية (متضمنة تكرير البترول)، ٩,٧٪ في الكهرباء والمياه، ٨,٨٪ في الاتصالات، ٢,٩٪ في الزراعة والري، ١,٩٪ في التشييد والبناء، فضلاً عن ٣٠,٣٪ في قطاعات الخدمات الاجتماعية، و ١٦,٢٪ قطاعات الخدمات الإنتاجية.

وقد شهدت السنة، وفقاً لتقرير أداء وزارة الاستثمار، تأسيس شركات جديدة بلغ عددها ٧٢٦٩ شركة، برؤوس أموال مصدرية قيمتها نحو ١٧,٦ مليار جنيه بمعدل زيادة ١٥٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة. ويتضح من التوزيع القطاعي لهذه الشركات خلال سنة العرض، تركيز نحو ٤٣,١٪ من إجمالي عددها في قطاع الخدمات، ١٨,٧٪ في قطاع الصناعة، و ١٤,٢٪ في قطاع التشييد والبناء. وبالنسبة للتوزيع الجغرافي لتلك الشركات خلال السنة، فقد استحوذ إقليم القاهرة الكبرى على نحو ٦٨٪ من إجمالي عددها.

١/١/٤ - التشغيل والبطالة

تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى انخفاض معدل البطالة ليبلغ ٩,٠٪ (مقابل ٩,٤٪ في نهاية السنة المالية السابقة). ويرتبط ذلك بتراجع معدل البطالة للذكور ليبلغ ٤,٩٣٪ مقابل ٥,٢٪، وللإناث ليبلغ ٢٢,٢٪ مقابل ٢٣,٢٪ في نهاية السنة المالية السابقة

تطور معدل البطالة

(٪)

٢٠١٠/٢٠٠٩				٢٠٠٩/٢٠٠٨				السنة المالية
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
٩,٠	٩,١	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٨,٨	٨,٦	معدل البطالة

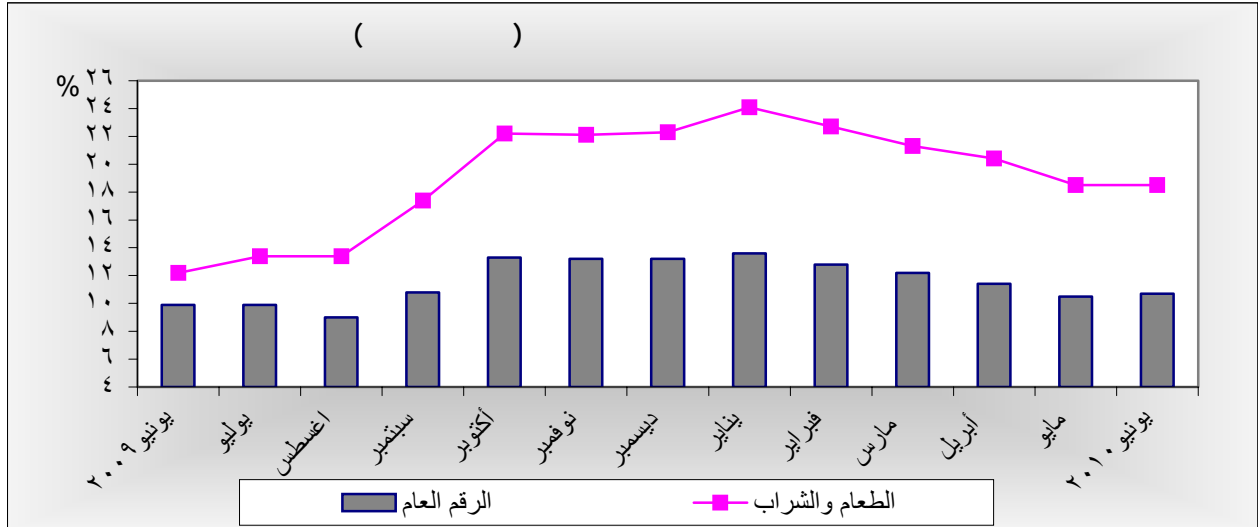
المصدر: بحث القوى العاملة ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وتشير بيانات وزارة التنمية الاقتصادية الى انه تم توفير نحو ٥٢١ ألف فرصة عمل جديدة خلال سنة التقرير، بزيادة قدرها ١٤٪ عن السنة المالية السابقة، منها نحو ٢٦١ ألف فرصة عمل عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية .

٢/٤- معدل التضخم

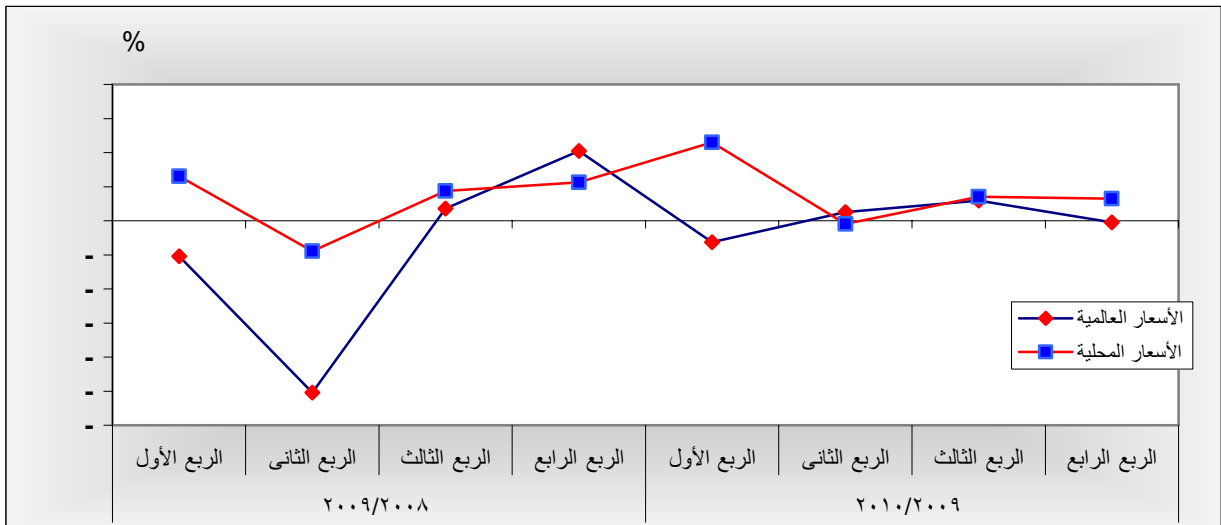
أ- الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين

ارتفع معدل التضخم السنوي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، وفقا للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (حضر) ، ليبلغ نحو ١٠,٧٪ في نهاية يونيو ٢٠١٠ مقابل ٩,٩٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٩. وقد تركز هذا الارتفاع في تصاعد مساهمة مجموعة الطعام والشراب في المعدل المذكور لتصل الى ٨,٩ نقطة مئوية مقابل ٥,٧ نقطة مئوية.



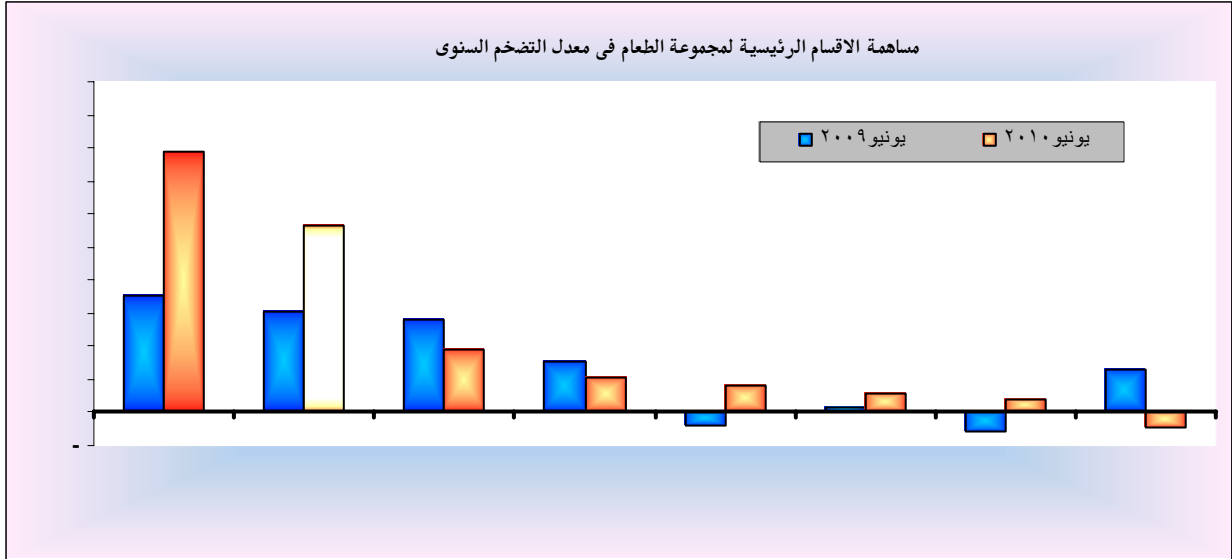
المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

ويرتبط ارتفاع مساهمة مجموعة الطعام والشراب بزيادة معدل التضخم الخاص بها ليصل الى ١٨,٥٪ خلال سنة التقرير مقابل ١٢,٢٪ خلال السنة المالية السابقة. ورغم انخفاض الأسعار العالمية للغذاء خلال سنة التقرير بمعدل ٤,٨٪ ، فإن ذلك لم يحد من ارتفاع معدل التضخم في تلك السنة ، وهو ما يعكس ضعف استجابة الأسواق المحلية للتغيرات في الأسعار العالمية للغذاء، خاصة في حالة اتجاهها نحو التراجع.



المصدر : صندوق النقد الدولي.

وجاء ارتفاع مساهمة مجموعة الطعام و الشراب نتيجة لزيادة مساهمات معظم الأقسام الفرعية لهذه المجموعة، خاصة مجموعتي الخضروات (٣,٩ نقطة مقابل ١,٧ نقطة)، واللحوم والدواجن (٢,٨ نقطة مقابل ١,٥ نقطة). هذا في حين تراجع مساهمة مجموعتي الأسماك (-٠,٢ نقطة مقابل ٠,٧ نقطة)، والفاكهة (٠,٩ نقطة مقابل ١,٤ نقطة).

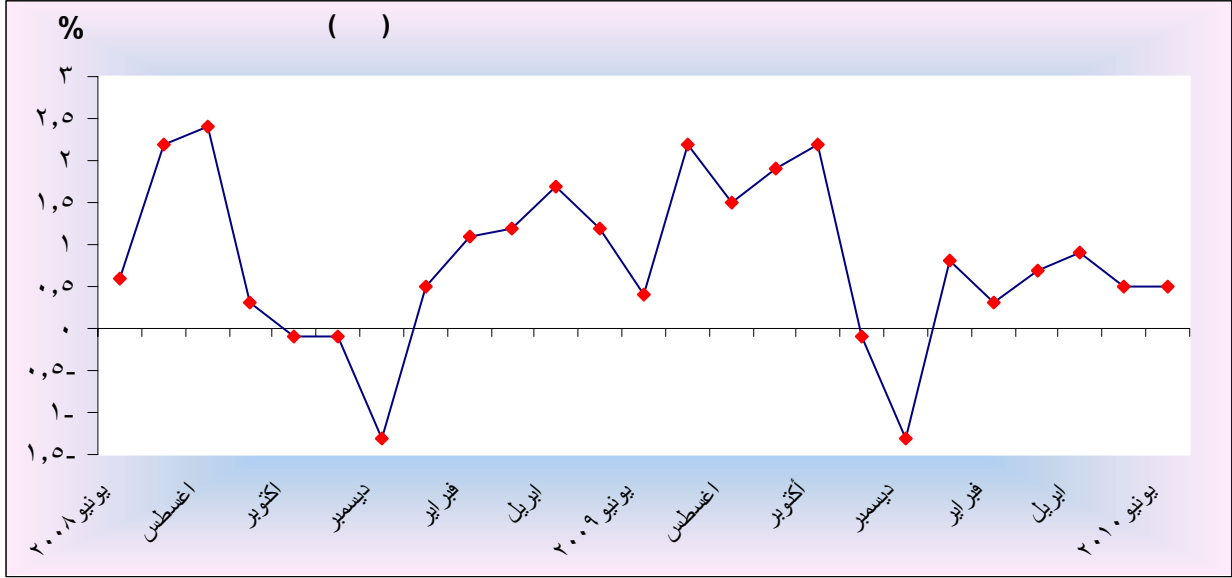


ومما أدى أيضا إلى ارتفاع معدل التضخم السنوي خلال سنة التقرير، تصاعد مساهمة مجموعتي التعليم (٠,٥ نقطة مقابل ٠,٢ نقطة)، والسلع والخدمات المتنوعة (٠,٦ نقطة مقابل ٠,٣ نقطة) نتيجة لزيادة رسوم التأمين الصحي في شهر أكتوبر ٢٠٠٩. هذا في حين تراجع مساهمة باقي المجموعات الفرعية المكونة للرقم القياسي العام ، وهو ما حد من ارتفاع معدل التضخم بدرجة أكبر، كما يوضحه الجدول التالي :

مساهمة المجموعات التي يتضمنها الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (حضر) في معدل التضخم الكلي

المساهمة في معدل التضخم خلال العام المنتهي في يونيو (نقطة مئوية)		معدل التضخم خلال العام المنتهي في يونيو (%)		الأقسام الرئيسية
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	
١٠,٧	٩,٩	١٠,٧	٩,٩	الرقم العام
٨,٩	٥,٧	١٨,٥	١٢,٢	الطعام والشراب
٠,٠	٠,٢	٠,٠	٧,٩	المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات
٠,٠	٠,٩	٠,٦	١٣,٤	الملابس والأقمشة وأغطية القدم
٠,١	٠,٥	١,٣	٤,١	المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود
٠,٠	٠,٥	١,١	١٣,١	الاثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة
٠,٠	٠,٢	٠,٣	٤,٥	الرعاية الصحية
٠,١	٠,٢	١,٤	٤,١	النقل والمواصلات
٠,٠	٠,٢	٠,١-	٥,٢	الاتصالات السلكية واللاسلكية
٠,٣	٠,٥	٦,٣	١٥,٠	الثقافة والترفيه
٠,٥	٠,٢	٩,٤	٤,٦	التعليم
٠,٢	٠,٥	٤,٧	١٢,٧	المطاعم والفنادق
٠,٦	٠,٣	١٦,٦	٨,٣	السلع والخدمات المتنوعة

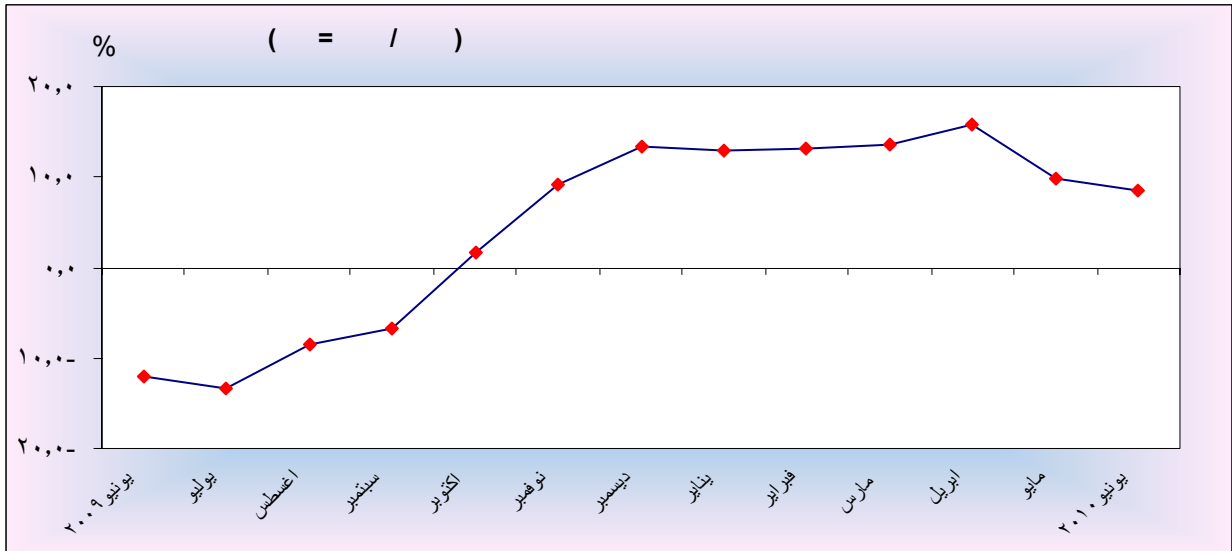
وفيما يتعلق بمعدل التضخم محسوبا على أساس شهري ، وفقا للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (حضر)، فقد بلغ ٠,٥٪ خلال يونيو ٢٠١٠ ، مقابل ٠,٤٪ في يونيو ٢٠٠٩ ، ليسجل متوسطا قدره ٠,٨٪ خلال سنة التقرير. وقد تركز الارتفاع في معدل التضخم الشهري في زيادة مساهمة المجموعات الفرعية لكل من الخضروات، واللحوم والدواجن، والفاكهة.



وقد تراجع معدل التضخم الشهري بشكل ملحوظ خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٩ ، وعلى غرار ما حدث في ديسمبر ٢٠٠٨ ، ليسجل مستوى سالب قدره ١,٣٪ ، وهو أدنى مستوى له خلال سنة العرض. وقد تركز الانخفاض في تراجع مساهمة مجموعة الطعام والشراب، خاصة قسمة الخضروات والفاكهة .

ب- الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين

سائر معدل التضخم السنوي، وفقا للرقم القياسي العام لأسعار المنتجين ، نفس الاتجاه التصاعدي للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩. فقد ارتفع معدل التضخم وفقا للرقم الأول ليبلغ نحو ٨,٦٪ خلال سنة التقرير، مقابل مستوى سالب بلغ ١٢,٠٪ خلال السنة المالية السابقة .



ويعزى ارتفاع معدل التضخم أساساً إلى تصاعد مساهمة مجموعة التعدين واستغلال المحاجر (٢,٠ نقطة مئوية مقابل مساهمة سالبة بلغت ١٢,٦ نقطة). وتركز هذا التصاعد في زيادة مساهمة قسم البترول الخام (٣,٠ نقطة مقابل مساهمة سالبة قدرها ١٩,٧ نقطة). وجاء هذا التصاعد مع الارتفاع الملحوظ في معدل التضخم الخاص بتلك المجموعة إلى ٩,٨٪ مقابل معدل سالب بلغ ٤٢,١٪. كما زادت مساهمة مجموعة الصناعات التحويلية (٢,٥ نقطة مقابل -١,٠ نقطة)، كنتيجة أساسية لارتفاع مساهمة قسم صناعة الحديد والصلب (٠,٨ نقطة مقابل -٢,٣ نقطة)، وكذا مساهمة مجموعة الزراعة وصيد الأسماك (٣,٧ نقطة مقابل ١,٤ نقطة) مع ارتفاع مساهمة قسم الخضروات (٢,٥ نقطة مقابل ٠,٨ نقطة).

ويوضح الجدول التالي معدلات التضخم، وكذا مساهمة المجموعات التي يتضمنها الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين، في معدل التضخم خلال سنتي العرض والمقارنة:

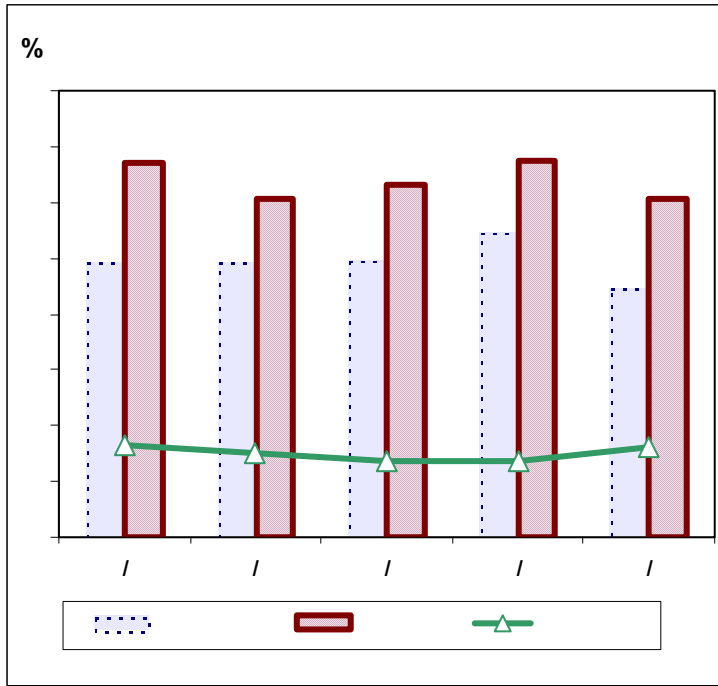
مساهمة المجموعات التي يتضمنها الرقم العام لأسعار المنتجين في معدل التضخم الكلي
(١٠٠=٢٠٠٥/٢٠٠٤)

المساهمة في معدل التضخم الكلي (نقطة مئوية) يوليو/يونيو ٢٠١٠/٢٠٠٩	المساهمة في معدل التضخم الكلي (نقطة مئوية) يوليو/يونيو ٢٠٠٩/٢٠٠٨	معدل التضخم خلال الفترة (%) يوليو/يونيو ٢٠١٠/٢٠٠٩	معدل التضخم خلال الفترة (%) يوليو/يونيو ٢٠٠٩/٢٠٠٨	الأقسام الرئيسية	الرقم العام
٨,٦	١٢,٥-	٨,٦	١٢,٥-		
٣,٧	١,٤	١١,٦	٥,٢		١- الزراعة واستغلال الغابات وصيد الأسماك، منها
٠,١	١,١-	١,٣	٢٣,٤-		الحبوب والبقوليات
٠,١	٠,٧-	١٣,٨	٤٥,٣-		الأرز
٢,٥	٠,٨	٣٧,٥	١٩,٣		الخضروات
٠,٤	١,١	٦,٣	٢٢,٨		الفواكه
٠,٨	٠,٤	٢٣,٣	١٣,٣		الدواجن والبيض
٠,١-	٠,٢	٥,٠-	٩,٥		الأسماك
٢,٥	١٢,٦-	٩,٨	٤٢,١-		٢- التعدين واستغلال المحاجر، منها
٣,٥	١٩,٧-	١٣,٥	٥٠,١-		البترول الخام
٠,٥	٠,٥	١٣,٨	٣,٧		الرمال والزلط
٢,٥	١,٥-	٦,٩	٣,٥-		٣- الصناعات التحويلية، منها
١,٥	٠,٤	١١,٨	٥,٩		المنتجات الغذائية المصنعة، منها:
٠,٥	٠,١	٠,٥	٥,٥		الزيوت والدهون
٠,٥	٠,١	٣,٦	٧,٩		منتجات الألبان
٠,٣	٠,١	٢٩,٩	١٧,٨		صناعة الأسمدة
٠,٥	٠,٥	١٣,٤-	٦,٧-		الخشب ومنتجاته
٠,٥	٠,٢	٢,٥	١٧,٣		صناعة الأسمنت
٠,٨	٢,٣-	١٩,٢	٣٩,٨-		صناعة الحديد والصلب
٥,٤	٥,٥	٢٢,٥	٥,٩		٤- إمدادات الكهرباء والغاز، منها
٠,٤	٠,٥	٢٩,٤	١,١		إنتاج وتوزيع الكهرباء
٥,١	٥,٥	٥,٦	٥,٥		٥- أنشطة الإمداد المائي
٥,٥	٥,٢	٥,٥	١٢,٥		٦- النقل والتخزين، منها
٠,٥	٠,٥	٣,٥	٠,٥		النقل البري
٥,١-	٥,١-	٣,٥-	٢,٥-		٧- خدمات الغذاء والإقامة، منها
٠,٥	٠,٥	٥,٧	٧,٤		بيع الطعام للاستهلاك الفوري
٥,٥	٥,١	٥,٥	٤,٤		٨- أنشطة المعلومات والاتصالات

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٣/٤- العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة

استهدفت السياسة المالية خلال سنة التقرير العمل على حفز النشاط الإقتصادي للحد من الآثار السلبية لتداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية. وتم ذلك باستخدام حزمتين اضافيتين من الإجراءات المالية التوسعية، حيث كان قد تم استخدام الحزمة الأولى خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بقيمة قدرها ١٥,٠ مليار جنيه في تمويل الإستثمارات العامة، خاصة مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة. وتم ضخ الحزمة المالية الثانية التي تراوحت بين ٥,٥ و ٦ مليار جنيه خلال السنة المالية الحالية لاستخدامها في الإستثمارات الإضافية. وتتمثل الحزمة الثالثة في الموافقة على فتح اعتماد إضافي بالموازنة العامة قدره ١٠,٠ مليار جنيه، تم استخدامه في تمويل متطلبات الإستثمار الإضافية، خاصة مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي والطرق وقرى الظهير الصحراوي وإسكان النوبة.



وقد زاد إجمالي الإنفاق الحكومي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمعدل ٤,١٪ عن السنة المالية السابقة ليصل إلى نحو ٣٦٦,٠ مليار جنيه بما يمثل ٣٠,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. أما الإيرادات العامة فقد انخفضت بمعدل ٥,١٪ لتصل إلى نحو ٢٦٨,١ مليار جنيه وبما يمثل ٢٢,٢٪ من الناتج المحلي. وبذلك يرتفع العجز الكلي للموازنة ليبلغ نحو ٩٨,٠ مليار جنيه بما يمثل ٨,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩، مقابل نحو ٧١,٨ مليار جنيه بما يمثل ٦,٩٪ من الناتج المحلي خلال السنة المالية السابقة، وهو ما يعكس تزايد نسبة هذا العجز للناتج المحلي التي تستهدف السياسة المالية تخفيضها لتصبح في حدود ٣,٥٪ خلال السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، كمطلب ضروري للعمل على تخفيض نسبة الدين العام المحلي للناتج.

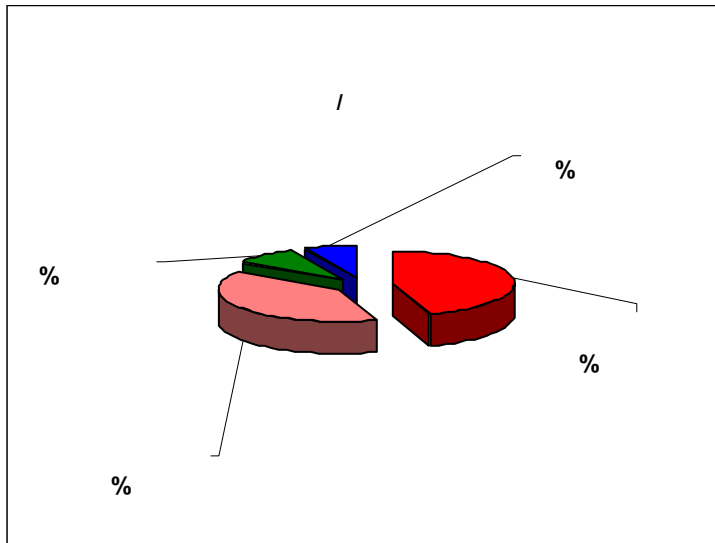
ووفقا للبيانات الفعلية المبدئية الصادرة عن وزارة المالية، تشير متابعة تنفيذ العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ الى ما يلي:

ووفقا للبيانات الفعلية المبدئية الصادرة عن وزارة المالية، تشير متابعة تنفيذ العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ الى ما يلي:

١/٣/٤ - قطاع الموازنة العامة للدولة

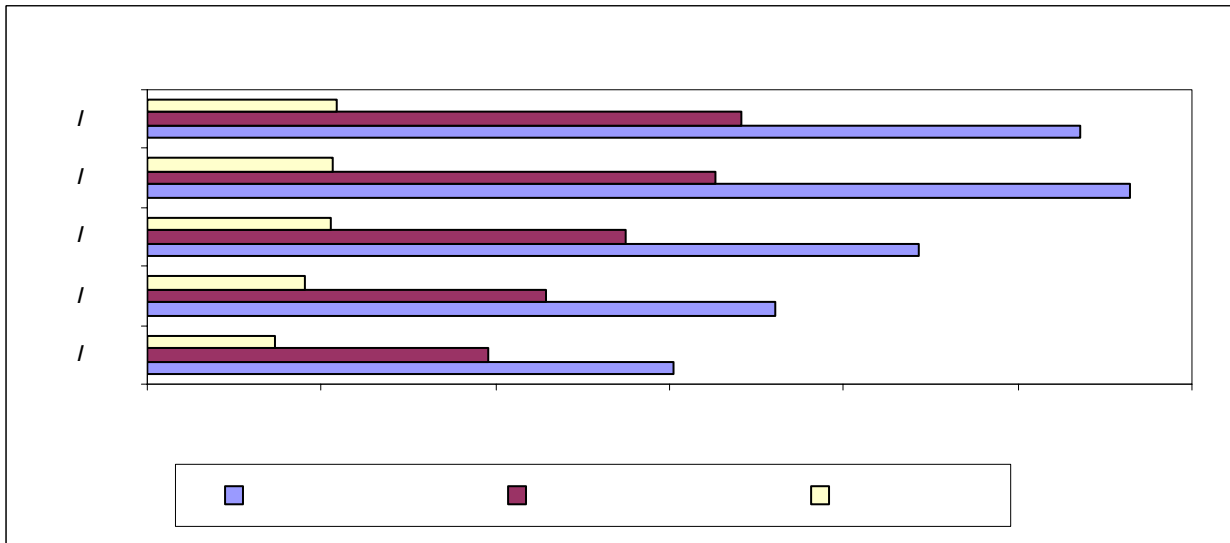
(الجهاز الإداري - الإدارة المحلية - الهيئات الخدمية)

انعكاساً للتأثير السلبي لتداعيات الأزمة المالية العالمية على النشاط الإقتصادي، انخفضت الإيرادات العامة خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنحو ١٤,٤ مليار جنيه بمعدل ٥,١٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة لتصل الى نحو ٢٦٨,١ مليار جنيه بما يمثل ٢٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى هذا الإنخفاض أساساً إلى تراجع الإيرادات غير الضريبية بنحو ١٨,٠ مليار جنيه بمعدل ١٦,٢٪، وذلك كنتيجة أساسية لأثر التسوية التي تمت بين الموازنة وصناديق المعاشات خلال السنة السابقة. وحد من هذا التراجع، زيادة حصيللة بعض الإيرادات الضريبية في إطار الجهود المبذولة لتوسيع القاعدة الضريبية لتعويض النقص في بعض الإيرادات تأثراً بالأزمة المالية العالمية.



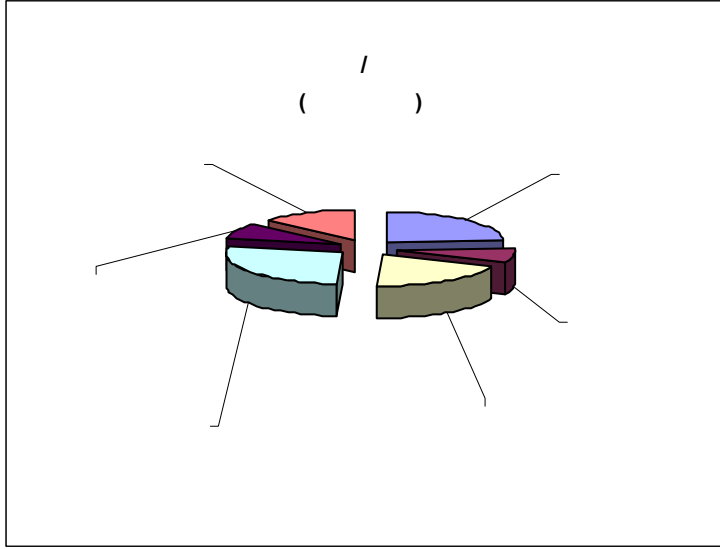
فقد زادت الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بمقدار ٤,٨ مليار جنيه لتبلغ ٨,٨ مليار جنيه، أي ما يعادل أكثر من ضعف حصيلة هذه الضرائب خلال السنة المالية السابقة. ترتبط تلك الزيادة بتضمين حصيلة هذه الضرائب تلك المفروضة على أذون وسندات الخزانة. كما زادت الضرائب على السلع والخدمات بمقدار ٤,٤ مليار جنيه بمعدل ٧,١٪، وحصيلة الرسوم الجمركية بمعدل ٤,٣٪، وذلك رغم الإنعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية والإعفاءات

الجمركية الممنوحة. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى تسهيل الإجراءات الخاصة بتحصيل الجمارك في كافة الموانئ والمنافذ الجوية والبحرية. هذا بالإضافة إلى توافر الأجهزة الحديثة التي تساعد في الكشف عن الرسائل، وتطور مشروع الدفع والتحصيل الإلكتروني للمستحقات الحكومية تيسيراً على المتعاملين مع المصالح الضريبية والجمركية. كما زادت الإيرادات المحصلة من عوائد الملكية من هيئة البترول والبنك المركزي وبعض الهيئات الاقتصادية، وأخرى (من هيئة البترول والرخصة الثالثة للمحمول) بنحو ٤,٥ مليار جنيه لتصل إلى نحو ٣١,٧ مليار جنيه مقابل نحو ٢٧,٢ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة. هذا بينما انخفضت الإيرادات المحصلة من عوائد الملكية من قناة السويس والشركات وأخرى بمعدل ١٢,٦٪ لتبلغ نحو ٢٢,٩ مليار جنيه خلال سنة التقرير.



وبلغ ماتم الحصول عليه من المنح نحو ٤,٣ مليار جنيه بانخفاض ٣,٧ مليار جنيه بمعدل ٤٥,٧٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة. وتركز هذا الإنخفاض في المنح الجارية، بينما زادت المنح الرأسمالية بمعدل ٣١,٦٪.

وفي جانب المصروفات، أظهرت البيانات الفعلية أن اجماليها بلغ نحو ٣٦٦,٠ مليار جنيه بما يمثل ٣٠,٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي، بزيادة قدرها ١٤,٥ مليار جنيه بمعدل ٤,١٪ عن السنة المالية السابقة. وتركزت تلك الزيادة أساساً في التصاعد الملموس في الفوائد المحلية والخارجية بنحو ١٩,٥ مليار جنيه بمعدل ٣٧,٠٪ لتصل إلى ٧٢,٣ مليار جنيه بما يمثل نحو ٢٧,٠٪ من اجمالي الإيرادات، وهو ما يعكس العبء المتراكم لهذه الفوائد على الموازنة العامة. وارتفعت الأجرور



وتعويضات العاملين بنحو ٩,٢ مليار جنيه لتبلغ ٨٥,٤ مليار جنيه ، بما يستنفد ما نسبته ٣١,٨٪ من إجمالي الإيرادات، ويمثل نحو ٢٦,٩٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي الجاري. وزادت الاستثمارات الموجهة أساساً لمشروعات البنية الأساسية بنحو ٤,٩ مليار جنيه لتبلغ نحو ٤٨,٤ مليار جنيه. هذا في حين تراجع بعض البنود، ومن أهمها بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية الذي سجل انخفاضا ملحوظا قدره ٢٤,١ مليار جنيه بمعدل

١٨,٩٪ ليبلغ ١٠٣,٠ مليار جنيه. فقد انخفضت المزايا الاجتماعية بنحو ٨٤,٤٪ لتقتصر على ٤,٥ مليار جنيه خلال سنة التقرير مقارنة بنحو ٢٨,٧ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة. ويرجع ذلك إلى أثر التسوية التي تمت بين الموازنة وصناديق المعاشات خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨. كما تراجع دعم المواد الغذائية بمعدل ٢٠,٢٪ ليصل إلى ١٦,٨ مليار جنيه، وذلك مع انخفاض الأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية. أما بالنسبة لدعم المواد البترولية، فقد ارتفع بمعدل ٦,١٪ بهدف مواجهة تصاعد الأسعار العالمية للسلع الاستراتيجية المدعمة من الطاقة، وان كانت لم تصل إلى المستويات التي كانت عليها قبل الأزمة المالية العالمية.

ملخص العمليات المالية لقطاع الموازنة العامة للدولة

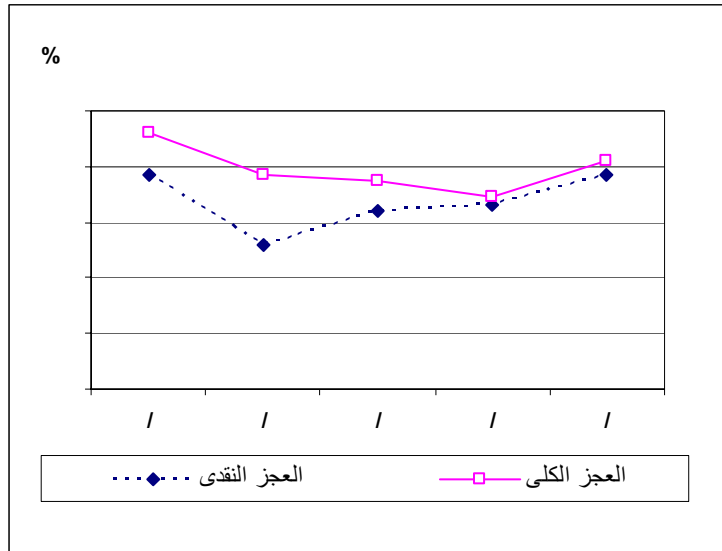
(القيمة بالمليون جنيه)

٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	النفقات	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	الموارد
مبدئي	فعلي		مبدئي	فعلي	
٣٦٥٩٨٧	٣٥١٥٠٠	إجمالي المصروفات	٢٦٨١١٤	٢٨٢٥٠٥	إجمالي الإيرادات
٨٥٣٦٩	٧٦١٤٧	الأجور وتعويضات العاملين	١٧٠٤٩٤	١٦٣٢٢٢	الإيرادات الضريبية
٢٨٠٥٩	٢٥٠٧٢	شراء السلع والخدمات	٧٦٦١٨	٧٩٠٧٣	الضرائب على الدخول والأرباح
٧٢٣٣٣	٥٢٨١٠	القوائد	٨٧٧٠	٣٩٤٤	الضرائب على الممتلكات
١٠٢٩٧٥	١٢٧٠٣٣	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٦٧٠٩٥	٦٢٦٥٠	الضرائب على السلع والخدمات
٩٣٥٧٠	٩٣٨٣٠	الدعم	١٤٧٠٢	١٤٠٩١	رسوم جمركية
٤٣٨٠	٤٢١٣	المنح	٣٣٠٩	٣٤٦٤	ضرائب أخرى
٤٤٨٣	٢٨٧٠٧	مزايا اجتماعية	٤٣٣٢	٧٩٨٤	المنح
٥٤٢	٢٨٣	أخرى	٩٣٢٨٨	١١١٢٩٩	إيرادات أخرى
٢٨٩٠١	٢٧٠٠٨	المصروفات الأخرى	٥٤٥٧٠	٥٣٣٩٥	عوائد الملكية
٢٣٤٥٣	٢٢٢٦٧	الدفاع	١٧٢١٢	١٦٢١٦	حصيلة بيع السلع والخدمات
٥٤٤٨	٤٧٤١	أخرى	٨٨٧٣	٧٨٥٥	الاستثمارات المالية
٤٨٣٥٠	٤٣٤٣٠	شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)	١٢٦٣٣	٣٣٨٣٣	أخرى

وانعكاسا للعمليات المالية السابقة في كل من جانبي النفقات والإيرادات لقطاع الموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩، نتج عجز نقدي بلغ نحو ٩٧,٩ مليار جنيه بما نسبته ٨,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبإضافة صافي حيازة الأصول المالية الذي بلغ ١٦٥ مليون جنيه إلى العجز النقدي، يبلغ العجز الكلي لقطاع الموازنة العامة للدولة خلال سنة التقرير نحو ٩٨,٠ مليار جنيه بما يمثل ٨,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز قدره ٧١,٨ مليار جنيه وبما نسبته ٦,٩٪ من الناتج المحلي خلال السنة المالية السابقة.

وقد تم الاعتماد أساساً في تمويل العجز الكلي للموازنة خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ على مصادر التمويل المحلية، خاصة اكتتابات البنوك في أذون الخزانة، أما مصادر التمويل الخارجية فقد تم الاعتماد عليها بما قيمته ٢,٥ مليار جنيه فقط.

٢/٣/٤ - قطاع الموازنة العامة للدولة ، وبنك الاستثمار القومي وصناديق التأمين الاجتماعي



وبإضافة العمليات المالية الخاصة ببنك الاستثمار القومي وصناديق التأمين الاجتماعي إلى العمليات المالية الخاصة بقطاع الموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩، ترتفع الإيرادات المحصلة بنحو ٣٥,٢ مليار جنيه لتبلغ نحو ٣٠٣,٤ مليار جنيه بما نسبته ٢٥,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وترتفع أيضاً النفقات العامة بنحو ٣٠,٨ مليار جنيه لتبلغ ٣٩٦,٨ مليار جنيه بما نسبته ٣٢,٩٪ من الناتج المحلي.

وبذلك أسفرت العمليات المالية السابقة عن عجز نقدي للعمليات المالية الموحدة للحكومة العامة خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بلغ ٩٣,٤ مليار جنيه. وبإضافة صافي حيازة الأصول المالية البالغ نحو ٥,٥ مليار جنيه إلى العجز النقدي، يبلغ العجز الكلي نحو ٩٨,٩ مليار جنيه بما نسبته ٨,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ملخص العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة

(بالمليون جنيه)

٢٠١٠/٢٠٠٩ (فعلي مبدئي)	٢٠٠٩/٢٠٠٨ (فعلي)	
٣٠٣٣٦١	٢٨٨٥٤٥	إجمالي الإيرادات
٣٩٦٧٦٨	٣٥٦٩٤٤	إجمالي المصروفات
٩٣٤٠٧	٦٨٣٩٩	العجز النقدي
٥٤٧٩	٣٩٨٠	صافي حيازة الأصول المالية
٩٨٨٨٦	٧٢٣٧٩	العجز الكلي
٩٨٨٨٦	٧٢٣٧٩	مصادر التمويل
١٠٢٤١٥	٧٩٦٦٤	التمويل المحلي
٣٩٣٨٠	١٠٠١٤٠	التمويل المصرفي
٦٣٠٣٥	٢٠٤٧٦ -	التمويل غير المصرفي
٠	٠	المستخدم من الحساب المجمد في إهلاك سندات البنك المركزي
٢٤٥٨	٢٣٣٤٣	الاقتراض الخارجي
٠	٤ -	التأخرات
٢٧٣	٣٩١٥	أخرى
١ -	٠	التمويل المتأثر بالإستبعادات
١٣٢٨	٣٣٦٦	فروق إعادة التقييم
٤٢٥	١٨٣	صافي متحصلات الخصخصة
٢٢٧ -	١٠٩١٥ -	الفروق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية لأذون الخزانة
٠	٢٥١٥٥ -	فروق إعادة تبويب الدين الخارجي الحكومي نقلا من قطاعات أخرى
٧٧٨٥ -	٢٠١٨ -	غير محدد

وقد تم تمويل العجز الكلي للعمليات الموحدة للحكومة العامة من خلال الإعتماد بصفة أساسية على مصادر التمويل المحلية ، أما مصادر التمويل الخارجية فقد تم الإعتماد عليها بما قيمته ٢,٥ مليار جنيه فقط .

٤/٤ - ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

شهدت السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ تحسناً في أداء المعاملات مع العالم الخارجي حيث حقق ميزان المدفوعات* فائضاً كلياً قدره ٣,٣٦ مليار دولار (مقابل عجز كلي قدره ٣,٣٨ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة) حيث تراجع العجز في ميزان المعاملات الجارية بمعدل ٢,٤٪ مسجلاً ٤,٣ مليار دولار ، بينما حققت المعاملات الرأسمالية والمالية زيادة في صافي التدفق للداخل ليبلغ نحو ٨,٣ مليار دولار (مقابل نحو ٢,٣ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة).

ويعزى تراجع عجز ميزان المعاملات الجارية الى الاستقرار النسبي في عجز الميزان التجاري، وارتفاع صافي التحويلات بدون مقابل، وانخفاض فائض ميزان الخدمات.

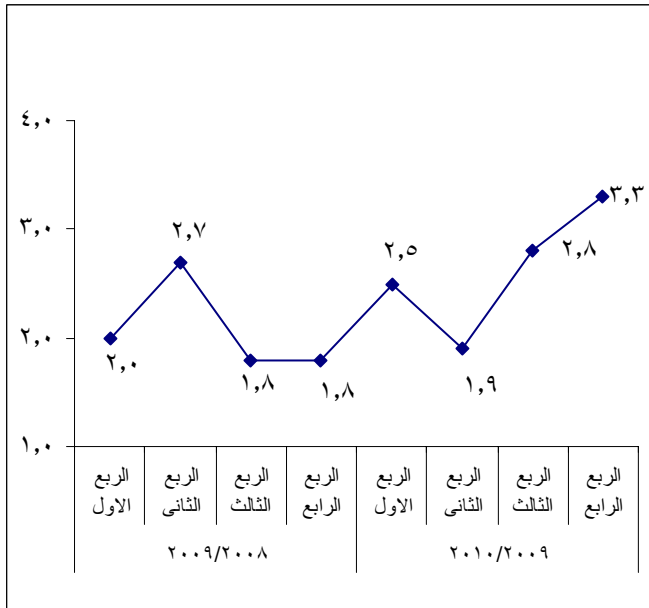
وقد استقر عجز الميزان التجاري عند ٢٥,١ مليار دولار (مقابل ٢٥,٢ مليار دولار) حيث تراجعت حصيللة الصادرات السلعية بمعدل ٥,١٪ الى نحو ٢٣,٩ مليار دولار، كما تراجعت أيضاً المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٢,٧٪ الى نحو ٤٩,٠ مليار دولار.

وفيما يخص الميزان الخدمي فقد تراجع فائضه خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمعدل ١٧,٣٪ ليبلغ نحو ١٠,٣ مليار دولار، مقابل نحو ١٢,٥ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة، وذلك محصلة لانخفاض المتحصلات الخدمية بمعدل طفيف قدره ١,٠٪، وارتفاع المدفوعات الخدمية بمعدل ١٧,٠٪ كما يتضح فيما يلي:

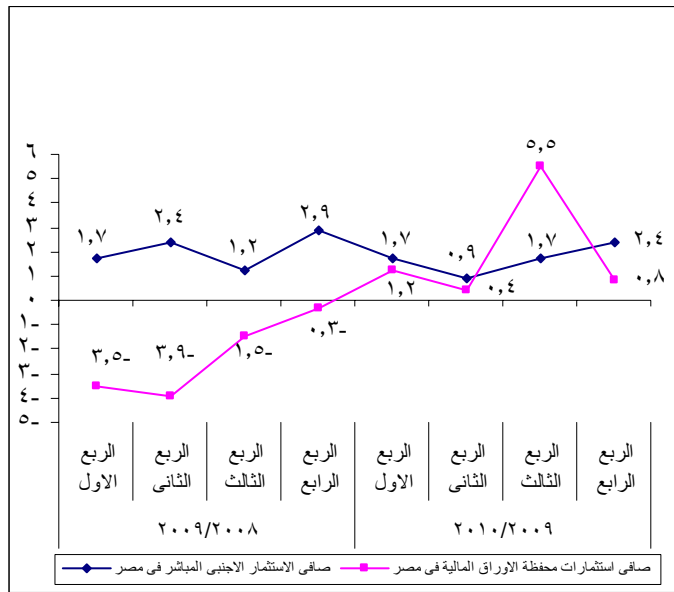
تراجعت المتحصلات الخدمية خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمعدل ١,٠٪ لتقتصر على نحو ٢٣,٦ مليار دولار (مقابل ٢٣,٨ مليار دولار) لانخفاض معظم بنودها باستثناء السياحة والمتحصلات الأخرى، حيث انخفضت متحصلات دخل الاستثمار بمعدل ٥٧,٢٪، لتسجل نحو ٨٢٩,٠ مليون دولار (مقابل ١,٩ مليار دولار)، كما انخفضت حصيللة رسوم المرور في قناة السويس بمعدل ٤,٣٪ لتسجل نحو ٤,٥ مليار دولار (مقابل ٤,٧ مليار دولار)، هذا في حين ارتفعت متحصلات السفر (الإيرادات السياحية) بمعدل ١٠,٥٪ لتسجل ١١,٦ مليار دولار (مقابل ١٠,٥ مليار دولار)، كما ارتفعت المتحصلات الخدمية الأخرى بمعدل ١,٨٪ لتبلغ ٣,٧ مليار دولار.

وعلى الجانب الآخر ارتفعت المدفوعات الخدمية بمعدل ١٧,٠٪ لتسجل نحو ١٣,٢ مليار دولار (مقابل ١١,٣ مليار دولار) انعكاساً لارتفاع كل من مدفوعات دخل الاستثمار لنحو ٥,٢ مليار دولار، والمصروفات الحكومية لنحو ١,٥ مليار دولار، وتراجع المدفوعات الخدمية الأخرى لنحو ٢,٩ مليار دولار، ومدفوعات النقل لنحو ١,٢ مليار دولار.

* يتم إعداده وفقاً للطبعة الخامسة لدليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي في سبتمبر ١٩٩٣.



ارتفع صافي التحويلات بدون مقابل بمعدل ٢٦,٩٪ ليبلغ نحو ١٠,٥ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ (مقابل ٨,٢ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة) ، لارتفاع كل من صافي التحويلات الخاصة بمعدل ٢٤,٦٪ لتبلغ ٩,٥ مليار دولار (أهمها تحويلات المصريين العاملين بالخارج والتي ارتفعت بمعدل ٢٥,٠٪). وكذا صافي التحويلات الرسمية لتسجل ٩٥٤,٠ مليون دولار مقابل ٦١٤,٣ مليون دولار، لارتفاع المنح والهبات النقدية الواردة للحكومة المصرية.



أسفرت المعاملات الرأسمالية والمالية خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ عن صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٨,٣ مليار دولار (مقابل ٢,٣ مليار دولار)، نتيجة لتحويل الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية في مصر الى صافي تدفق للداخل بلغ ٧,٩ مليار دولار (مقابل صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٩,٢ مليار دولار). يتضمن ٥,٠ مليار دولار صافي استثمارات الأجانب في أذون الخزانة المصرية (تدفقات للداخل). بينما تراجع الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر بمعدل ١٦,٧٪ مسجلا ٦,٨ مليار دولار (مقابل نحو ٨,١ مليار دولار) .

أما الأصول والخصوم الأخرى فقد حققت صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٧,١ مليار دولار (مقابل صافي تدفق للداخل قدره ٣,٩ مليار دولار).

ونعرض فيما يلي أهم مؤشرات ميزان المدفوعات وفقا لتقديرات الناتج المحلي الاجمالي ، كذلك جدول لأهم المتغيرات التي طرأت على بنود ميزان المدفوعات خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ والسنة السابقة.

مؤشرات ميزان المدفوعات

<u>السنة المالية (%)</u>		
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	
		الميزان التجاري:
,	,	- الصادرات السلعية / الناتج المحلي الاجمالي
,	,	• الصادرات البترولية / اجمالي الصادرات
,	,	• صادرات البترول الخام / الصادرات البترولية
,	,	- الواردات السلعية / الناتج المحلي الاجمالي
,	,	• الواردات غير البترولية / اجمالي الواردات
,	,	واردات السلع الغذائية والحبوب / الواردات غير البترولية
,	,	• واردات المنتجات البترولية / إجمالي الواردات
,	,	- حجم التجارة الخارجية/ الناتج المحلي الاجمالي
,	,	- نسبة تغطية حصيلة الصادرات السلعية / الواردات السلعية
-	-	- الميزان التجاري / الناتج المحلي الاجمالي
		الميزان الخدمي:
,	,	- الميزان الخدمي / الناتج المحلي الإجمالي
,	,	• اجمالي المتحصلات الخدمية/ الناتج المحلي الإجمالي، ومنها:
,	,	متحصلات قناة السويس / الناتج المحلي الإجمالي
,	,	السياحة / الناتج المحلي الإجمالي
		التحويلات:
,	,	- صافي التحويلات / الناتج المحلي الإجمالي
,	,	تحويلات المصريين العاملين بالخارج / الناتج المحلي الاجمالي
-	-	- الميزان الجاري / الناتج المحلي الإجمالي
,	,	- الحصيلة الجارية / الناتج المحلي الإجمالي
,	,	- المدفوعات الجارية / الناتج المحلي الإجمالي
,	,	- الحصيلة الجارية / المدفوعات الجارية
		الحساب المالي والرأسمالي:
,	,	- الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر / الناتج المحلي الإجمالي
-	-	- الميزان الكلي / الناتج المحلي الإجمالي
,	,	- عدد شهور الواردات السلعية والخدمية التي تغطيها صافي الاحتياطات الدولية (نهاية يونيو)

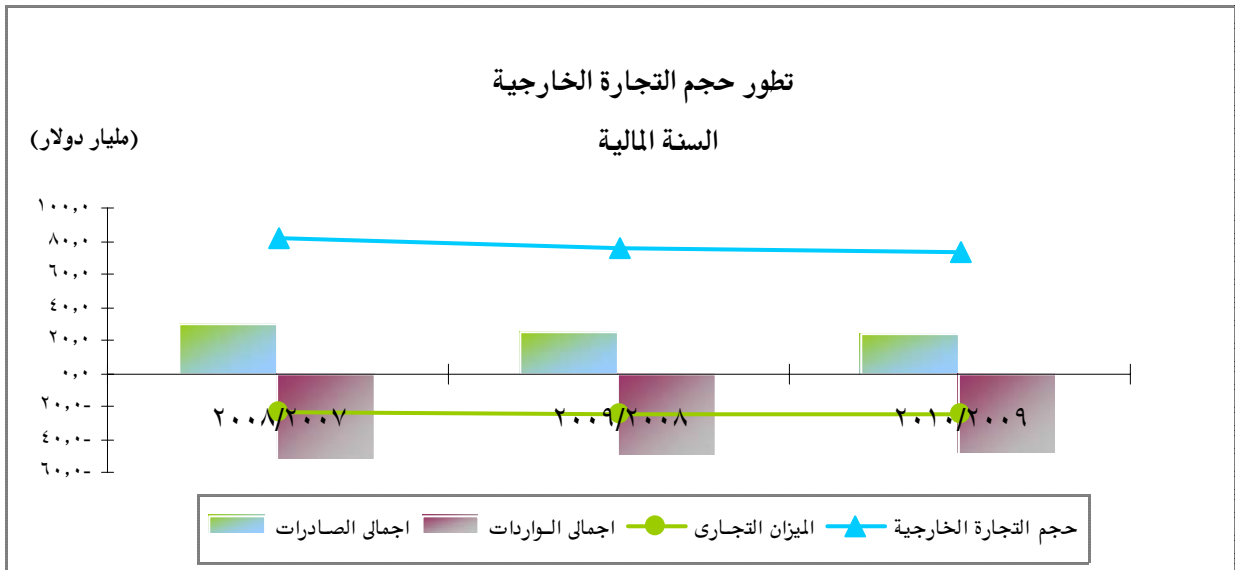
١/٤/٤ - التجارة الخارجية

تراجع حجم التبادل التجاري خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمعدل ٣,٥٪ ليسجل نحو ٧٢,٩ مليار دولار مقابل ٧٥,٥ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة نتيجة لتباطؤ معدلات النمو العالمية التي أثرت على حجم التجارة العالمية. وقد انعكس ذلك على نسبة التبادل التجاري إلي الناتج المحلي الإجمالي التي انخفضت إلي ٣٣,٣٪ مقابل ٤٠,٠٪.

فقد تراجعت حصيللة الصادرات السلعية بمعدل ٥,١٪ لتبلغ نحو ٢٣,٩ مليار دولار (١٠,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ١٣,٣٪) نتيجة لانخفاض الصادرات من مجموعة السلع نصف المصنعة بمعدل ١٤,٩٪ ، ومجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها بمعدل ٦,٤٪ ومجموعة السلع تامة الصنع بمعدل ٤,٦٪. بينما ارتفعت الصادرات من مجموعة المواد الخام بمعدل ٣٨,٣٪.

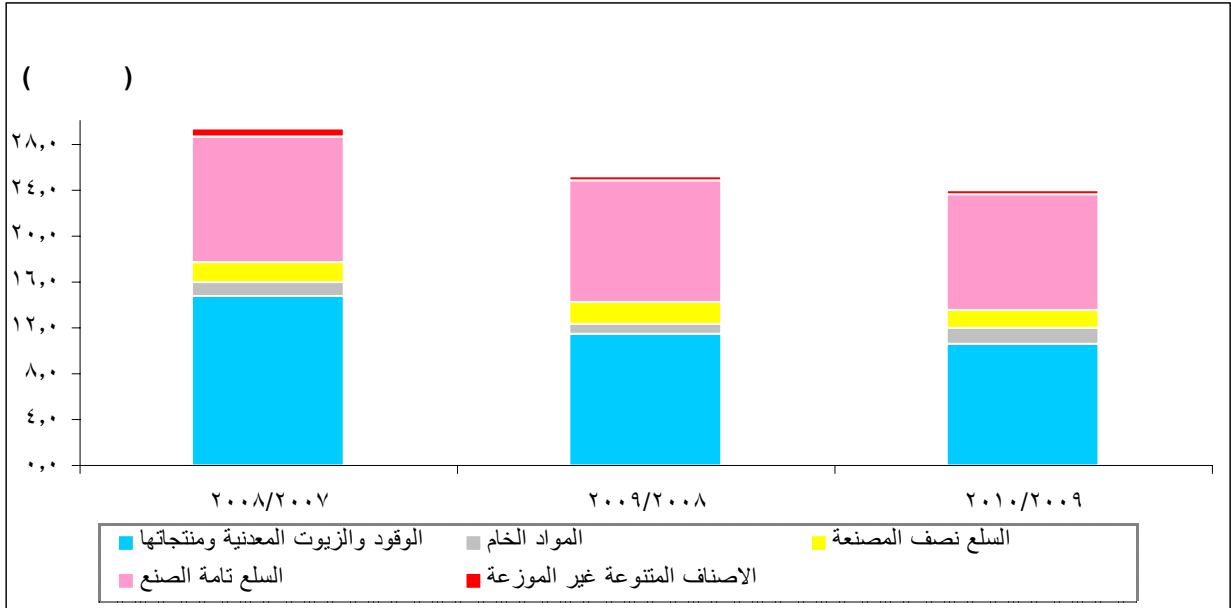
كما تراجعت أيضا المدفوعات عن الواردات بمعدل ٢,٧٪ لتبلغ نحو ٤٩,٠ مليار دولار (٢٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٢٦,٧٪) حيث انخفضت مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها بمعدل ٢٢,١٪ ، ومجموعة المواد الخام بمعدل ١٤,٢٪ ، ومجموعة السلع الاستثمارية بمعدل ٢,٤٪ ، ومجموعة السلع الوسيطة بمعدل ٢,٣٪، هذا في حين ارتفعت المدفوعات عن الواردات من السلع الاستهلاكية بمعدل ٢٧,٦٪.

وقد أدى ذلك إلى انخفاض عجز الميزان التجاري بمعدل ٠,٢٪ ليبلغ نحو ٢٥,١ مليار دولار مقابل ٢٥,٢ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة، وانخفضت نسبة تغطية حصيللة الصادرات السلعية إلى المدفوعات عن الواردات السلعية إلي ٤٨,٧٪ مقابل ٥٠,٠٪.

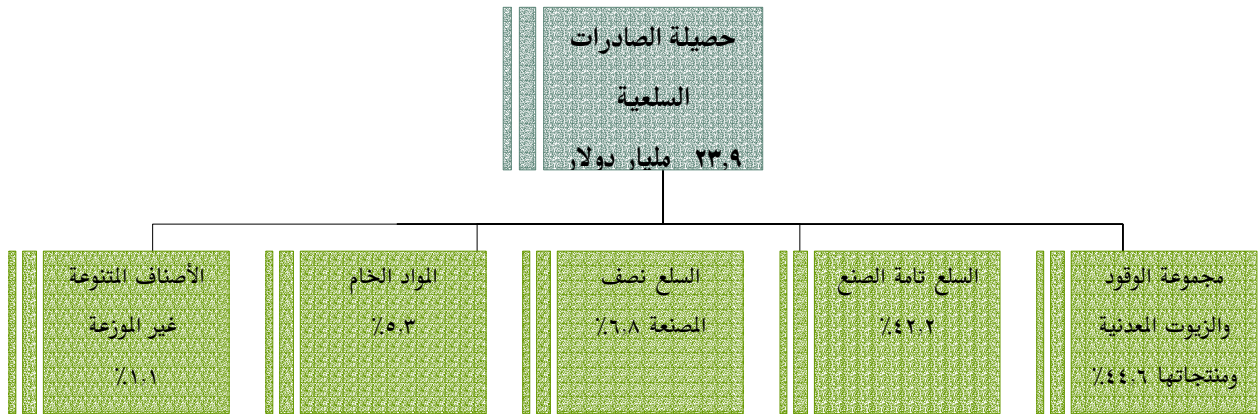
**١/١/٤/٤ - التوزيع السلعي للصادرات**

بلغت حصيللة الصادرات السلعية^{*} نحو ٢٣,٩ مليار دولار بمعدل تراجع بلغ ٥,١٪، خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ وذلك لانخفاض الصادرات من مجموعات السلع نصف المصنعة بمعدل ١٤,٩٪ ، والوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها بمعدل ٦,٤٪، والسلع تامة الصنع بمعدل ٤,٦٪، هذا في حين ارتفعت الصادرات من المواد الخام بمعدل ٣٨,٣٪.

* تقدر حصيللة الصادرات على أساس (فوب) حيث يتم تقييمها عند الحدود الجمركية للاقتصاد المصري أي أنها لا تشمل مصاريف الشحن والنولون والتأمين، وتتضمن صادرات المناطق الحرة إلي العالم الخارجي



مساهمة المجموعات السلعية في حصيلة الصادرات السلعية



وفيما يلي عرض تفصيلي لحصيلة الصادرات السلعية وفقا لمجموعات السلع الرئيسية:

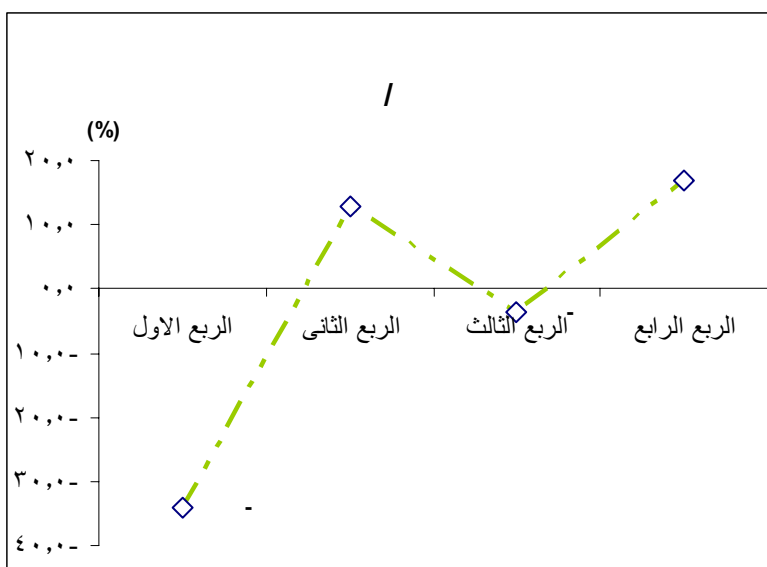
تراجعت صادرات مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها بمعدل ٦,٤٪ لتقتصر علي نحو ١٠,٦ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقابل ١١,٤ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد بلغ نصيب القطاع العام ٩٤,٠٪ من اجمالي صادرات المجموعة، يليه القطاع الاستثماري بنسبة ٣,٢٪، ثم القطاع الخاص بنسبة ٢,٨٪.

كما تراجعت أيضا صادرات السلع تامة الصنع بمعدل ٤,٦٪ لتصل الي نحو ١٠,١ مليار دولار، مقابل ١٠,٦ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة، لانخفاض الصادرات من معظم السلع، ذلك بالإضافة الي استمرار حظر تصدير الاسمنت الرمادي (قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٠٤ لسنة ٢٠٠٩) وقد بلغ نصيب القطاع الخاص ٨٦,٥٪ من اجمالي صادرات المجموعة، يليه القطاع الاستثماري بنسبة ٨,٦٪، ثم القطاع العام بنسبة ٤,٩٪. وتمثلت أهم الصادرات في الأسمدة، والملابس الجاهزة، والمصنوعات من الحديد والصلب، والمنسوجات القطنية، والمحضرات الغذائية المنوعة، ومنتجات الصيدلة، والمصنوعات من الألومنيوم، والسيارات والجرارات والدراجات، والأصناف المصنوعة من المعادن العادية.

هذا بينما اقتصرت صادرات سلع نصف المصنعة خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ علي نحو ١,٦ مليار دولار، مقابل ١,٩ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد بلغ نصيب القطاع الخاص منها ٧٩,٦٪، يليه القطاع الاستثماري بنسبة ١٧,٠٪، ثم القطاع العام بنسبة ٣,٤٪. وتمثلت أهم الصادرات في المنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والحديد الزهر والحديد المدرفل، واللدائن ومصنوعاتها، وغزل القطن، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها، والكربون.

هذا في حين ارتفعت صادرات مجموعة المواد الخام لتبلغ نحو ١,٣ مليار دولار خلال سنة العرض، مقابل ٠,٩ مليار دولار خلال سنة المقارنة. وقد بلغ نصيب القطاع الخاص ٨٤,٩٪ من اجمالي صادرات المجموعة، يليه القطاع الاستثماري بنسبة ٨,١٪، ثم القطاع العام بنسبة ٧,٠٪. وتمثلت أهم الصادرات في الفواكه والاثمار الصالحة للأكل، وخضر ونباتات وجذور ودرنات غذائية، والقطن، والحبوب والاثمار الزيتية والنباتات للصناعة، والبطاطس، والنباتات الطبية.

ومن الجدير بالذكر أن معدلات نمو الصادرات بصورة ربع سنوية انخفضت خلال الربع الأول من

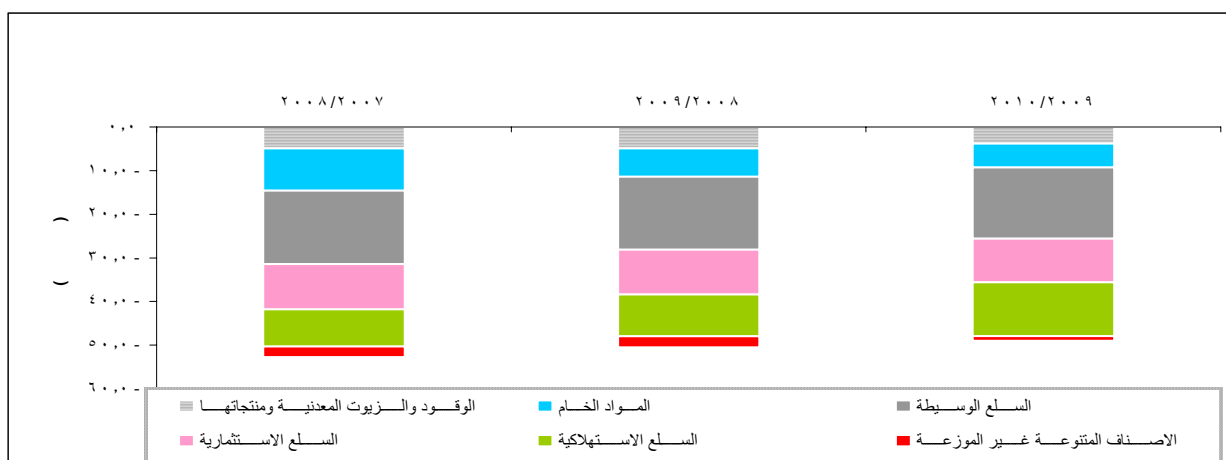


العام المالي الحالي بمعدل بلغ ٣٤,٠٪ مقارنة بالربع المناظر من السنة المالية السابقة (ويرجع ذلك إلي انخفاض مجموعة الوقود والزيوت المعدنية بمعدل ٤١,٠٪) أما بالنسبة للربع الثاني فقد ارتفعت حصيله الصادرات بمعدل ١٢,٨٪، ثم تراجعت بمعدل ٣,٧٪ خلال الربع الثالث، وفي الربع الرابع من هذا العام ارتفعت حصيله الصادرات بمعدل ١٦,٨٪. ويرجع التذبذب الكبير في معدلات تغير الصادرات

في الأساس إلى التذبذب الكبير في الأسعار العالمية للبترول خلال تلك الفترة.

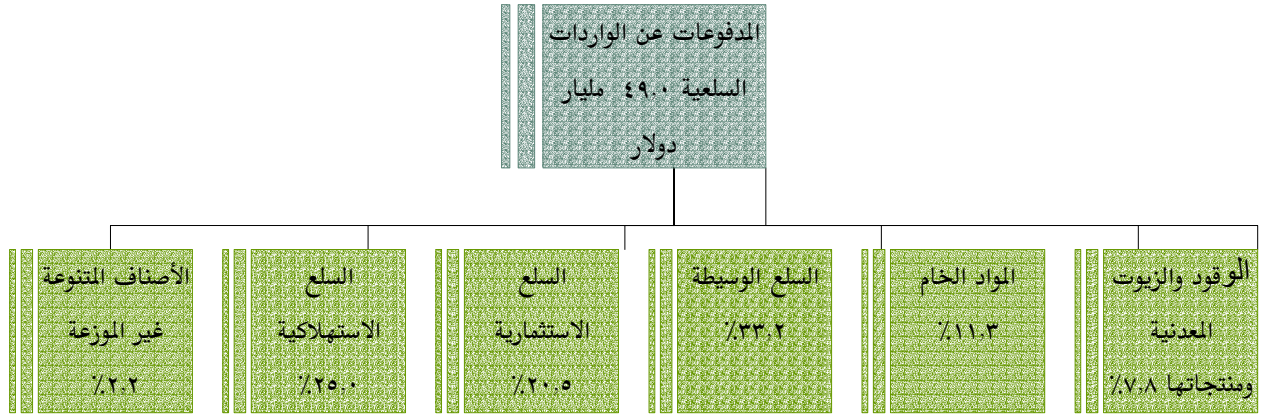
٢/١/٤/٤ - التوزيع السلعي للواردات

تراجعت المدفوعات عن الواردات* السلعية بمعدل ٢,٧٪ لتبلغ نحو ٤٩,٠ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقابل ٥٠,٣ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة، وذلك نتيجة لتراجع كافة مجموعاتها باستثناء مجموعة السلع الاستهلاكية، فقد انخفضت الواردات من مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها بمعدل ٢٢,١٪، ومجموعة المواد الخام بمعدل ١٤,٢٪، ومجموعة السلع الاستثمارية بمعدل ٢,٤٪، ومجموعة السلع الوسيطة بمعدل ٢,٣٪، بينما ارتفعت المدفوعات عن الواردات من السلع الاستهلاكية بمعدل ٢٧,٦٪.



* تقدر المدفوعات عن الواردات السلعية على أساس (سيف) أي تشمل مصاريف الشحن والنولون والتأمين، وتتضمن واردات المناطق الحرة من العالم الخارجي

مساهمة المجموعات السلعية في المدفوعات عن الواردات



وفيما يلي عرض تفصيلي للمدفوعات عن الواردات وفقا لمجموعات السلع الرئيسية.

تراجعت الواردات من مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها بمعدل ٢٢,١٪ لتقتصر علي ٣,٨ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ - مثلت المنتجات البترولية ٨٦,٠٪ منها - ، مقابل ٤,٩ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة.

وقد بلغ نصيب القطاع العام ٦٧,٢٪ من اجمالي واردات المجموعة ، يليه القطاع الخاص بنسبة ٢٣,٩٪ ، ثم القطاع الاستثماري بنسبة ٨,٩٪.

كما انخفضت المدفوعات عن واردات مجموعة المواد الخام بمعدل ١٤,٢٪ لتقتصر علي نحو ٥,٥ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل ٦,٥ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة.

وقد بلغ نصيب القطاع الخاص ٤٩,٥٪ من اجمالي واردات المجموعة ، يليه القطاع العام بنسبة ٣١,١٪ ، ثم القطاع الاستثماري بنسبة ١٩,٤٪. تمثلت أهم الواردات في البترول الخام ، والقمح ، والتبغ ، والذرة ، والحبوب والأثمار الزيتية ، وخامات الحديد.

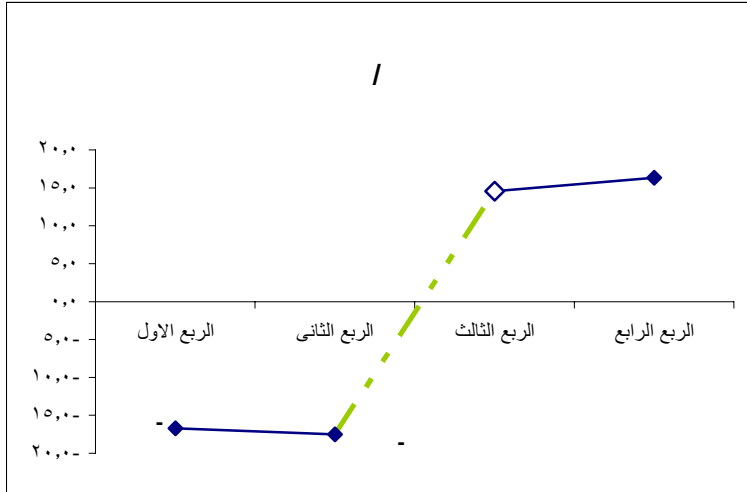
وانخفضت قيمة الواردات من السلع الوسيطة بمعدل ٢,٣٪ لتقتصر علي نحو ١٦,٣ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل ١٦,٧ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد بلغ نصيب القطاع الخاص ٨٥,٤٪ من اجمالي واردات المجموعة ، يليه القطاع الاستثماري بنسبة ٨,٢٪ ، ثم القطاع العام بنسبة ٦,٤٪. وتمثلت أهم الواردات في المصنوعات من الحديد والصلب ، وأجزاء ولوازم السيارات ، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية ، واللدائن ومصنوعاتها ، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها ، والورق والورق المقوى والمصنوعات الورقية ، والخشب ومصنوعاته.

كما تراجعت أيضا المدفوعات عن الواردات من السلع الاستثمارية بمعدل ٢,٤٪ لتقتصر علي نحو ١٠,٠ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقابل ١٠,٣ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد بلغ نصيب القطاع الخاص ٧٦,٠٪ من اجمالي واردات المجموعة ، يليه القطاع العام بنسبة ١٤,٢٪ ، ثم القطاع الاستثماري بنسبة ٩,٨٪. وتمثلت أهم الواردات في الروافع والبلدوزارات وأجزائها ، والحاسبات الآلية ، والمضخات والمراوح وأجزائها ، والأجهزة الكهربائية للهاتف والتلغراف ، والمحركات والمولدات والمحولات الكهربائية ، وأجهزة البصريات ولوازمها للتصوير السينمائي والطب والجراحة.

هذا بينما ارتفعت الواردات من السلع الاستهلاكية بمعدل ٢٧,٦٪ لتبلغ نحو ١٢,٢ مليار دولار مقابل ٩,٦ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة ، انعكاسا لزيادة الواردات في كل من السلع المعمرة بمعدل ٦٣,٥٪ لتصل إلي نحو ٣,٣ مليار دولار ، والسلع غير المعمرة بمعدل ١٧,٩٪ لتبلغ ٨,٩ مليار دولار ، الأمر الذي قد يرجع لانخفاض الأسعار العالمية للعديد من المنتجات مما دفع المستوردين إلي زيادة الكميات المستوردة من تلك السلع للاستفادة من تراجع أسعارها. وقد بلغ نصيب القطاع الخاص ٨٦,٥٪ من اجمالي واردات المجموعة ، يليه القطاع العام بنسبة ٧,٤٪ ، ثم القطاع الاستثماري بنسبة ٦,١٪.

وتمثلت أهم الواردات من السلع المعمرة في سيارات ركوب الأشخاص، والأجهزة الآلية الكهربائية للاستعمال المنزلي ذات محرك كهربائي، و الثلاجات والمجمدات الكهربائية للاستعمال المنزلي، وتمثلت أهم الواردات من السلع غير المعمرة في منتجات الصيدلة، والمحضرات الغذائية المنوعة، والملابس الجاهزة، واللحوم، والمنسوجات القطنية، والألبان، والخضر والنباتات والجذور ودرنات غذائية، والأسماك .

وبالنسبة لمعدلات نمو المدفوعات عن الواردات الربع سنوية نلاحظ ما يلي:
انخفاض المدفوعات عن الواردات خلال الربع الأول من العام المالي الحالي بمعدل بلغ ١٦,٧٪.



مقارنة بالربع المناظر من السنة المالية السابقة، واستمر الانخفاض في الربع الثاني من العام حيث بلغ معدل الانخفاض ١٧,٥٪، بينما ارتفعت المدفوعات عن الواردات بمعدل بلغ ١٤,٦٪ خلال الربع الثالث (يرجع إلي ارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية خاصة السلع المعمرة (٦٨,٠٪ منها) مقارنة بالربع المقابل) ، وفي الربع الرابع من هذا العام ارتفعت أيضا المدفوعات عن الواردات بمعدل ١٦,٣٪.

٣/١/٤/٤- التوزيع القطاعي لحجم التجارة الخارجية:

تزايد دور القطاع الخاص في مجال التجارة الخارجية حيث بلغت نسبة تعاملاته نحو ٦٤,٧٪ من إجمالي حجم التبادل التجاري مقابل ٦٠,١٪ خلال السنة المالية السابقة، يليه القطاع العام بنسبة ٢٧,٠٪ مقابل ٣٠,٣٪، ثم القطاع الاستثماري بنسبة ٨,٣٪ مقابل ٩,٦٪.

وفيما يلي عرض لأهم صادرات وواردات القطاعات المختلفة:-

أ- القطاع الخاص:

ارتفع حجم التبادل التجاري للقطاع الخاص بمعدل ٣,٩٪ ليبلغ نحو ٤٧,١ مليار دولار، نتيجة لارتفاع كل من الصادرات والواردات، حيث ارتفعت حصيللة الصادرات بمعدل طفيف بلغ نحو ٠,٨٪ لتسجل ١١,٤ مليار دولار (٤٧,٧٪ من إجمالي حصيللة الصادرات) مقابل ١١,٣ مليار دولار (مثلت السلع تامة الصنع ٧٦,٥٪ من إجمالي صادرات هذا القطاع)، والواردات بمعدل ٥,٠٪ لتبلغ نحو ٣٥,٨ مليار دولار مقابل ٣٤,١ مليار دولار (مثلت مجموعة السلع الوسيطة ٣٨,٨٪، والسلع الاستهلاكية ٢٩,٦٪ من إجمالي واردات هذا القطاع).

وتمثلت أهم الصادرات في الملابس الجاهزة، ومصنوعات من حديد وصلب، والمحضرات الغذائية المنوعة، والأسمدة، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والمنسوجات القطنية، ومنتجات الصيدلة، والحديد الزهر والمنتجات نصف الجاهزة والحديد المدرفل، والسيارات والجرارات والدراجات. تمثلت أهم الواردات في مصنوعات من حديد وصلب، ومنتجات صيدلية، وأجزاء ولوازم السيارات وقطع غيارها، ومنتجات كيماوية عضوية وغير عضوية، ولدائن ومصنوعاتها، وسيارات ركوب الأشخاص، وورق و ورق مقوى ومصنوعات ورقية، وحاسبات آلية، والخشب ومصنوعاته، وروافع وبلدوزارات وأجزائها، وقمح.

ب-القطاع العام:

تراجع حجم التبادل التجاري للقطاع العام بمعدل ١٤,٠٪ ليبلغ نحو ١٩,٧ مليار دولار، وذلك نتيجة لتراجع كل من حصة صادرات القطاع العام بمعدل ١,٨٪ لتبلغ ١٠,٩ مليار دولار مقابل ١١,١ مليار دولار (مثلت مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها ٩١,٦٪ من إجمالي صادرات هذا القطاع) ، وواردات القطاع العام بمعدل ٢٥,٥٪ لتبلغ ٨,٨ مليار دولار مقابل ١١,٨ مليار دولار (مثلت مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها ٢٩,٣٪، والمواد الخام ١٩,٧٪ من إجمالي واردات هذا القطاع).

وتمثلت أهم الصادرات في البترول الخام ومنتجاته ، ومصنوعات من الألومنيوم، وأسمدة ، والألومنيوم غير المخلوط، والقطن ، وصابون ومحضرات غسيل وشموع اصطناعية، وتبغ وأبدال تبغ مصنعة ، ومنسوجات قطنية، والفحم بأنواعه، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية ، والمصنوعات من الحديد والصلب. وتمثلت أهم الواردات في البترول الخام ومنتجاته، والقمح، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها، ومحركات ومولدات ومحولات كهربائية وأجزاءها، ومنتجات الصيدلة، والمضخات والمراوح، والتبغ، وأجهزة بصريات ولوازمها للتصوير السينمائي للطب وللجراحة.

ج-القطاع الاستثماري:

تراجع حجم التبادل التجاري للقطاع الاستثماري بمعدل ١٦,٨٪ ليبلغ نحو ٦,١ مليار دولار ، وذلك نتيجة لتراجع كل من حصة صادرات القطاع الاستثماري بمعدل ٤٢,٧٪ لتبلغ ١,٦ مليار دولار مقابل ٢,٨ مليار دولار، (مثلت مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ٢١,٣٪ ، ومجموعة السلع تامة الصنع ٥٤,٧٪ من إجمالي صادرات هذا القطاع) ، وواردات القطاع الاستثماري بمعدل ١,٠٪ لتبلغ ٤,٥ مليار دولار (مثلت مجموعة السلع الوسيطة ٢٩,٨٪ ، ومجموعة المواد الخام ٢٤,٠٪ من إجمالي واردات هذا القطاع).

وتمثلت أهم الصادرات في المنتجات البترولية، ، والأسمدة، والملابس الجاهزة، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية ، والمنسوجات القطنية، والحديد الزهر والمنتجات نصف الجاهزة والحديد المدرفل، والسجاد وأغطية الأرضيات، والمصنوعات من الحديد والصلب، ومنتجات من خزف، وقطن.

وتمثلت أهم الواردات في البترول الخام، ومضخات ومراوح وأجزاءها، وشحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية ومنتجاتها، وأجزاء ولوازم السيارات وقطع غيارها ، والمنتجات البترولية، ومصنوعات من حديد وصلب، وروافع وبلدوزارات وأجزاءها، ومنتجات صيدلية، ومحضرات غذائية متنوعة.

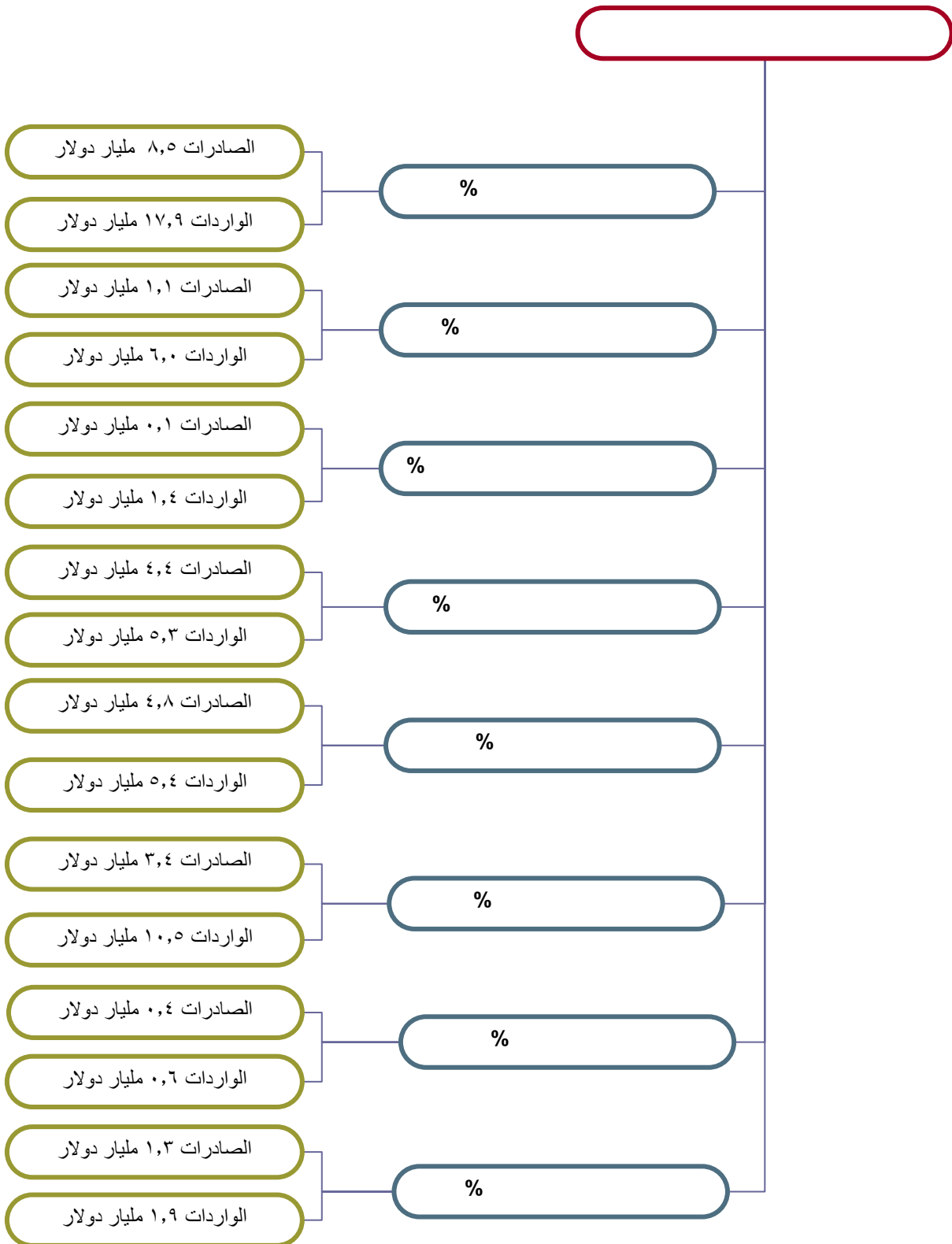
٤/١/٤- التوزيع الجغرافي للمعاملات السلعية:

تراجع حجم التبادل التجاري بين مصر والعالم الخارجي ليقصر علي ٧٢,٩ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، كما سبق الإشارة، بمعدل انخفاض بلغ ٣,٥٪، حيث تراجع حجم التبادل التجاري بين مصر وكافة التكتلات من الشركاء التجاريين فيما عدا مجموعات الدول العربية، والدول الأوروبية الأخرى ، والدول الآسيوية.

وبالنسبة لحصيلة الصادرات السلعية، فقد جاءت دول الاتحاد الأوروبي في المركز الأول بنسبة ٣٥,٥٪ من إجمالي الصادرات، يليها الدول العربية بنسبة ١٩,٩٪ ، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٨,٥٪ .

وبالنسبة للمدفوعات عن الواردات السلعية، فقد جاءت دول الاتحاد الأوروبي في المركز الأول أيضا بنسبة ٣٦,٥٪ من إجمالي الواردات خلال سنة العرض، يليها الدول الآسيوية بنسبة ٢١,٥٪ ، ثم الدول الأوروبية الاخرى ١٢,٣٪.

ويوضح الشكل التالي التوزيع الجغرافي لحجم التجارة الخارجية بين مصر ومجموعات الدول المختلفة.



٥/١/٤/٤- مساهمة بعض أنواع السلع في إجمالي حجم التجارة الخارجية

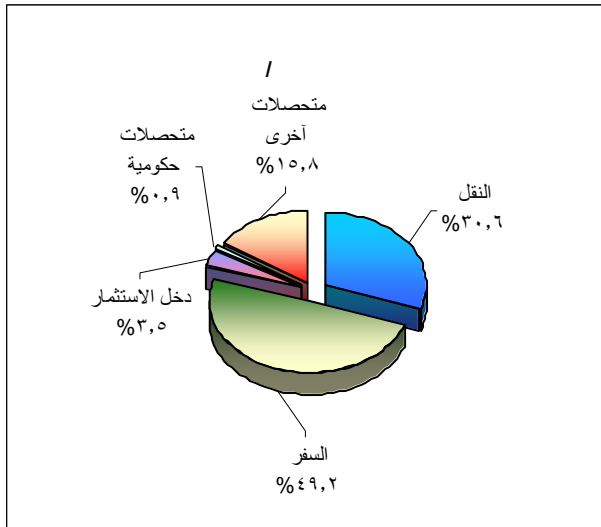
ارتفع حجم التبادل التجاري لكافة المجموعات السلعية فيما عدا مجموعة البترول الخام



الصادرات) بمعدل زيادة ٢٢,٩٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة، بينما بلغت الواردات من تلك المجموعة نحو ٦,٨ مليار دولار (بنسبة ١٣,٩٪ من إجمالي الواردات) بمعدل زيادة ١٥,١٪ عن السنة المالية السابقة.

٢/٤/٤ – ميزان الخدمات والتحويلات

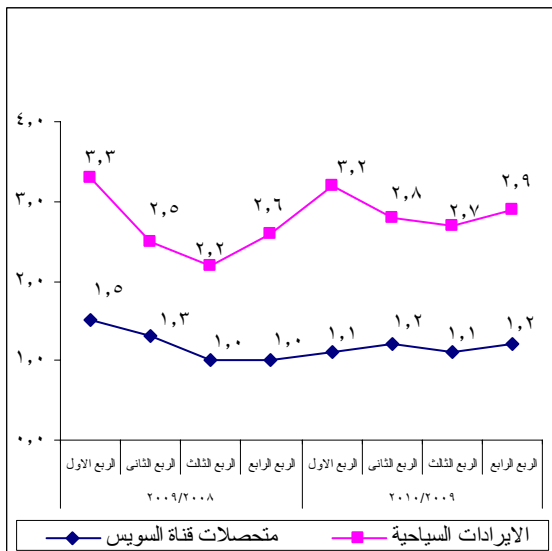
تراجع فائض الميزان الخدمي خلال سنة العرض بمعدل ١٧,٣٪ ليقصر على نحو ١٠,٣ مليار دولار (مقابل ١٢,٥ مليار دولار) انعكاسا للاتي:



– تراجع المتحصلات الخدمية بمعدل ١,٠٪ لتقتصر على نحو ٢٣,٦ مليار دولار (مقابل ٢٣,٨ مليار دولار) لانخفاض معظم بنودها وأهمها:

– متحصلات دخل الاستثمار بمعدل ٥٧,٢٪، لتسجل نحو ٨٢٩,٠ مليون دولار (مقابل ١,٩ مليار دولار) انعكاسا لتراجع الفوائد على الودائع بالخارج (سواء تخص الجهاز المصرفي أو ودائع مقيمين بخلاف الجهاز المصرفي)، وكذا دخل الاستثمارات المالية (الحافظة).

– متحصلات النقل بمعدل ٣,٥٪، لتسجل ٧,٢ مليار دولار (مقابل ٧,٥ مليار دولار)، لتراجع حصيلة رسوم المرور في قناة السويس بمعدل ٤,٣٪، بسبب انخفاض عدد السفن العابرة والحمولة الصافية.



وتجدر الإشارة إلى انه بمقارنه معدلات التغيير في بيانات إيرادات قناة السويس ربع السنوية خلال سنة العرض بسنة المقارنة أظهرت بوادر تحسن. فبعد أن كان معدل التراجع قد بلغ ٢٤,٠٪ خلال الربع الأول تحسن ليقصر على ٨,٣٪ خلال الربع الثاني، ثم تحول خلال الربع الثالث إلى معدل ارتفاع بلغ ١٥,٠٪، وفي الربع الرابع ١٠,١٪.

– المتحصلات الحكومية بمعدل ١٣,٨٪، لتراجع مصروفات السفارات الأجنبية في مصر.

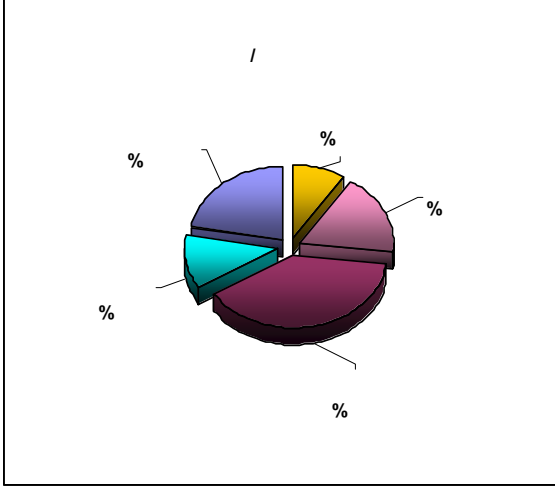
– بينما سجلت متحصلات السفر (الإيرادات السياحية)* ارتفاعا بمعدل ١٠,٥٪ لتصل إلى نحو ١١,٦ مليار دولار (مقابل ١٠,٥ مليار دولار)، لارتفاع عدد الليالي السياحية إلى ١٣٦,٤ مليون ليلة خلال سنة العرض (مقابل ١٢٣,٤ مليون ليلة).

وتجدر الإشارة إلى انه بمقارنة معدلات التغيير ربع السنوية للإيرادات السياحية خلال سنة العرض بسنة المقارنة أظهرت تحسنا ملحوظا، حيث تحولت من معدل تراجع ١,٦٪ خلال الربع الأول، إلى معدل نمو خلال الربع الثاني والثالث والرابع ١٣,٠٪، ٢٤,٢٪، ١٢,٠٪ على التوالي.

– كما ارتفعت المتحصلات الخدمية الأخرى بمعدل ١,٨٪ لتسجل نحو ٣,٧ مليار دولار، لزيادة المتحصلات غير المنظورة للهيئة العامة للبتترول.

* تحسب على أساس عدد الليالي السياحية للمغادرين مضروبا في متوسط إنفاق السائح في الليلة الواحدة.

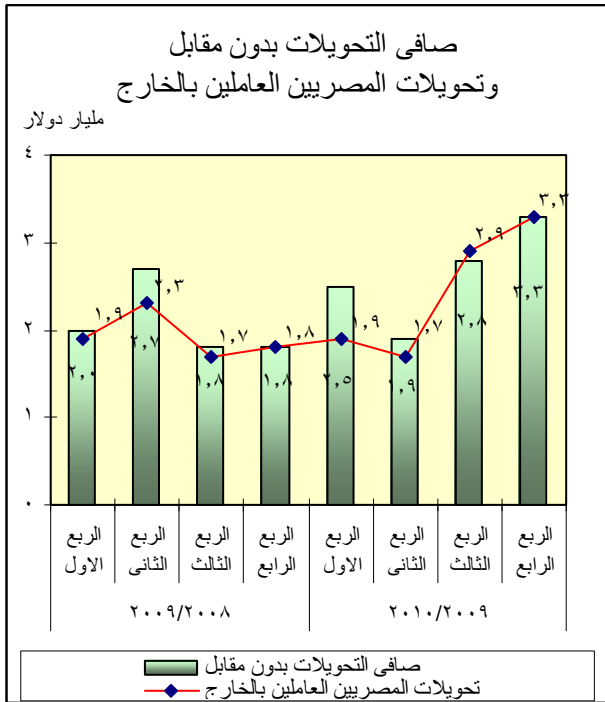
- ارتفاع المدفوعات الخدمية بمعدل ١٧,٠٪ لتصل الى نحو ١٣,٢ مليار دولار (مقابل ١١,٣ مليار دولار)، انعكاسا لما يلي :-



- ارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار الى نحو ٥,٢ مليار دولار، مقابل ١,٨ مليار دولار، لارتفاع تحويلات أرباح الشركات الأجنبية العاملة في مصر وخاصة شركات البترول.

- ارتفاع المصروفات الحكومية بمعدل ٢٩,٨٪، لتسجل ١,٥ مليار دولار (مقابل ١,٢ مليار دولار) لارتفاع المصاريف الحكومية الأخرى، وكذا مرتبات ونفقات موظفي الحكومة المنتدبين للعمل بالخارج.

- هذا في حين انخفضت المدفوعات الخدمية الأخرى بمعدل ٢٨,٤٪ لتسجل ٢,٩ مليار دولار (مقابل ٤,١ مليار دولار)، لتراجع المبالغ المحولة للخارج بواسطة الشركات الأجنبية والمصرية (بترولية وغير بترولية)، وكذا مدفوعات خدمات الاتصالات.



- انخفاض مدفوعات النقل بمعدل ١٧,٦٪، لتسجل ١,٢ مليار دولار، لانخفاض المبالغ المحولة بواسطة شركات الملاحة المصرية، ومدفوعات خط أنابيب سوميد، ومدفوعات شركات الطيران الأجنبية.

- انخفاض مدفوعات السفر بمعدل ١٥,٠٪ لتقتصر على ٢,٣ مليار دولار، لانخفاض مصاريف السياحة والعلاج بالخارج وكذا مدفوعات الفيزا كارد، ومدفوعات شركات السياحة والفنادق للخارج.

- أما صافي التحويلات بدون مقابل، فقد ارتفع بمعدل ٢٦,٩٪ ليصل الى ١٠,٥ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ (مقابل ٨,٢ مليار دولار) ويعزى ذلك الى :-

- ارتفاع صافي التحويلات الخاصة بمعدل ٢٤,٦٪ لتصل الى ٩,٥ مليار دولار (أهمها تحويلات المصريين العاملين بالخارج التي زادت بمعدل ٢٥,٠٪).

- ارتفاع صافي التحويلات الرسمية لتسجل ٩٥٤,٠ مليون دولار مقابل ٦١٤,٣ مليون دولار، لزيادة المنح والهبات النقدية الواردة الى الحكومة المصرية.

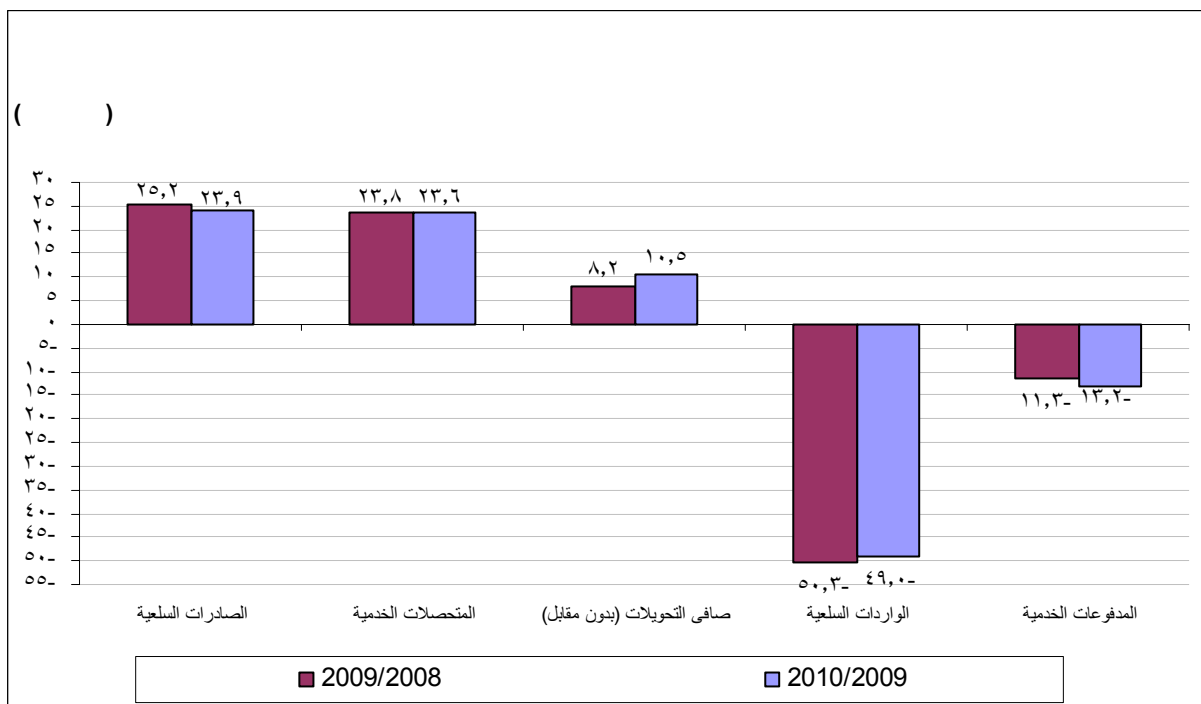
صافي التحويلات الجارية بدون مقابل

(مليون دولار)

التغيير %	القيمة	السنة المالية		
		٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	
٢٦,٩	٢٢١٦,٨	١٠٤٦٣,٤	٨٢٤٦,٦	صافي التحويلات الجارية
٥٥,٣	٣٣٩,٧	٩٥٤,٠	٦١٤,٣	١- التحويلات الرسمية (صافي)
٥٠,٣	١٨٨,٥	٥٦٣,٦	٣٧٥,١	- منح نقدية للداخل
٥١,٢	١٦٢,٢	٤٧٩,٣	٣١٧,١	- منح أخرى للداخل
١٤,١	١١,٠-	٨٨,٩-	٧٧,٩-	- تحويلات رسمية للخارج (-)
٢٤,٦	١٨٧٧,١	٩٥٠٩,٤	٧٦٣٢,٣	٢- التحويلات الخاصة (صافي)
٢٥,٠	١٩٤٧,٧	٩٧٥٣,٤	٧٨٠٥,٧	- تحويلات العاملين بالخارج
١٠,٥-	٧,٥-	٦٤,٠	٧١,٥	- تحويلات أخرى
٢٥,٧	٦٣,٠-	٣٠٨,٠-	٢٤٥,٠-	- تحويلات خاصة للخارج (-)

وقد أسفرت التطورات السابقة في عناصر ميزان المعاملات الجارية خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ عن تحسن طفيف بالعجز حيث بلغ ٤,٣ مليار دولار (مقابل ٤,٤ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة)، وذلك محصلة لارتفاع المتحصلات الجارية بمقدار ٦٨٢,٦ مليون دولار بمعدل ١,٢٪ لتصل الى نحو ٥٧,٩ مليار دولار (مقابل نحو ٥٧,٢ مليار دولار)، وارتفاع المدفوعات الجارية بنحو ٥٧٥,٩ مليون دولار بمعدل ٠,٩٪ لتصل الى نحو ٦٢,٢ مليار دولار (مقابل نحو ٦١,٦ مليار دولار).

ويوضح الشكل التالي المتحصلات والمدفوعات الجارية خلال سنة العرض والسنة المالية السابقة.

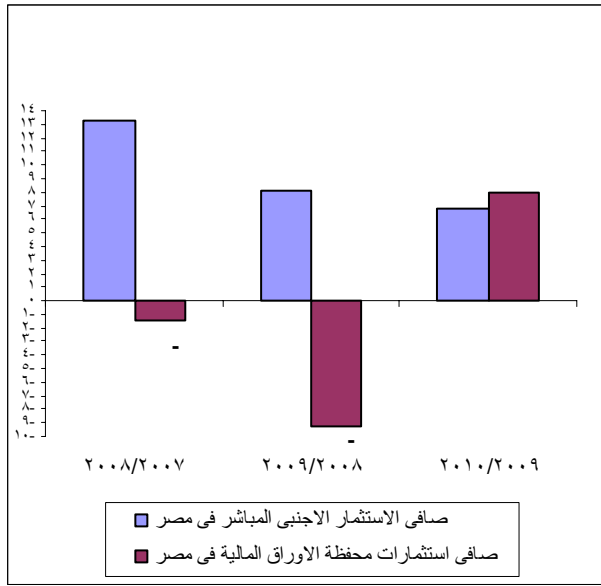


٤/٤-٣ الميزان الرأسمالي والمالي

أسفرت المعاملات الرأسمالية والمالية بميزان المدفوعات خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ عن زيادة في صافي التدفق للداخل ليبلغ نحو ٨,٣ مليار دولار، مقابل ٢,٣ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة، وذلك محصلة للتطورات التالية:

١- تحول الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية في مصر* خلال سنة العرض الى صافي تدفق للداخل بلغ ٧,٩ مليار دولار (من صافي تدفق للخارج مقداره ٩,٢ مليار دولار خلال سنة المقارنة). وقد تمثلت في صافي تعاملات الأجانب في آذون الخزانة المصرية نحو ٥,٠ مليار دولار، وفي صافي الأسهم نحو ١,٥ مليار دولار. وفي صافي التعاملات على السندات والصكوك المصرية الأخرى نحو ١,٤ مليار دولار.

٢- سجل الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر** صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٦,٨ مليار دولار خلال سنة العرض، مقابل ٨,١ مليار دولار بمعدل تراجع قدره ١٦,٧٪، وذلك محصلة لما يلي:



- تراجع صافي الاستثمارات المباشرة لقطاع البترول الى نحو ٣,٦ مليار دولار مقابل ٥,٤ مليار دولار.
- تراجع حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية محلية لغير المقيمين لتقتصر على ١٧٣,١ مليون دولار مقابل ٣٠٣,٥ مليون دولار.
- ارتفاع صافي الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها الى نحو ٢,٧ مليار دولار خلال سنة العرض (مقابل ٢,٣ مليار دولار خلال سنة المقارنة).

- ويوضح الجدول التالي التوزيع القطاعي ونسبة مساهمة كل قطاع في اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر.

قطاع النشاط	السنة المالية			
	المساهمة (%)	٢٠١٠/٢٠٠٩	المساهمة (%)	٢٠٠٩/٢٠٠٨
اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر (FDI) للداخل	١٠٠,٠	١١٠٠٨,١	١٠٠,٠	١٢٨٣٦,١
صناعي	٤,١	٤٥٦,٣	٦,٦	٨٥١,٩
زراعي	٢,٤	٢٦١,٦	٠,٦	٧٦,٣
انشائي	٢,٨	٣٠٣,٨	١,٨	٢٢٥,٥
تمويلي	٧,٩	٨٧٣,٩	٣,٤	٤٤٠,٧
خدمي	٣,٥	٣٨٢,٦	٢,٢	٢٨٢,٥
سياحي	٢,٢	٢٤٦,٩	٠,٩	١٢١,٧
اتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٠,٦	٦٢,٨	٥,٧	٧٢٧,٣
عقارى	٢,٨	٣٠٥,٣	١,١	١٣٨,٤
البترول	٦٨,٨	٧٥٧٧,٤	٧٥,٣	٩٦٦٦,٦
غير موزع	٤,٩	٥٣٧,٥	٢,٤	٣٠٥,٢

* تمثل صافي تعاملات الأجانب في كل من الأوراق المالية، والسندات والصكوك المصرية.

** يمثل الاستثمار الاجنبي المباشر تملك المستثمر الاجنبي لنسبة ١٠٪ أو أكثر من رأس مال الكيان الاقتصادي المقيم، أو أن يتمتع بصوت فعال في ادارته. وفي مصر يتم الاعتماد على نسبة ١٠٪ أو أكثر من رأس المال.

٣- حققت الأصول والخصوم الأخرى (والتي تتمثل في التغيير في كل من الأصول والخصوم الأجنبية للبنوك، والأصول الأجنبية غير الاحتياطية والخصوم الأجنبية للبنك المركزي، والمقابل لبعض البنود المدرجة في الحساب الجاري) صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٧,١ مليار دولار، مقابل صافي تدفق للداخل بلغ ٣,٩ مليار دولار.

٤- أسفرت القروض والتسهيلات متوسطة وطويلة الأجل عن صافي سداد بلغ نحو ٥٦٢,٥ مليون دولار (مقابل ٣٠٧,٧ مليون دولار)، وذلك محصلة لتراجع إجمالي المستخدم ليسجل ١,٣ مليار دولار (مقابل ٢,١ مليار دولار)، وتراجع إجمالي المسدد ليسجل ١,٨ مليار دولار (مقابل ٢,٤ مليار دولار).

٥/٤ - قطاع الخدمات المالية غير المصرفية*

بدأت الهيئة العامة للرقابة المالية اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٩ ممارسة مهامها في الإشراف على أنشطة سوق رأس المال ، التأمين ، التمويل العقاري ، التأجير التمويلي ، والتخصيم والتوريق. وقد تم إنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ، لتحل محل الهيئة العامة لسوق المال ، والهيئة العامة لشئون التمويل العقاري ، والهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، في تطبيق أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ، وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، وقانون الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ ، وقانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ، كما تحل محل تلك الهيئات فيما تختص به في أية قوانين وقرارات أخرى.

وعملاً على تنشيط التعامل في سوق الأوراق المالية ، خاصة سوق السندات ، صدر خلال السنة المالية قرارا وزير الإستثمار رقما (١ ، ٦٤) لسنة ٢٠١٠ بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ . واستهدفت التعديلات تطوير وتعميق وتنشيط سوق السندات المصري من خلال تبسيط إجراءات إصدارات السندات من قبل الشركات والأشخاص الاعتبارية ، خاصة الإصدارات متوسطة وطويلة الأجل ، مع الحفاظ على مستوى مرتفع من إفصاح الشركات والجهات الاعتبارية عن تدفقاتها النقدية ونسب السيولة والربحية المتوقعة لها . كما استهدفت التعديلات تنظيم إصدارات السندات من الشخصيات الاعتبارية ، وتبسيط إجراءات إصدار السندات على دفعات على ألا تتجاوز الفترة التي تصدر خلالها الدفعات مدة سنة من تاريخ موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية على الإصدار الإجمالي .

١/٥/٤ - سوق الأوراق المالية

أقرت الهيئة العامة للرقابة المالية خلال سنة التقرير مجموعة من القرارات لتنشيط وتطوير سوق الأوراق المالية ، تتمثل أهمها في إستبدال قيمة الضمان المطلوب إيداعه نقدا للتعامل على الأسهم في ذات الجلسة والمقرر بمبلغ خمسة ملايين جنيها مصريا ، باصدار خطاب ضمان مصرفي بذات القيمة ، مما يسهم في زيادة السيولة بالسوق . ولتنظيم سوق التداول خارج المقصورة ، تم تحديد يومي الإثنين والأربعاء من كل اسبوع للتداول خارج المقصورة ، وذلك بعد جلسة التداول على الأوراق المالية المقيدة بالبورصة ولمدة نصف ساعة بحيث يتم تسوية تلك التعاملات في اليوم الثالث للتداول . كما أصدرت الهيئة القرار رقم (٧١) لسنة ٢٠٠٩ والذي شمل أسماء الجهات الدولية التي تقبل منها تقارير التصنيف الائتماني لإصدارات الأوراق المالية من سندات الشركات وسندات التوريق وصكوك التمويل ، وتضمن القرار أسماء ١٠ جهات دولية للتصنيف الائتماني .

كما أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (٢١) لسنة ٢٠١٠ بشأن المعايير الأساسية للأداء المهني للشركات العاملة في مجال تقييم وتصنيف الأوراق المالية . ويتضمن القرار معايير الجودة والمصدقية في عمليات التصنيف الائتماني ، معايير إستقلالية شركة التصنيف الائتماني وتجذب تعارض المصالح ، معايير مسؤوليات وواجبات شركات التصنيف الائتماني تجاه المستثمرين والجهات طالبة التصنيف ، والإفصاح عن معايير الأداء المهني والاتصال بأطراف السوق .

ولزيادة قاعدة الشركات المسموح لها بالقيود في بورصة الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) ، صدر أيضا القرار رقم (٧٤) لسنة ٢٠١٠ برفع الحد الأقصى لرأس مال الشركات التي يمكن ادراجها بجدول هذه البورصة إلى ٥٠ مليون جنيها بدلا من ٢٥ مليون جنيها .

يونيو ٢٠١٠. وانخفضت أيضاً القيمة السوقية لأسهم تلك الشركات بمقدار ٥٣,٥ مليار جنيه بمعدل ١١,٥٪ لتبلغ ٤١٠,١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠، وبما يمثل ٣٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي عن السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩.

أما التعاملات في السوق الثانوي، فتشير إلى زيادة عدد الأوراق المتداولة من الأسهم والسندات خلال سنة التقرير بمقدار ٩٢٣,٩ مليون ورقة بمعدل ٢,٩٪ عن السنة المالية السابقة، وكذا زيادة قيمتها بمقدار ١٢١,٦ مليار جنيه بمعدل ٣٨,٠٪ خلال السنة لتبلغ نحو ٤٤١,٣ مليار جنيه. ويأتي ذلك رغم تراجع عدد العمليات بمعدل ٨,٠٪ ليصل إلى ١٢١١٦ ألف عملية في نهاية يونيو ٢٠١٠.

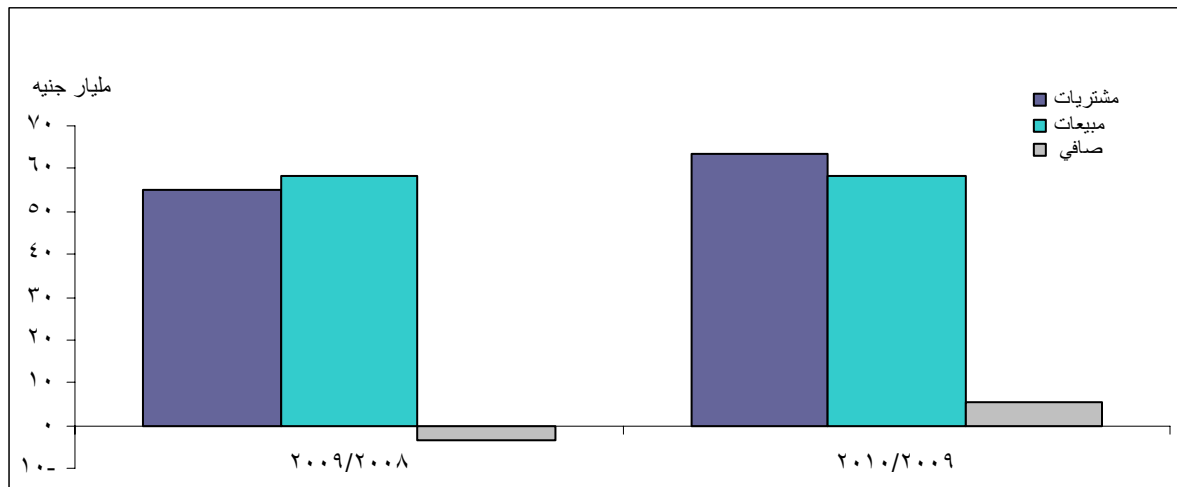
وقد استحوذ التعامل في الأسهم على معظم معاملات البورصة خلال السنة، لتبلغ نسبته ٨٩,١٪ من إجمالي قيمة المعاملات (مقابل ٩١,٢٪ خلال السنة المالية السابقة)، بينما مثل التعامل في السندات ١٠,٩٪ من الإجمالي (مقابل ٨,٨٪).

تطور حركة تداول الأوراق المالية

٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	خلال السنة المالية
<u>١٢١١٦</u>	<u>١٣١٦٩</u>	<u>١٢٩٧٤</u>	<u>٧٦٩٨</u>	عدد العمليات (بالألف)
١١٣٨٣	١٢١٢٣	١٢٣٧٤	٧٤٨٢	أ - أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار المقيدة
٧٣٣	١٠٤٦	٦٠٠	٢١٦	ب - أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار غير المقيدة
<u>٣٢٨٨٠</u>	<u>٣١٩٥٦</u>	<u>٢٣٦١٥</u>	<u>١١٢٥٩</u>	عدد الأوراق المتداولة (بالمليون)
٢٥٣٦٢	٢٥٤٥٥	١٩٤٤١	٩٤٥٤	أ - أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار المقيدة
٧٥١٨	٦٥٠١	٤١٧٤	١٨٠٥	ب - أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار غير المقيدة
<u>٤٤١٣١٥</u>	<u>٣١٩٦٨٢</u>	<u>٦١٠٥٩١</u>	<u>٢٧٧٠٠٩</u>	قيمة التداول (مليون جنيه)
٣١٢١٤١	٢٧٨٣٨٣	٥٤٤١٢٩	٢٥٩٢٣٠	أ - أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار المقيدة
١٢٩١٧٤	٤١٢٩٩	٦٦٤٦٢	١٧٧٧٩	ب - أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار غير المقيدة

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، التقارير الشهرية لسوق المال.

وارتفعت قيمة تعاملات الأجانب بالبورصة خلال سنة التقرير لتبلغ ١٢٩,٧ مليار جنيه مقابل ١١٣,٤ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة. وقد أسفرت المعاملات عن صافي شراء بلغ ٥,٦ مليار جنيه مقابل صافي مبيعات بلغ نحو ٣,٣ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة.



٢/٥/٤-قطاع التأمين

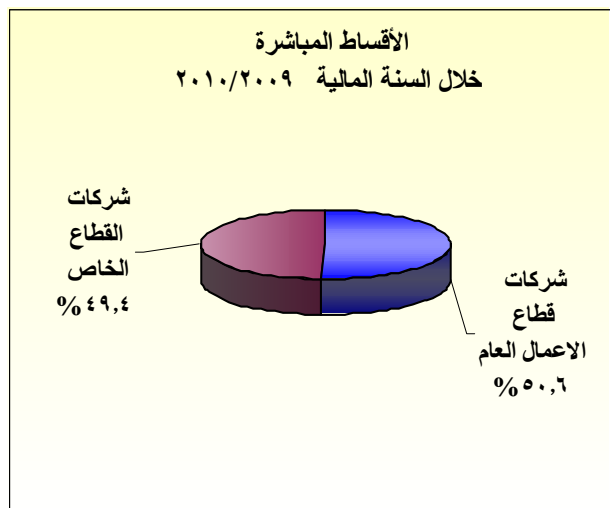
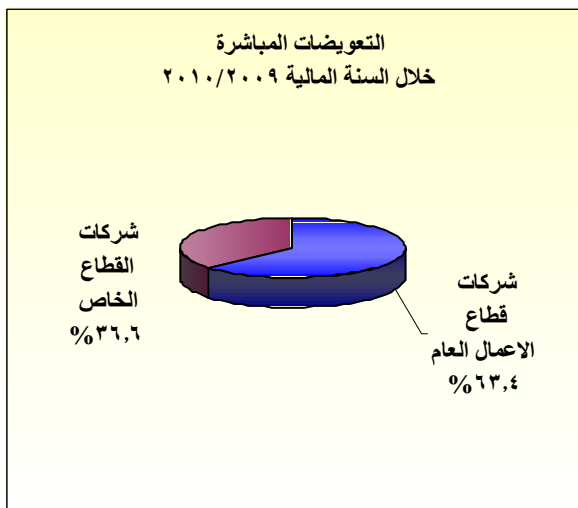
شهدت السنة المالية ٢٠١٠ / ٢٠٠٩ استمرار العمل على تطوير القوانين والقواعد الحاكمة لنشاط قطاع التأمين. وجاء ذلك في إطار تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج إصلاح القطاع المالي والممتدة خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٢، والتي من أهدافها الاهتمام بالتأمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير قواعد الإشراف والرقابة على شركات التأمين العاملة في السوق. وتجدر الإشارة إلى أن المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح المالي التي تم تنفيذها خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، كان من أهدافها إعادة هيكلة قطاع التأمين من خلال عمليات دمج عدد من شركات التأمين العامة. وقد شهدت تلك المرحلة صدور القرار الوزاري رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر، حيث تم بموجب هذا التعديل تحديد القواعد الرئيسية للرقابة على مزاوله نشاط التأمين وإعادة التأمين من خلال أساليب تقييم وإدارة المخاطر وقواعد الملاء المالية.

وقد شهدت سنة التقرير الانتهاء من إعداد مشروع قانون جديد لصناديق التأمين الخاصة وشركات المعاشات الاختيارية، والذي ينظم أوجه توظيف أموال تلك الصناديق للمحافظة عليها، وإتاحة المجال لإنشاء شركات للمعاشات الاختيارية بهدف المساعدة على مد مظلة المعاشات لتشمل كافة شرائح المجتمع. كذلك تم الانتهاء من مشروع قانون الإشراف على شركات الرعاية الصحية لتنظيم نشاط تقديم الرعاية الصحية وتقنين أوضاع الجهات التي تمارس هذا النشاط. وعملاً على تحديث سوق التأمين والارتفاع بمستوى كفاءة العاملين به، تم توقيع اتفاقية تعاون بين الهيئة العامة للرقابة المالية ووزارة المالية لدعم الخبرة الاكتوارية والتي تعد من التخصصات الهامة اللازمة لنشاط شركات التأمين والجهات العاملة فيه، وذلك من خلال توفير التدريب والتطوير المهني للخبراء الاكتواريين.

وقد بلغ عدد الشركات العاملة بسوق التأمين ٢٩ شركة في نهاية سنة التقرير، منها ٥ شركات تمارس كافة أنشطة التأمين (الحياة، الممتلكات والمسئوليات)، ٩ شركات تمارس أنشطة تأمينات الممتلكات والمسئوليات فقط، ٦ شركات تمارس نشاط تأمينات الحياة، و ٧ شركات تمارس التأمين التكافلي، بالإضافة إلى جمعية واحدة للتأمين التعاوني، وشركة لضمان الصادرات. وقد وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية خلال السنة المالية ٢٠١٠ / ٢٠٠٩ على الترخيص لعدد ١٢ شركة بمزاولة مهنة الوساطة التأمينية بعد استيفائها لجميع الشروط المقررة.

وفيما يتعلق بمؤشرات قطاع التأمين، فقد ارتفعت القيمة الإجمالية لأصول شركات التأمين (متضمنة الاستثمارات) لتصل إلى نحو ٤٤,٩ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠، مقارنة بنحو ٣٣,٠ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٩، بمعدل نمو ٣٦,١٪. وارتفع إجمالي استثمارات شركات التأمين بمعدل ١١,١٪ لتصل إلى ٣٢,١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠.

وبلغت جملة الأقساط المباشرة نحو ٨,٧ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقابل ٧,٨ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وبلغت التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة ٥,٢ مليار جنيه مقابل ٤,٩ مليار جنيه.



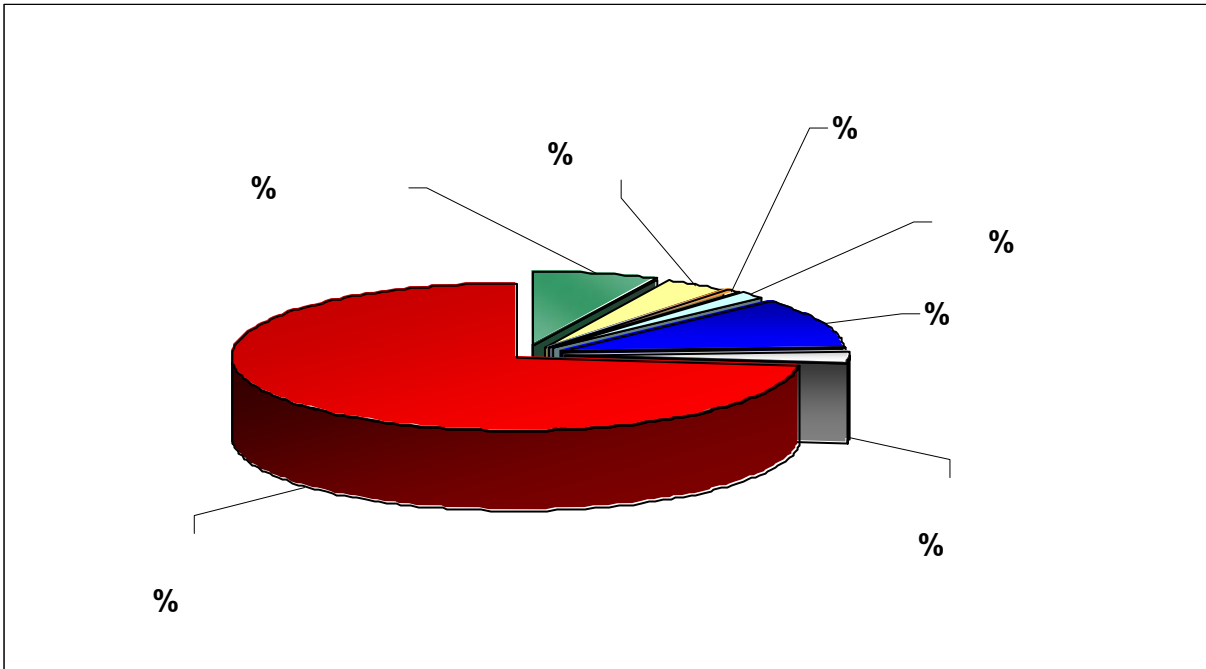
٣/٥/٤- التمويل العقاري

شهدت السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ استمرار العمل على النهوض بقطاع التمويل العقاري مع التأكيد على إحكام قواعد الرقابة المالية على نشاط هذا القطاع تفاديا لتعرضه لأزمات مالية . فقد تم خلال سنة التقرير الانتهاء من إعداد مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ، بهدف تعزيز قدرة الهيئة العامة للرقابة المالية في الرقابة على نشاط التمويل العقاري ، وتسهيل إجراءات قيد الضمان العقاري المرتبطة بعقود تمويل هذا النشاط ، بالإضافة إلى تيسير ضوابط إجراءات تسجيل الأراضي بالمجتمعات العمرانية الجديدة . وقد تم ذلك بالتوازي مع التعديلات التي أجريت وفقا لقرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ٢٠٠٩ في شأن نظام صندوق دعم وضمان نشاط التمويل العقاري . واستهدفت هذه التعديلات توسيع غرض الصندوق ليشمل ضمان كافة أنشطة التمويل العقاري ، ودعم زوى الدخول المنخفضة ، وكذلك الحفاظ على حقوق المتعاملين معه .

وفيما يتعلق بمؤشرات نشاط التمويل العقاري خلال سنة التقرير ، فإنها تعكس نموه بشكل ملحوظ رغم الآثار السلبية لتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري . فقد ارتفعت قيمة القروض الممنوحة من البنوك وشركات التمويل العقاري بمقدار ١,١ مليار جنيه بمعدل ٣٦,٥٪ خلال السنة لتصل إلى ٤,٠ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠ . وبلغ إجمالي عدد الوحدات التي تم دعمها من قبل صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري ٥٢٠٠ وحدة سكنية بإجمالي دعم يقدر بنحو ٥١,٧ مليون جنيه . كذلك تم تفعيل برنامج دعم إسكان محدودى الدخل ، حيث تم توفير مبلغ ١٦٥٠ مليون جنيه مصرى لدعم ٦٥٠٠٠ وحدة سكنية خلال الثلاث السنوات القادمة .

وزاد عدد الشركات العاملة في مجال التمويل العقاري خلال سنة التقرير بمقدار ٤ شركات ليصل إلى ١٣ شركة ، بالإضافة إلى الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري ، فضلا عن ١٩ بنكاً يعمل فى هذا النشاط . وارتفع عدد المستثمرين فى هذا المجال من ٩٠٩٨ مستثمراً بإجمالي تمويل ممنوح بلغ ١٣٠٨ مليون جنيه فى نهاية يونيو ٢٠٠٩ ليصل إلى ١٥٦٠٣ مستثمراً بإجمالي تمويل بلغ نحو ١٨٨٢ مليون جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٠ .

وقد اتسع النطاق الجغرافى لنشاط التمويل العقاري ليشمل كافة محافظات الجمهورية ، واستهدف ٩٨٪ من هذا التمويل شراء وحدات سكنية (منها ٦٠٪ تم تخصيصها لشراء وحدات صغيرة بمساحات فى حدود ٨٦ متر مربع) . وقد حظيت محافظة السادس من أكتوبر بالنصيب الأكبر من القروض الممنوحة من شركات التمويل العقاري بما نسبته ٧٣,٢٪ ، تلتها محافظة حلوان بنحو ١١,٢٪ ، وبلغ نصيب محافظة القاهرة نحو ٧,١٪ .



الملاحق

أ - القرارات الصادرة بشأن السياسة النقدية وتنظيم النشاط المصرفي
خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ .

ب - القسم الإحصائي

**أ- قرارات مجلس إدارة البنك المركزي المصري
بشأن السياسة النقدية وتنظيم النشاط المصرفي
خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩**

أولاً: القرارات الخاصة بتنظيم النشاط المصرفي

- صدر في ٨ سبتمبر ٢٠٠٩ القرار رقم ١٧٠٣ بشأن تعليمات رقابية لإلزام البنوك بقرار البنك المركزي بشأن حظر امتلاك أسهم الشركات غير المالية بما يزيد قيمته على ٤٠٪ من رأس المال المصدر للشركة ، حيث نص القرار على :
" في حالة عدم تمكن البنك الذي يمتلك أسهماً في شركة غير مالية تزيد عن ٤٠٪ من رأس المال المصدر للشركة من التخلص من هذه الزيادة خلال سنة من تاريخ الحيازة ، يتم قياس خسائر إضمحلال قيمة هذه الأسهم وفقاً للقواعد المحاسبية السارية ، وبحيث لا تقل قيمة هذه الخسائر عن ما يعادل مقدار نسبة الزيادة عن ٤٠٪ من رأس المال المصدر للشركة ، والإعتراف بقيمة هذه الخسائر بقائمة الدخل ببند أرباح (خسائر) إستثمارات مالية أو بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بحسب الحالة مقابل تخفيض القيمة الدفترية للأسهم بقيمة هذه الخسائر ، وتسرى هذه المعالجة إعتباراً من أول يوليو ٢٠١٠ ."
- صدر في ٢ فبراير ٢٠١٠ القرار رقم ٣٠٢ بشأن قواعد تشغيل أوامر الدفع عن طريق الهاتف المحمول في جمهورية مصر العربية ، حيث نص القرار على :
" الموافقة على قواعد تشغيل أوامر الدفع عن طريق الهاتف المحمول ، وبحيث لا يتم منح موافقة لبنك لممارسة هذا النشاط ما لم تتوافق نظمه الفنية والإدارية مع هذه القواعد ويتم التحقق من قبل البنك المركزي المصري من توافر ذلك التوافق."
- صدر في ٤ مايو ٢٠١٠ القرار رقم ٩٠٥ بشأن نسبة الإحتياطي (قيام بعض البنوك بإجراء عمليات بيع وإعادة شراء على الأوراق المالية الحكومية) ، حيث نص القرار على :

١- نسبة الإحتياطي

تلتزم البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري بشأن حساب نسبة الإحتياطي بأن تحتفظ لدى البنك المركزي المصري برصيد دائن وبدون عائد بنسبة لا تقل عن ١٤٪ من :

- أ- أرصدة ودائع العملاء بالجنيه المصري .
- ب- أرصدة المؤسسات المالية الخارجية من بنوك وغيرها بالجنيه المصري.
- ج- أرصدة عمليات بيع وإعادة شراء بالجنيه المصري (Repo and Sell / Buy Back) التي تتم على الأوراق المالية الحكومية مع عملاء البنوك من صناديق استثمار وشركات وأفراد بخلاف تلك التي تتم مع البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري .

ويستبعد من إجمالي هذه الأرصدة ما يلي :

- أرصدة الأنظمة الإذخارية ذات أجل ثلاث سنوات فأكثر .
- أرصدة القروض والتسهيلات الإئتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في حدود ما يتم منحه منها اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٩ .

٢- نسبة السيولة بالعملية المحلية

يعدل البند (هـ) من مكونات بسط النسبة من :
 (هـ) أوراق الحكومة المصرية القابلة للتداول مع البنك المركزي المصري و / أو المتداولة في سوق الأوراق المالية على أن تدرج ببسط النسبة بالقيمة الدفترية أو القيمة السوقية أيهما أقل .
 ليصبح على النحو التالي :

(هـ) أوراق الحكومة المصرية القابلة للتداول مع البنك المركزي المصري و / أو المتداولة في سوق الأوراق المالية ، على أن تدرج ببسط النسبة بالقيمة الدفترية أو القيمة السوقية أيهما أقل ،
كما تدرج الأوراق المضمونة من الحكومة المصرية ببسط النسبة إذا توافرت بذات الشروط وذلك حال صدور موافقة من البنك المركزي المصري لكل إصدار على حده.

٣- نسبة السيولة بالعملات الأجنبية

يعدل البند (د) من مكونات بسط النسبة من :
 (د) سندات التنمية بالدولار الأمريكي المتداولة في سوق للأوراق المالية ، على أن تدرج ببسط النسبة بالقيمة الدفترية أو القيمة السوقية أيهما أقل .
 ليصبح على النحو التالي :

(د) سندات التنمية بالدولار الأمريكي والسندات الصادرة عن الخزانة العامة بالدولار الأمريكي المتداولة في سوق للأوراق المالية ، على أن تدرج ببسط النسبة بالقيمة الدفترية أو القيمة السوقية أيهما أقل.

- صدر في ٢٢ يونيو ٢٠١٠ القرار رقم ١٢٠٥ بشأن ضوابط صدور تركيز توظيفات البنوك المسجلة بالبنك المركزي المصري لدى الدول والمؤسسات المالية والمجموعات المالية في الخارج، حيث نص القرار على :

”الموافقة على القواعد التالية بشأن حدود توظيفات البنوك المسجلة بالبنك المركزي المصري لدى الدول والمؤسسات المالية والمجموعات المالية في الخارج :

أولاً: يُقصد بالتعريفات التالية المفاهيم الواردة قرين كل منها:

(١) إجمالي التوظيفات لدى الدولة:

- الإيداعات بكافة صورها لدى المؤسسات المالية سواء اتخذت المؤسسة شكل بنك أو غيره من أشكال تعمل في الأنشطة المالية .
- الاستثمارات من أذون خزانة وسندات وأسهم
- القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات المالية وغير المالية المؤسسة بالدولة .
- الإلتزامات الناتجة عن عمليات التجارة الخارجية وغيرها من التزامات عرضية .
- التعرضات في المشتقات المالية (Exposures) متمثلة في تكلفة الإحلال (Replacement Cost) ونسبة من القيمة التعاقدية تختلف بحسب نوع العقد ومدته وتتراوح ما بين صفر و ٧,٥٪ وفقاً للجدول التالي :

**نسب القيم التعاقدية لعقود المشتقات المالية
التي تضاف إلى تكلفة الإحلال (Replacement Cost)**

جدول رقم (٣)

عقود أسعار الصرف	عقود أسعار العائد	الفترة المتبقية حتى تاريخ الإستحقاق
١٪	صفر ٪	سنة فأقل
٥٪	٠,٥٪	أكثر من سنة وأقل من ٥ سنوات
٧,٥٪	١,٥٪	أكثر من ٥ سنوات

- أية صورة أخرى من صور التوظيف .

(٢) التوظيفات عالية المخاطر لدى الدولة:

- الإستثمارات باستثناء الإستثمارات فى أذون وسندات الخزانة وتلك المضمونة من حكومة الدولة .
- القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات المالية وغير المالية المؤسسة بالدولة باستثناء تلك المضمونة من حكومة الدولة وبذات عملتها .
- الإلتزامات الناتجة عن عمليات التجارة الخارجية وغيرها من التزيمات عرضية يتبقى على آجالها أكثر من عام .

(٣) القاعدة الرأس مالية: وفقا لمفهوم حساب معيار كفاية رأس المال لدى البنك ، وما يعادله فرع البنك الأجنبي .

(٤) المجموعة المالية: تشمل البنك الأم بكافة فروعها والبنوك والمؤسسات التابعة فى كافة الدول.

ثانيا: على كل بنك إعداد إستراتيجية خاصة بمخاطر التوظيف لدى الدول

ثالثا: حدود الدول: وتنقسم إلى حدود إجمالى التوظيفات ، وحدود التوظيفات عالية المخاطر على التفصيل التالى:-

(١) حدود إجمالى التوظيفات

أ) يُحدد كل بنك سقف لإجمالى التوظيفات بكل دولة Country Limit ، بمراعاة حدود التركيز الواردة بالجدول التالى رقم (١) على أساس تقسيم الدول إلى سبع مجموعات وفقاً لدرجات التقييم^١ - الخاصة بمخاطر التوظيف طويل الأجل بالعملة الأجنبية - المقررة من قبل شركات التقييم الدولية .

١- بغض النظر عن إتجاه التقييم سواء سالب ، مستقر ، موجب .

حدود التركيز
جدول رقم (١)

حد التركيز نسبة من القاعدة الرأسمالية للبنك	تقييم Moody's	تقييم S&P و Fitch و CI*	المجموعة	
٪١٢٥	Aaa	AAA	١	درجة الإستثمار Investment Grades
٪١٠٠	Aa	AA	٢	
٪٧٥	A	A	٣	
٪٥٠	Baa	BBB	٤	
٪٢٠	Ba	BB	٥	دون درجات الإستثمار Non- Investment Grades
٪١٠	B	B	٦	
٪٥		أسوأ من B والدول غير المقيمة Unrated Countries	٧	

*Capital Intelligence

(ب) في حالة قيام البنك بتحديد سقف لإجمالي التوظيفات لدى أية دولة يجاوز حد التركيز الوارد بالجدول السابق يتم زيادة وزن المخاطر على قيمة المستخدم من السقف المحدد من قبل البنك بما يزيد عن حد التركيز سالف الإشارة إليه بغض النظر عن نوع التوظيف وذلك بعد الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي المصري على ذلك ، وتطبق أوزان المخاطر التالية لدى حساب معيار كفاية رأس المال بحسب إختلاف درجة تقييم دولة التوظيف كما يلي :-

- يتم تطبيق وزن مخاطر بواقع ٪١٥٠ للدول الحاصلة على درجة إستثمار .
- يتم تطبيق وزن مخاطر بواقع ٪٢٠٠ للدول غير الحاصلة على درجة إستثمار .

وفي حالة قيام البنك بالتجاوز عن حد التركيز الوارد بالجدول رقم (١) نتيجة للتوظيف في صورة إيداعات لدى المؤسسات المالية حتى عام لدى دول كندا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الحاصلة على تقييم AAA أو أذن وسندات الخزانة الصادرة عن هذه الحكومات ، يتم تطبيق وزن المخاطر بواقع ٪٤٠ دون الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي المصري على التجاوز عن حد التركيز .

ولاينطبق الإستثناء الوارد بذلك البند على فرع البنك الأجنبي حيث تكون حدود التركيز المشار إليها بالجدول السابق رقم (١) هي الحدود القصوى لإجمالي توظيفات فرع البنك الأجنبي .

(ج) في حالة الدولة التي يقل فيها إجمالي الناتج القومي الخاص بها عن ٢٥ مليار دولار يُراعى ألا يتعدى إجمالي التوظيف بالدولة حد التركيز المشار إليه بالجدول رقم (١) أو ٪٢ من إجمالي الناتج القومي الخاص بالدولة المعنية أيهما أقل .

(د) بالنسبة للشركات ذات الأغراض الخاصة (SPVs) فالعبرة بدولة استثمار التوظيف .

(هـ) يتم استبعاد التوظيفات التالية بالنسبة للبنك / فرع البنك الأجنبي من التوظيفات التي تتم في نطاق هذه الضوابط:

- التوظيفات المضمونة بضمان إيداعات بعملات أجنبية لدى ذات البنك / فرع البنك الأجنبي مع مراعاة ضرورة وجود هامش مناسب لمقابلة مخاطر تقلبات أسعار الصرف .
- التوظيفات المغطاة بضمانات مقدمة من بنوك التنمية الدولية - Multilateral Development Banks وذلك مع الإلتزام بالشروط التالية :-
 - أن يكون تقييم بنك التنمية الدولي AAA من شركتي تقييم على الأقل .
 - عدم تجاوز إجمالي الضمانات الصادرة عن بنك التنمية الدولي الواحد عن ٤٠٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك القائم بالتوظيف .
- و) بالنسبة للبنك الذي لديه فروع في إحدى الدول بالخارج يتم رفع حد التركيز للدولة بنسبة ٢٥٪ .

(٢) حدود التوظيفات عالية المخاطر

أ) يلتزم البنك / فرع البنك الأجنبي بالحدود الواردة بالجدول التالي رقم (٢) بالنسبة للتوظيفات عالية المخاطر :

حدود التوظيفات عالية المخاطر

جدول رقم (٢)

الحدود المقررة	أنواع التوظيفات عالية المخاطر	بند
يقتصر إجمالي التوظيفات في بنود أ، ب، ج على ٤٠٪ من حد التركيز للدولة .	الإستثمارات باستثناء الإستثمارات في أذون وسندات الخزانة وتلك المضمونة من حكومة الدولة .	أ
	القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات المالية وغير المالية المؤسسة بالدولة باستثناء تلك المضمونة من حكومة الدولة وبذات عملتها .	ب
	الإلتزامات الناتجة عن عمليات التجارة الخارجية وغيرها من التزامات عرضية يتبقى على آجالها أكثر من عام .	ج
يقتصر إجمالي التوظيفات في بنود أ، ب، ج لدى جميع الدول على ١٠٠٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك . ويحدد أقصى النسبة لإجمالي الدول دون درجات الإستثمار بواقع ٢٠٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك .	إجمالي توظيفات البنك في بنود أ، ب، ج لدى جميع الدول .	

ب) لا يجوز بأى حال من الأحوال التجاوز عن الحدود الواردة بالجدول السابق الخاصة بالتوظيفات عالية المخاطر باستثناء البنك الذي لديه فروع في إحدى الدول بالخارج فيتم رفع الحد للدولة بنسبة ٢٥٪ .

رابعاً: حدود المؤسسة المالية:

مع مراعاة حدود الدول ، يكون الحد الأقصى لتوظيفات البنك / فرع البنك الأجنبي ، لدى المؤسسة المالية فى الخارج ١٠٪ من إجمالي التوظيفات فى الخارج أو ٤٠٪ من القاعدة الرأسمالية أيهما أقل .

ويدخل فى إطار المؤسسة المالية فروع البنوك الأجنبية العاملة فى جمهورية مصر العربية ، ويخرج عن ذلك الإطار فروع البنوك المصرية فى الخارج والبنوك الخارجية المملوكة بالكامل لبنوك مصرية .

خامسا: حدود المجموعة المالية:

مع مراعاة حدود الدول ، يكون الحد الأقصى لتوظيفات البنك / فرع البنك الأجنبي لدى المجموعة المالية ٥٠٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك .

سادسا: حد توظيفات فرع البنك الأجنبي لدى مركزه الرئيسي ومجموعته المالية:

مع مراعاة حدود الدول ، يُسمح لفرع البنك الأجنبي بالتوظيف لدى مركزه الرئيسي وفروعه والبنوك والمؤسسات التابعة في كافة الدول حتى ١٠٠٪ من القاعدة الرأسمالية للفرع .

سابعا: يحافظ البنك على هامش بواقع ١٠٪ من أي حد مقرر لدى استخدامه وذلك لمواجهة التغيرات في أسعار الصرف.

ثامنا: يصدر قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي المصري القرارات المبينة للشروط والإجراءات التفصيلية الخاصة بتطبيق أحكام المواد الواردة في هذا القرار .

تاسعا: تفوض الإدارة التنفيذية للبنك المركزي المصري في الموافقة على أية استثناءات في حدود أحكام المواد الواردة في هذا القرار .

عاشرًا: على البنوك الإلتزام بتطبيق الضوابط الواردة في هذا القرار إعتباراً من آخر يوليو ٢٠١٠ ، أما بالنسبة لحالات التجاوز عن هذه الحدود في تاريخه ، فيراعى تراجع هذه التجاوزات تدريجياً للوصول إلى الحدود المقررة وذلك بحد أقصى ستة أشهر بالنسبة لكافة الحدود باستثناء حدود التوظيفات عالية المخاطر التي تقرر لها حد أقصى سنة .

حادي عشر: يلغى العمل بقرارى مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلستيه المنعقدتين بتاريخى ٢٩ أكتوبر ١٩٩٢ ، و ٢٥ أغسطس ١٩٩٤ بشأن تركيز توظيفات البنوك فى الخارج ، كما يُلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار".

ثانيا: القرارات الخاصة بإعداد القوائم المالية للبنك المركزي

- صدر فى ٦ أبريل ٢٠١٠ القرار رقم ٧٠٢ بشأن تصوير الميزانية/ المركز المالى للبنك المركزي المصري ، حيث نص القرار على:

"الموافقة على تصوير ميزانية / المركز المالى للبنك المركزي المصري فى قائمة واحدة أخذاً بما يجرى عليه العمل وفقاً للممارسات الدولية فى معظم دول العالم حيث لا يوجد ما يمنع من ذلك فى القانون المصري أو فى معايير المحاسبة المصرية".

ب- القسم الاحصائي

- (صفحة رقم ٩٩) **(١) البنك المركزي المصري**
- (١/١) المركز المالي
 (٢/١) النقد المصدر حسب الفئات
 (٣/١) العمليات التي تتم من خلال التسوية اللحظية (RTGS) وشبكة السويقت
- (صفحة رقم ١٠٢) **(٢) التطورات النقدية**
- (١/٢) المسح المصرفي : السيولة المحلية والأصول المقابلة
 (٢/٢) المسح المصرفي : الودائع بالعملة المحلية
 (٣/٢) المسح المصرفي : الودائع بالعملات الأجنبية
 (٤/٢) المسح المصرفي : الأصول والخصوم الأجنبية
 (٥/٢) المسح المصرفي : الائتمان المحلي / صافي البنود الأخرى
 (٦/٢) اجمالي الأوعية الادخارية
- (صفحة رقم ١٠٨) **(٣) الدين المحلي والدين الخارجي**
- (١/٣) إجمالي الدين المحلي
 (٢/٣) الموارد المستثمرة لدى بنك الاستثمار القومي واستخداماتها
 (٣/٣) هيكل الدين الخارجي
 (٤/٣) توزيع الدين الخارجي حسب أهم العملات
- (صفحة رقم ١١٢) **(٤) النشاط التدريبي في الجهاز المصرفي**
- (١/٤) عدد المشاركين في البرامج التأهيلية والتدريبية
 (٢/٤) الجهاز المصرفي المصري كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٠
 (٣/٤) مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية المسجلة لدى البنك المركزي المصري في نهاية يونيو ٢٠١٠
- (صفحة رقم ١١٥) **(٥) البنوك**
- (١/٥) المركز المالي الاجمالي
 (٢/٥) الودائع وفقا لآجال
 (٣/٥) الودائع وفقا للقطاعات
 (٤/٥) الإقراض والخصم وفقا للقطاعات

- (٦) **المؤشرات الاقتصادية المحلية** (صفحة رقم ١١٩)
- (١/٦) الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج وفقا للقطاعات الاقتصادية بأسعار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦
- (٢/٦) الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦
- (٣/٦) الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (حضر)
- (٤/٦) الأرقام القياسية لأسعار المنتجين
- (٧) **المالية العامة** (صفحة رقم ١٢٣)
- (١/٧) موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة ٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠٠٨/٢٠٠٧
- (٢/٧) موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ - ٢٠١٠/٢٠٠٩
- (٨) **المعاملات مع العالم الخارجي** (صفحة رقم ١٢٧)
- (١/٨) تقديرات ميزان المدفوعات بالدولار الأمريكي
- (٢/٨) متوسط أسعار الصرف (بالقرش لكل عملة أجنبية)
- (٩) **التطورات في السوق المالية** (صفحة رقم ١٣٠)
- (١/٩) التعامل في الأسهم بسوق الأوراق المالية
- (٢/٩) التعامل في السندات بسوق الأوراق المالية
- (٣/٩) تعاملات الأجانب في سوق الأوراق المالية

(١/١) المركز المالي للبنك المركزي : نقود الاحتياطي والاصول المقابلة

(القيمة بالمليون جنيهه)							
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	نهاية يونيو
٢٠٣٠٧١	١٧٥١٠٤	١٦٩٩١١	١٣٤١٢٦	١١٦٠٥٠	١٠١٠٨٠	٩٤٢٨٨	نقود الاحتياطي
١٤٤٢٥٣	١٢٦٢٦٨	١١١٤١٢	٩٢١٧٤	٧٨٦٠٤	٦٧٢٤١	٥٩٤١٥	النقد المتداول خارج البنك المركزي*
٥٨٨١٨	٤٨٨٣٦	٥٨٤٩٩	٤١٩٥٢	٣٧٤٤٦	٣٣٨٣٩	٣٤٨٧٣	ودائع البنوك بالعملة المحلية
٢٠٣٠٧١	١٧٥١٠٤	١٦٩٩١١	١٣٤١٢٦	١١٦٠٥٠	١٠١٠٨٠	٩٤٢٨٨	الأصول المقابلة
١٩٠٢٣٤	١٧١٧٣٢	١٨٠٣٣٣	٩٥٣٧٢	٦١٣٠٢	٣٧٢٩٥	٩٨٥٨	صافى الأصول الأجنبية*
١٩٨٦٠٥	١٧٣٠٥٥	١٨٢٠٢١	١٦٠١٩٧	١٢٩٤٧٧	١٠٨٧٣٨	٨٨٣١٣	الأصول الأجنبية
١٢٣٩٣	٩٣٨٥	٨٦٩٥	٦٧٤٤	٦٤٢٩	٤٥٠٠	٤٤٣٨	ذهب
١٦٢٢٤٧	١٥٠٥٥٦	١٥١١٧٥	١٠٨٦٠٦	٤٨٣٥٣	١٦٦٦٥	١٧١٠٣	أوراق مالية أجنبية
٢٣٩٦٥	١٣١١٤	٢٢١٥١	٤٤٨٤٧	٧٤٦٩٥	٨٧٥٧٣	٦٦٧٧٢	عملات اجنبية
٨٣٧١	١٣٢٣	١٦٨٨	٦٤٨٢٥	٦٨١٧٥	٧١٤٤٣	٧٨٤٥٥	الخصوم الأجنبية**
١٢٨٣٧	٣٣٧٢	١٠٤٢٢-	٣٨٧٥٤	٥٤٧٤٨	٦٣٧٨٥	٨٤٤٣٠	صافى الأصول المحلية
٨٠٦١١	٦٨٦١٣	٨١٨٧٢	١١٧٢٥٤	١١٤٠٥٥	١٢٢٢٦٤	٩٩٤٧٢	المطلوبات من الحكومة (صافى)
١٥٠٢٨٨	١٤٦٨٩٩	١٥٩٦٩٧	١٩٢١٩٢	١٧١٨٠٨	٢٢٧٣٦٧	١٨١٣١٣	المطلوبات؛ منها
١٢١٥٣٣	١٢١٧٠٨	١٢٣١٢٣	١٦٦٧٢٤	١٦٤٧٦١	٢٠٨٠٢١	١٦٤٤٤١	أوراق مالية حكومية**
٦٩٦٧٧	٧٨٢٨٦	٧٧٨٢٥	٧٤٩٣٨	٥٧٧٥٣	١٠٥١٠٣	٨١٨٤١	الودائع
٢٩٠١٠	٣٣٤	٧٧٥٨١	٥٩٥١٢	١٠١٨	٢١٩٨٣-	٣٥٥٤٤-	المطلوبات من البنوك (صافى)
٤٩٨٦٣	٢١٧٨٦	٩٧٨٢٨	٧٧٢٧٠	١٧٤١٢	١١٥٧٢	٩٥٣٠	المطلوبات
٢٠٨٥٣	٢١٤٥٢	٢٠٢٤٧	١٧٧٥٨	١٦٣٩٤	٣٣٥٥٥	٤٥٠٧٤	الودائع بالعملات الأجنبية
٩٦٧٨٤-	٦٥٥٧٥-	١٦٩٨٧٥-	١٣٨٠١٢-	٦٠٣٢٥-	٣٦٤٩٦-	٢٠٥٠٢	صافى البنود الأخرى*
١٥٤٣١	٢٨٩٧٨	٢٥٢٣٣	٣٩١٤١	٤١٧٤٣	٤٩٠٧١	٥٤٣٥٥	الأصول**
١١٢٢١٥	٩٤٥٥٣	١٩٥١٠٨	١٧٧١٥٣	١٠٢٠٦٨	٨٥٥٦٧	٣٣٨٥٣	الخصوم

المصدر: البنك المركزي المصرى

* يتضمن العملة المساعدة التي تصدرها وزارة المالية.

** تم فى نهاية يونيو ٢٠٠٨ الاتفاق بين البنك المركزي والحكومة على استخدام جزء من الديون المعاد جدولتها فى اطار نادى باريس و التى لم يحل أجل استحقاقها فى تسوية جانب من مديونية الحكومة لدى البنك المركزي .

+ تم تعديل تويب مخصصات حقوق السحب الخاصة ليديرج ضمن الالتزامات الأجنبية بدلا من حسابات رأس المال وذلك وفقا للمعالجة الجديدة

التي أوصى بها صندوق النقد الدولي اعتبارا من أغسطس ٢٠٠٩ .

(٢/١) البنك المركزي المصري : النقد المصدر حسب الفئات

(القيمة بالمليون جنيه)

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	نهاية يونيو
<u>١٤٦٢٢٠</u>	<u>١٢٧٩١٢</u>	<u>١١٢٧٠٥</u>	<u>٩٣٤٩٩</u>	<u>٧٩٢٥٣</u>	<u>٦٧٧٥٣</u>	<u>٥٩٩٢٢</u>	<u>اجمالي النقد المصدر</u>
<u>١٤٥٩١٤</u>	<u>١٢٧٦٢٥</u>	<u>١١٢٤٣٠</u>	<u>٩٣٢٤٠</u>	<u>٧٩٠١٧</u>	<u>٦٧٥٢٧</u>	<u>٥٩٧٠٣</u>	<u>النقد المصدر حسب الفئات+</u>
١٨٤	١٦٠	١٤٧	١٤٤	١٣٦	١٢٠	١١٨	خمس وعشرون قرشا
٢٩٤	٣٠٩	٢٥٢	٢٤٠	٢٤١	٢٢٠	٢٠٣	خمسون قرشا
٨٤٥	٧٧٢	٦٠٨	٥٦٥	٥٤٥	٥١٧	٥١٥	جنيه واحد
١٦١٩	١٣٠٩	١١٦٩	١٠٧١	١١٢١	١٢٧٩	١٢٢٦	خمس جنيهات
٢٩٣٠	٢٩٩١	٢٩٣٨	٣٤٧٠	٤٢٧٤	٥٠٧٤	٥٤٩٠	عشرة جنيهات
٥٦١٩	٦٤١٩	٧٣٩٤	٨٧٩٦	٩٢٢٦	١٠٣٢٩	١١٠١٠	عشرون جنيها
١٨٨٣٦	٢٣٠٤٥	٢٥٦٤٦	٢٨١٥٢	٢٧٩٥٩	٢٤٥١٧	٢٢٦٨٦	خمسون جنيها
٦٩٢٩٩	٦١٥٦١	٥٤٩٨٧	٤٧٥٥٢	٣٥٥١٥	٢٥٤٧١	١٨٤٥٥	مائة جنيه
٤٦٢٨٨	٣١٠٥٩	١٩٢٨٩	٣٢٥٠				مئتا جنيه *
<u>٣٠٦</u>	<u>٢٨٧</u>	<u>٢٧٥</u>	<u>٢٥٩</u>	<u>٢٣٦</u>	<u>٢٢٦</u>	<u>٢١٩</u>	<u>العملة المساعدة**</u>

المصدر : البنك المركزي المصري

+ يتضمن العملة المعدنية فئة ١٠٠، ٥٠ قرشا.

* تم طرح الورقة فئة المائتا جنيه للتداول ابتداء من مايو ٢٠٠٧

** تصدرها وزارة المالية

(٣/١) البنك المركزي المصري: العمليات التي تتم من خلال نظام التسوية اللحظية (RTGS) وشبكة السويقت

خلال السنة المالية					
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤
العمليات التي تم تسويتها بالعملة المحلية من خلال نظام التسوية اللحظية (RTGS)*					
١- غرفة المقاصة الإلكترونية					
١٢٩٩٤	١٢٠٦٢	١١٧٢٤	١٠٤٨١	٩٥٠٨	٩٣٢١
عدد العمليات (بالألف)					
٥٨٤٥٤٦	٥٤٨٠٣٨	٤٨٣١١٣	٣٥٦٩٠٠	٢٨٨٧١٥	٢٦٢٤٢٣
قيمة العمليات (بالمليون جنيه)					
٢- العمليات الاخرى التي تمت من خلال نظام (RTGS)**					
١١٩١٣٧٤	٨٩٧٢٠٥	٧٠٠٦٦٨	٥٢٥٢٣٦	٤٠٤٧٧٦	٣٢٦٣٤١
عدد العمليات (بالوحدة)					
١٣٢٧٤٦٧٧	٥٢٩٤٣٥٧	٣٠٩٢٤٠١	٢٢٨٠١٩٨	١٦٥٨٧٩٤	١٢٤٦٠٢٣
قيمة العمليات (بالمليون جنيه)					
التحويلات بالعملة الأجنبية (عمليات الإنترنتك الدولارى) بنظام Fin-Copy***					
١٢٢٠٤	١٢٣٦٥	١٣٩٢٥	١٢٠٧٠	١١٠٤٩	١٠٦٠٤
عدد العمليات (بالوحدة)					
٧٠٠٠٨	٨٣٠١٩	١٠٥٥٨٧	٧٨٩٩٧	٣٩٧٧٣	١١٩٣٣
قيمة العمليات (بالمليون دولار)					

* تم العمل بنظام التسوية اللحظية (RTGS) في ٢٠٠٩/٣/١٥.

** تشمل عمليات الكوريدور والایداعات لأغراض السياسة النقدية بدءاً من ٢٠٠٩/٣/١٥.

*** بدأ العمل بهذه الخدمة إعتباراً من ٢٠٠٤/٩/١٩.

(١/٢) المسح المصرفي : السيولة المحلية والأصول المقابلة

(القيمة بالمليون جنيه)

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	نهاية يونيو
<u>٩١٧٤٥٩</u>	<u>٨٣١٢١١</u>	<u>٧٦٦٦٦٤</u>	<u>٦٦٢٦٨٨</u>	<u>٥٦٠٣٥٦</u>	<u>٤٩٣٨٨٤</u>	<u>٤٣٤٩١١</u>	<u>السيولة المحلية</u>
<u>٢١٤٠٤٠</u>	<u>١٨٢٩٩١</u>	<u>١٧٠٥٧٩</u>	<u>١٣١٢٩٠</u>	<u>١٠٩٢٧٤</u>	<u>٨٩٦٨٥</u>	<u>٧٧٦٠٦</u>	<u>أ- وسائل الدفع الجارية</u>
١٣٥٢٠٩	١١٨١٤٦	١٠٤٦٥٦	٨٦٨٦٠	٧٤٢٣٩	٦٣٠٢٩	٥٥٩٣٣	التقد المتداول خارج الجهاز المصرفي
٧٨٨٣١	٦٤٨٤٥	٦٥٩٢٣	٤٤٤٣٠	٣٥٠٣٥	٢٦٦٥٦	٢١٦٧٣	الودائع الجارية بالعملة المحلية
<u>٧٠٣٤١٩</u>	<u>٦٤٨٢٢٠</u>	<u>٥٩٦٠٨٥</u>	<u>٥٣١٣٩٨</u>	<u>٤٥١٠٨٢</u>	<u>٤٠٤١٩٩</u>	<u>٣٥٧٣٠٥</u>	<u>ب- أشباه النقود</u>
٥٤٥٣٠٣	٤٨١٠٥٤	٤٣٦٢٦٨	٣٧٧٤٢٤	٣١٤١٨٨	٢٨٣٠٢٠	٢٣٣٦١٠	الودائع غير الجارية بالعملة المحلية
١٥٨١١٦	١٦٧١٦٦	١٥٩٨١٧	١٥٣٩٧٤	١٣٦٨٩٤	١٢١١٧٩	١٢٣٦٩٥	الودائع الجارية وغير الجارية بالعملات الأجنبية
<u>٢٨٢٤٠٨</u>	<u>٢٥٤١٣٤</u>	<u>* ٣٠٣٦٨٠</u>	<u>٢١٨٦٢٩</u>	<u>١٣٣٣٨٥</u>	<u>٨٠٩١٣</u>	<u>٤٥٢٤١</u>	<u>ثانيا : الأصول المقابلة</u>
٧٧٥٢٦٨	٦٩٥٣٢٦	*٥٧٠٩٥٣	٥٣١٣١٤	٥٠٩٥٣٢	٤٦٦٧٧١	٤٢٢٠٤٠	صافي الأصول الأجنبية
١٤٠٢١٧-	١١٨٢٤٩-	١٠٧٩٦٩-	٨٧٢٥٥-	٨٢٥٦١-	٥٣٨٠٠-	٣٢٣٧٠-	صافي البنود الأخرى

المصدر : البنك المركزي المصري

* تم تسوية الديون المعاد جدولتها في إطار إتفاقيات نادي باريس

(٢/٢) المسح المصرفى : الودائع بالعملة المحلية

(القيمة بالمليون جنيه)

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	نهاية يونيو
<u>٦٢٤١٣٤</u>	<u>٥٤٥٨٩٩</u>	<u>٥٠٢١٩١</u>	<u>٤٢١٨٥٤</u>	<u>٣٤٩٢٢٣</u>	<u>٣٠٩٦٧٦</u>	<u>٢٥٥٢٨٣</u>	<u>اجمالى الودائع بالعملة المحلية</u>
<u>٧٨٨٣١</u>	<u>٦٤٨٤٥</u>	<u>٦٥٩٢٣</u>	<u>٤٤٤٣٠</u>	<u>٣٥٠٣٥</u>	<u>٢٦٦٥٦</u>	<u>٢١٦٧٣</u>	<u>أولا : الودائع الجارية</u>
٨٩٣٨	٧١٤٥	٨٦٩٨	٦٢٧٨	٤٩٣٤	٣٠٢٧	٢٨٥٧	قطاع الأعمال العام*
٤١٢٤٦	٣٣٢٤٠	٣٤٣٠١	٢٠٦٨١	١٥٨٦٣	١٢٢٢٨	٩٢٣٥	قطاع الأعمال الخاص
٢٩٥١٠	٢٥٢٣٥	٢٤٠٠٣	١٨٣٧٨	١٤٨٣١	١١٩٨٥	١٠٣٠٦	القطاع العائلى
٨٦٣	٧٧٥	١٠٧٩	٩٠٧	٥٩٣	٥٨٤	٧٢٥	يطرح : شيكات وحوالات مشتراه
<u>٥٤٥٣٠٣</u>	<u>٤٨١٠٥٤</u>	<u>٤٣٦٢٦٨</u>	<u>٣٧٧٤٢٤</u>	<u>٣١٤١٨٨</u>	<u>٢٨٣٠٢٠</u>	<u>٢٣٣٦١٠</u>	<u>ثانيا : الودائع غير الجارية</u>
٢٣٧٨٨	٢١٦٥٤	٢٠٧٣٦	١٧١٨٦	١٥٤٦٥	١٣٧٠٠	١٢٥٥٧	قطاع الأعمال العام*
٧٣١٨٣	٧١٠٧٦	٨٥٤١٥	٥٦٨٢٣	٢٥٥٨٠	٢٧٤٣٩	٢٥٩٨٤	قطاع الأعمال الخاص
٤٤٨٣٣٢	٣٨٨٣٢٤	٣٣٠١١٧	٣٠٣٤١٥	٢٧٣١٤٣	٢٤١٨٨١	١٩٥٠٦٩	القطاع العائلى

المصدر : البنك المركزى المصرى

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الاخرى غير الخاضعة له

(٣/٢) المسح المصرفي : الودائع بالعملة الأجنبية

(القيمة بالمليون جنيه)							نهاية يونيو
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
<u>١٥٨١١٦</u>	<u>١٦٧١٦٦</u>	<u>١٥٩٨١٧</u>	<u>١٥٣٩٧٤</u>	<u>١٣٦٨٩٤</u>	<u>١٢١١٧٩</u>	<u>١٢٣٦٩٥</u>	<u>إجمالي الودائع بالعملة الأجنبية</u>
<u>٣٣٩.١</u>	<u>٣٢٠.٥٠</u>	<u>٢٦٥٨١</u>	<u>٢٦٩١٧</u>	<u>١٨٥٣٣</u>	<u>١٨١٤٠</u>	<u>١٦٢٨٠</u>	<u>أولا : الودائع الجارية</u>
١.٥٥	١٣٣٤	٩٤٣	٩٤٧	٩٣٥	١٢٤٩	٨٧٨	قطاع الأعمال العام*
٢٢٣١٣	٢١١.٤	١٧٤١٧	١٨٤٥٣	١٠٤١٧	١٠٢٣٤	٨٨٩١	قطاع الأعمال الخاص
١.٦٧٣	٩٧١٢	٨٤٠.٤	٧٦٨٩	٧٣٩٢	٦٨٢٣	٦٦٩٧	القطاع العائلي
١٤٠	١٠٠	١٨٣	١٧٢	٢١١	١٦٦	١٨٦	يطرح : شيكات وحوالات مشتراه
<u>١٢٤٢١٥</u>	<u>١٣٥١١٦</u>	<u>١٣٣٢٣٦</u>	<u>١٢٧٠٥٧</u>	<u>١١٨٣٦١</u>	<u>١٠٣٠٣٩</u>	<u>١٠٧٤١٥</u>	<u>ثانيا : الودائع غير الجارية</u>
٥٤١٩	٧٤٠.١	٨٢٠.٢	٥٧٧٤	٤٧٣٤	٢٩٤٦	٢٥٥٤	قطاع الأعمال العام*
٣٢٥٩٤	٣٧٢١٧	٣٩٧٨٥	٣٠٦٤١	٢٨٨٤٥	٢١١٠.٣	٢٠٦٥٩	قطاع الأعمال الخاص
٨٦٢٠.٢	٩٠٤٩٨	٨٥٢٤٩	٩٠٦٤٢	٨٤٧٨٢	٧٨٩٩٠	٨٤٢٠.٢	القطاع العائلي

المصدر : البنك المركزي المصري

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الأخرى غير الخاضعة له.

(٤/٢) المسح المصرفى : الأصول والخصوم الأجنبية

(القيمة بالمليون جنيهه)							نهاية يونيو
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
<u>٢٨٢٤٠.٨</u>	<u>٢٥٤١٣٤</u>	<u>٣٠٣٦٨٠</u>	<u>٢١٨٦٢٩</u>	<u>١٣٣٣٨٥</u>	<u>٨٠٩١٣</u>	<u>٤٥٢٤١</u>	<u>صافى الأصول الأجنبية</u>
<u>٣٢٢٢٠.٩</u>	<u>٢٨٢٩١٣</u>	<u>٣٣٠٧٧٠</u>	<u>٣٠٤٩٦٨</u>	<u>٢١٨٩٨٢</u>	<u>١٧٤٣٢٨</u>	<u>١٤٥٢٩٧</u>	<u>أولا : الأصول الأجنبية لدى</u>
١٩٨٦٠.٥	١٧٣٠.٥٥	١٨٢٠.٢١	١٦٠.١٩٧	١٢٩٤٧٧	١٠.٨٧٣٧	٨٨٣١٣	البنك المركزى
١٢٣٦٠.٤	١٠٩٨٥٨	١٤٨٧٤٩	١٤٤٧٧١	٨٩٥٠.٥	٦٥٥٩١	٥٦٩٨٤	البنوك
<u>٣٩٨٠.١</u>	<u>٢٨٧٧٩</u>	<u>٢٧٠.٩٠</u>	<u>٨٦٣٣٩</u>	<u>٨٥٥٩٧</u>	<u>٩٣٤١٥</u>	<u>١٠٠٠٥٦</u>	<u>ثانيا : الخصوم الأجنبية لدى</u>
٨٣٧١	١٣٢٣	* ١٦٨٨	٦٤٨٢٥	٦٨١٧٦	٧١٤٤٣	٧٨٤٥٥	البنك المركزى
٣١٤٣٠	٢٧٤٥٦	٢٥٤٠.٢	٢١٥١٤	١٧٤٢١	٢١٩٧٢	٢١٦٠.١	البنوك

المصدر : البنك المركزى المصرى

* نتيجة لتسوية الديون المعاد جدولتها مع الحكومة .

(٥/٢) المسح المصرفي : الائتمان المحلي / صافي البنود الأخرى

(القيمة بالمليون جنيه)							نهاية يونيو
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
<u>٧٧٥٢٦٨</u>	<u>٦٩٥٣٢٦</u>	<u>٥٧٠٩٥٣</u>	<u>٥٣١٣١٤</u>	<u>٥٠٩٥٣٢</u>	<u>٤٦٦٧٧١</u>	<u>٤٢٢٠٤٠</u>	<u>أولا : الائتمان المحلي</u>
٣٢٦١٤١	٢٧٣١٢٢	١٧٤٠٠٥	١٧٨٣٢٣	١٨٤١٣١	١٥٩٨٨٩	١٢٦٣٤٣	- صافي المطلوبات من الحكومة (أ+ب-ج)
٤٤٠٤١٠	٣٩٧٨٠٤	**٢٧١٧٨٨	٢٧٨٠١١	٢٩٥٩٧٤	٣١١٣٧٥	٢٥٨١٧٨	أ - أوراق مالية
٦٨١٤٠	٥٥٩٣٩	٦٧٧٣٢	٥٢١٥١	٢٨٠٤٤	٤١٣٦٤	٣٣٠٧٥	ب - تسهيلات ائتمانية
١٨٢٤٠٩	١٨٠٦٢١	١٦٥٥١٥	١٥١٨٣٩	١٣٩٨٨٧	١٩٢٨٥٠	١٦٤٩١٠	ج - الودائع الحكومية
٢٩٩٨٥	٣٣١٤٦	٢٦٨٩٧	٢٤٤٤٦	٣٢٨٨٨	٣٧٤٢٠	٣٥٥٨٨	مطلوبات من قطاع الأعمال العام*
٣٢٦٣٥٠	٣٠٤٤٧٠	٢٩١٧١٩	٢٦٨٦٠٧	٢٣٩٣٣٨	٢٢٨١٩٥	٢٢٣٠٩٦	مطلوبات من قطاع الأعمال الخاص
٩٢٧٩٢	٨٤٥٨٨	٧٨٣٣٢	٥٩٩٣٨	٥٣١٧٥	٤١٢٦٧	٣٧٠١٣	مطلوبات من القطاع العائلي
<u>١٤٠٢١٧-</u>	<u>١١٨٢٤٩-</u>	<u>١٠٧٩٦٩-</u>	<u>٨٧٢٥٥-</u>	<u>٨٢٥٦١-</u>	<u>٥٣٨٠٠-</u>	<u>٣٢٣٧٠-</u>	<u>ثانيا : صافي البنود الأخرى</u>
١٧٠٨٧٧-	١٤٨٣٣٢-	١٣٥٤٠١-	١١٤٥٣٤-	١٠٢١٣٩-	٩٤١٧٩-	٨٣٨٢١-	حسابات رأس المال
٣٠٦٦٠	٣٠٠٨٣	**٢٧٤٣٢	٢٧٢٧٩	١٩٥٧٨	٤٠٣٧٩	٥١٤٥١	صافي الأصول والخصوم غير الميوية

المصدر : البنك المركزي المصري

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الأخرى غير الخاضعة له.

** نتيجة لتسوية الديون المعاد جدولتها مع الحكومة .

(٦/٢) إجمالي الأوعية الادخارية

(القيمة بالمليون جنيهه)							نهاية يونيو
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
<u>٧٩٤٣٥٠</u>	<u>٨٠٣٠٦٣</u>	<u>٧٤٢١٧٧</u>	<u>٦٥٥٣٧٦</u>	<u>٥٦٠٢٢٩</u>	<u>٤٩٨١٩٠</u>	<u>٤٤٥٨٨٧</u>	<u>اجمالى الأوعية الادخارية</u>
<u>٧٠٣٤١٩</u>	<u>٦٤٨٢٢٠</u>	<u>٥٩٦٠٨٥</u>	<u>٥٣١٣٩٨</u>	<u>٤٥١٠٨٢</u>	<u>٤٠٤١٩٩</u>	<u>٣٥٧٣٠٥</u>	<u>المدخرات لدى الجهاز المصرفى</u>
٥٤٥٣٠٣	٤٨١٠٥٤	٤٣٦٢٦٨	٣٧٧٤٢٤	٣١٤١٨٨	٢٨٣٠٢٠	٢٣٣٦١٠	ودائع غير جارية بالعملة المحلية
١٥٨١١٦	١٦٧١٦٦	١٥٩٨١٧	١٥٣٩٧٤	١٣٦٨٩٤	١٢١١٧٩	١٢٣٦٩٥	ودائع جارية وغير جارية بالعملات الأجنبية
<u>٩٠٩٣١</u>	<u>٨١٢٦٢</u>	<u>٧٩٣٥٤</u>	<u>٦٨٣١١</u>	<u>٦٣٦٩٧</u>	<u>٥٨٤٨٥</u>	<u>٦٠١٧٨</u>	<u>صافى مبيعات شهادات الاستثمار</u>
<u>غير متاح</u>	<u>٧٣٥٨١</u>	<u>٦٦٧٣٨</u>	<u>٥٥٦٦٧</u>	<u>٤٥٤٥٠</u>	<u>٣٥٥٠٦</u>	<u>٢٨٤٠٤</u>	<u>ودائع صندوق توفير البريد</u>

المصدر : البنك المركزي المصري

(١/٣) إجمالي الدين المحلى

(القيمة بالمليون جنيه)

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	الارصدة فى نهاية يونيو
٨٨٨٦٦١	٧٥٥٢٩٧	٦٥٨٣٠٧	٦٣٠٩٦٦	٥٨٧٤٠٥	٥٠٤٦٨١	الدين العام المحلى (١+٢+٣-٤)
٦٦٣٨١٨	٥٦٢٣٢٧	٤٧٨٨١١	٤٧٨١٧٣	٣٨٧٧١٩	٣٤٩١٦٩	١- صافى الدين المحلى الحكومى (أ+ب+ج+د)
٧٧٩٢٣٢	٦٨١٨٣٨	٥٦٨٩٦٠	٥٦٢٨٩٧	٣٤٩٩٥٧	٣٤٠٨٩٨	أ- الارصدة من السندات والأذون
١٢١٥٣٣	١٢١٧٠٨	١٢٢٣٧٨	١٦٥٩٨٠	١٦٤٠١٦	١٦٤١٦٢	. سندات على الخزنة العامة لدى البنك المركزى
٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	. السندات الصادرة بالعمله المحليه لدى بنوك القطاع العام
٦٠٠٥	٤٠٣٦	٣٧٥٠	٣٨٦٨	٥١٠٩	٥١٢٢	. السندات المطروحة فى الخارج*:
٣٨٠٨	٣٧٧٣	١١٢	٠	٠	٠	بالدولار
١٥٩٧٦٧	٩٢٥٠٠	٧٨٥٠٠	٥٧٠٠٠	٥٨٠٠٠	٢٧٠٠٠	بالجنيه المصرى
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	. سندات صادرة على الخزنة المصرية
١١٤	١١٦	١١٧	١١٩	١٢٢	١٢٤	. صكوك على الخزنة العامة بقيمة العجز الاكثوارى فى صناديق التأمينات الاجتماعيه
٢٦٦١٢١	٢٣٩٠٨٠	١٤٦٤٣٩	١١٨٦٥٧	١٠٣١٤٤	١٢٤٩٠٧	. سندات الاسكان
١١٨٨٣	١١٦٧٧	١١١٢٦	١١٨٨٦	١٢٠١٤	١٢٠٧٠	. أذون على الخزنة العامة
١٧٦٤	١٧٠٠	١٦٣٦	١٥٨٨	١٥٥٢	١٥١٣	. السندات الصادرة بالعملات الاجنبية لدى بنوك القطاع العام التجارية
٢٠٢٢٢٧	٢٠١٢٤٨	١٩٨٩٠٢	١٩٧٧٩٩	٠	٠	. مقابل نسبة ال٥٪ المجنيه من ارباح الشركات لشراء سندات حكومية
٢٣٤٣	٢٣٤٣	٢٣٤٣	٤٥١٧	٠	٠	. سندات صندوقى التأمينات مقابل نقل مديونية بنك الاستثمار الى الخزنة
١١٧٧٥٧-	١٢١٨٥٤-	٩٢٤٩٢-	٨٩٢٤١-	١٠٤٨٦٠-	١٣٥٤٨٠-	ب- تسهيلات ائتمانية من صندوقى التأمين الاجتماعى
٠	٠	٠	٠	١٤٢٦٢٢	١٤٣٧٥١	ج- صافى أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفى
٦٧٧٧١	٥٢٢٥٥	٥٠١٢٣	٤٤٥٥٧	٤٧٣٨٧	٤٧١٧٦	د- اقتراض الحكومة من بنك الاستثمار القومى
١٦٣٠٢	٢١٩٣	١١٥٦-	٧١٧٧-	٢٨٠٩-	١١٠٨٩-	٢- مديونية الهيئات العامة الاقتصادية
٥١٤٦٩	٥٠٠٦٢	٥١٢٧٩	٥١٧٣٤	٥٠١٩٦	٥٨٢٦٥	. صافى ارصدة الهيئات العامة الاقتصادية لدى الجهاز المصرفى
٢٢٢٢٠٥	٢٠٠٧٥٤	١٨٩١٨٠	١٦٦٢٠١	٣٥١٢٠٥	٣١٦٤٧٦	. اقتراض الهيئات العامة الاقتصادية من بنك الاستثمار القومى
٢٢٧٧١٥	٢٠٥٥٦٠	١٩٣٠٧١	١٦٩١٥٢	٣٥٤٩٦٢	٣٢١٣٩٣	٣- صافى مديونية بنك الاستثمار القومى
٥٥١٠	٤٨٠٦	٣٨٩١	٢٩٥١	٣٧٥٧	٤٩١٧	. مديونية بنك الاستثمار القومى
٦٥١٣٣	٦٠٠٣٩	٥٩٨٠٧	٥٧٩٦٥	١٩٨٩٠٦	٢٠٨١٤٠	. ودائع بنك الاستثمار القومى (-)
١٣٦٦٤	٩٩٧٧	٨٥٢٨	٦٢٣١	٦٠٨٨	٦١٢٤	٤- المديونية البيئية
٠	٠	٠	٠	١٤٢٦٢٢	١٤٣٧٥١	. مديونية الحكومة قبل بنك الاستثمار القومى (استثمارات فى اوراق مالية حكومية)
٥١٤٦٩	٥٠٠٦٢	٥١٢٧٩	٥١٧٣٤	٥٠١٩٦	٥٨٢٦٥	. اقتراض الحكومة من بنك الاستثمار القومى
						. مديونية الهيئات الاقتصادية قبل بنك الاستثمار القومى

المصدر: وزارة المالية ، والبنك المركزى المصرى، وبنك الاستثمار القومى .

* (حيازة المؤسسات المالية المقيمة فى مصر والممثلة فى الجهاز المصرفى وقطاع التأمين).
 .. اعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١ تم تصفية مديونية الحكومة لبنك الاستثمار القومى لتصبح صفر ، وتم تحويل التزامات البنك لصناديق التامين والمعاشات لتصبح التزامات على الحكومة وأصدرت سندات فى حدود تلك المديونية بقيمة مبدئية قدرها ١٩٧٧ مليار جنيه .

(٢/٣) الموارد المستثمرة لدى بنك الاستثمار القومي واستخداماتها

(القيمة بالمليون جنيه)

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	الارصدة فى نهاية يونيو
<u>٢٢٧٧١٥</u>	<u>٢٠٥٥٦٠</u>	<u>١٩٣٠٧١</u>	<u>١٦٩١٥٢</u>	<u>٣٥٤٩٦٢</u>	<u>٣٢١٣٩٣</u>	- الخصوم :
						منها
٣١٦١٣	٢٩٦٣٨	٢٩٠٧٦	٢٧٤٢٨	١٣٥٧٣٥	١٢٢٩١٣	. صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بالحكومة
٢٧٣٨٤	٢٤٨٩٥	٢٢٦٣٢	٢٠٥٧٤	١٠٥٧٠٣	٩٦٠٩٣	. صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بقطاعى الاعمال العام والخاص
٩١١٣٤	٨١٤٥٤	٧٩٢٣٢	٦٨٤٨٥	٦٤٠٣٨	٥٨٤٨٥	. حصيلة شهادات الاستثمار
٨٦٤٨	٨٦٥٤	٧٥٠٩	٧٥٧٩	٧٠٢٨	٦٨٥٢	. العوائد المتركمة لشهادات الاستثمار مجموعة (أ)
١٠	١١	١٥٢	٤٨٣	٨٢٤	١٤١٨	. حصيلة سندات التنمية الدولية
٦٤٨٣٧	٥٤٤٨٧	٤٩٢٥٥	٤٣٥١٨	٣٩٠٩٧	٣٣٩٠٢	. ودائع صندوق توفير البريد
٤٠٨٩	٦٤٢١	٥٢١٥	١٠٨٥	٢٥٣٧	١٧٣٠	. أخرى *
<u>٢٢٧٧١٥</u>	<u>٢٠٥٥٦٠</u>	<u>١٩٣٠٧١</u>	<u>١٦٩١٥٢</u>	<u>٣٥٤٩٦٢</u>	<u>٣٢١٣٩٣</u>	- الأصول :
						منها
.	.	.	.	١٤٢٦٢٢	١٤٣٧٥١	. اقرضات الحكومة
٥١٤٦٩	٥٠٠٦٢	٥١٢٧٩	٥١٧٣٤	٥٠١٩٦	٥٨٢٦٥	. اقرضات الهيئات العامة الاقتصادية
١٣٦٦٤	٩٩٧٧	٨٥٢٨	٦٢٣١	٦٠٨٨	٦١٢٤	. استثمارات فى اوراق مالية حكومية (اذون وسندات)
٥٥١٠	٤٨٠٦	٣٨٩١	٢٩٥١	٣٧٥٧	٤٩١٧	. ودائع بنك الاستثمار القومى لدى الجهاز المصرفى
١٥٧٠٧٢	١٤٠٧١٥	١٢٩٣٧٣	١٠٨٢٣٦	١٥٢٢٩٩	١٠٨٣٣٦	. اقرضات للمساهمة فى الشركات القابضة والوحدات التابعة والقروض الميسرة وأخرى (صافى مديونية بنك الاستثمار القومى مطروحا منها المديونية البنينية)

المصدر: بنك الاستثمار القومى .

* تشمل ودائع صناديق التأمين الخاصة وشهادات ادخارية وقروض وودائع للهيئات المختلفة .

(٣/٣) هيكل الدين الخارجي

(مليون دولار)

٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠+	الأرصدة في نهاية يونيو
<u>٢٩٨٧٢</u>	<u>٢٨٩٤٩</u>	<u>٢٩٥٩٣</u>	<u>٢٩٨٩٨</u>	<u>٣٣٨٩٣</u>	<u>٣١٥٣١</u>	<u>٣٣٦٩٤</u>	اجمالي الدين الخارجي *
١٦٣٨٥	١٥٧٣٤	١٥٢٢٩	١٤٨٤٧	١٥٦٠٦	١٤٠٨١	١٢٥٩٩	القروض الثنائية المعاد جدولتها**
٨٠٥٣	٧٨٣٦	٧٦١١	٧٣٩٧	٧٧٨٨	٧٤٤٨	٧٠٥٤	الميسرة
٨٣٣٢	٧٨٩٨	٧٦١٨	٧٤٥٠	٧٨١٨	٦٦٣٣	٥٥٤٥	غير الميسرة
٤٤٣٣	٤٢٩١	٤٢٩٥	٤٣٤٦	٤٩٧٢	٤٨٢٤	٤٦٩٢	القروض الثنائية الأخرى:
٣٢٦٤	٣٥٣٠	٣٥٩٠	٣٦٣٠	٤١٣٠	٣٩٧٨	٣٧٧٥	دول نادى باريس
١١٦٩	٧٦١	٧٠٥	٧١٦	٨٤٢	٨٤٦	٩١٧	الدول الأخرى
٥٠٨١	٥٠٥٨	٥٢٠٥	٦٨١٥	٧٣٦٢	٨١٦٩	٩٩٧٨	المؤسسات الدولية والاقليمية
١٣٣٣	٧٨٢	٩٨٠	٧٩٢	٧٦٤	٣٢٤	٣١٣	تسهيلات المشترين و الموردين
٥٨٨	٦١٤	١٨٦٢	١٥٧٠	٢٦٥٢	١٩٢٦	٣٠٨٠	سندات وصكوك مصرية
٠	٥٠٠	٣٠٠	٠	٠	٠	٠	ودائع طويلة الاجل ***
٨٥	١١٥	٨٩	٧٩	١٨	٨٣	٧٧	ديون القطاع الخاص (غير المضمونة)
١٩٦٧	١٨٥٥	١٦٣٣	١٤٤٩	٢٥١٩	٢١٢٤	٢٩٥٥	ديون قصيرة الأجل
١٢٦٧	٨١٩	٦٣٣	٥٣٦	١٠٤٨	١١٥٦	١٣٦٠	الودائع
٧٠٠	١٠٣٦	١٠٠٠	٩١٣	١٤٧١	٩٦٨	١٥٩٥	تسهيلات أخرى

المصدر : البنك المركزي المصري - الادارة العامة للقروض الخارجية.

+ أرقام مبدئية

* تختلف عن بيانات البنك الدولي فيما يخص الديون قصيرة الأجل .

** وفق الأتفاق الموقع مع دول نادى باريس في ١٩٩١/٥/٢٥

*** وديعة المصرف العربي الدولي التي تم تحويلها من الدين قصير الاجل الى ودائع طويلة الاجل اعتبارا من ديسمبر ٢٠٠٤ .

(٤/٣) توزيع الدين الخارجى حسب أهم العملات

التغير (-)	٢٠١٠ *		٢٠٠٩		الارصدة فى نهاية يونيو
	%	القيمة	%	القيمة	
٢١٦٣,١	١٠٠,٠	٣٣٦٩٤,٢	١٠٠,٠	٣١٥٣١,١	الاجمالى
١٨٢٣,١	٤٣,٠	١٤٤٩٣,٢	٤٠,٢	١٢٦٧٠,١	الدولار الامريكى **
٤,٠	٠,٤	١٤٤,٠	٠,٤	١٤٠,٠	الدولار الكندى
(٧,٠)	٠,٣	١٠٧,٠	٠,٤	١١٤,٠	الدولار الاسترالى
(٣٢,٠)	١,٥	٥٠٩,٠	١,٧	٥٤١,٠	الفرنك السويسرى
٨,٠	٠,٦	٢١٥,٠	٠,٧	٢٠٧,٠	الجنية الاسترلينى
٢٦٣,٠	١٢,٥	٤٢١٢,٠	١٢,٥	٣٩٤٩,٠	الين اليابانى
(٢٥,٠)	٠,٣	١١٢,٠	٠,٤	١٣٧,٠	كرون دانماركى
(١,٠)	٠,٠	٤,٠	٠,٠	٥,٠	كرون نرويجى
(٢,٠)	٠,١	٢٦,٠	٠,١	٢٨,٠	كرونا سويدى
٢٤٢,٠	٥,٩	١٩٧٣,٠	٥,٥	١٧٣١,٠	دينار كويتى
٥,٠	٠,١	٣٣,٠	٠,١	٢٨,٠	ريال سعودى
(٣,٠)	٠,١	٣٠,٠	٠,١	٣٣,٠	درهم اماراتى
(١٣٨٢,٠)	٢٦,٢	٨٨٣٥,٠	٣٢,٤	١٠٢١٧,٠	اليورو الاوروبى
٢٩٨,٠	٢,٢	٧٢٢,٠	١,٤	٤٢٤,٠	الجنيه المصرى
٩٧٢,٠	٦,٨	٢٢٧٩,٠	٤,١	١٣٠٧,٠	حقوق السحب الخاصة

المصدر : البنك المركزى المصرى - الادارة العامة للقروض الخارجيه

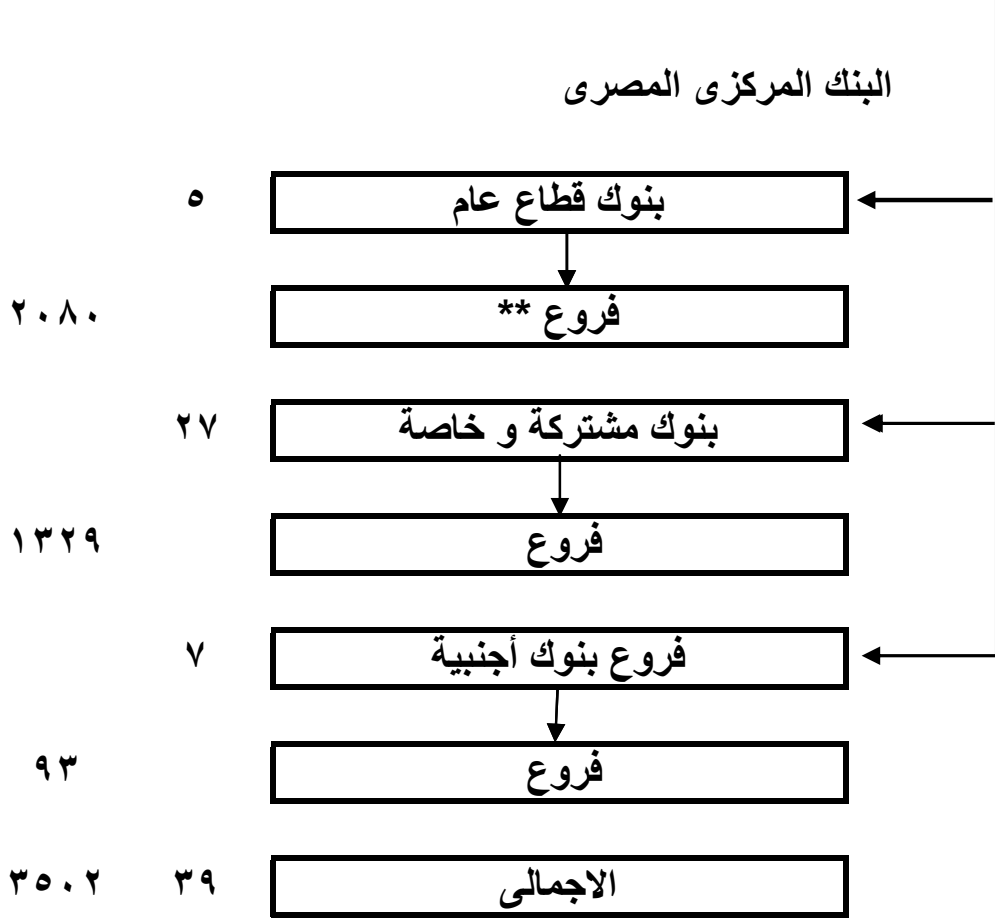
* ارقام مبدئيه

** تتضمن التزامات اخرى تستحق بالدولار الأمريكى.

(١/٤) عدد المشاركين فى البرامج التأهيلية والتدريبية

٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	
		أولاً: للعاملين بالبنك المركزى من خلال:
<u>٢٣٨٠</u>	<u>٢٤٨٤</u>	برامج المعهد المصرفى
<u>١٢١٧</u>	<u>٥٨٠</u>	جهات تدريب خارجية
١٠٩٢	٥٦٩	- تخصصية وادارية، حاسب آلى، لغة انجليزية
١٢٥	١١	- برامج تأهيلية (تخصصية وإدارية، حاسب آلى، لغة انجليزية)
<u>١١٥٩</u>	<u>٧٦٩</u>	معمل الحاسب الآلى
<u>١٤٥</u>	<u>٩٨</u>	بعثات للخارج
<u>١٥</u>	<u>١٤</u>	ثانياً: للموفدين من الخارج
٤٩١٦	٣٩٤٥	الإجمالى

المصدر : البنك المركزى المصرى

(٢/٤) الجهاز المصرفي المصري كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٠ *

* لا يتضمن فروع البنوك المصرية بالخارج وبنكين أنشأا بقوانين خاصة، وغير مسجلين لدى البنك المركزي (المصرف العربي الدولي ، وبنك ناصر الاجتماعي).

** تتضمن بنوك القري البالغ عددها ١٠١٥ بنك قرية ، تتبع بنك التنمية والإئتمان الزراعي.

(٣/٤) مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية المسجلة لدى البنك المركزي المصري
في نهاية يونيو ٢٠١٠

العنوان	تاريخ التسجيل	اسم المكتب
١٩ ش عدلى - الدور الثاني - شقة ٥٩ - القاهرة	١٩٩٣/١٠/٢٠	شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
٩ شارع عبد المنعم رياض - الدقي - الجيزة	١٩٩٣/١٠/٢٧	Bank of New York Mellon
مبنى رقم ٢٤٠١ B - الدور الاول- القرية الذكية- الكيلو ٢٨ طريق مصر اسكندرية الصحراوى	١٩٩٤/٥/٣١	Commerz Bank AG
١٠ شارع سراى الجزيرة - الدور الثاني- شقة رقم ٥ - الزمالك ١١٢١١- القاهرة.	١٩٩٤/٧/٥	Monte dei Paschi di Siena S.P.A
٤ ممر بهلر - قصر النيل - القاهرة	١٩٩٤/٨/١٥	Union De Banques Arabes et Francaises (UBAF)
١٥ ش كامل الشناوي - جاردن سيتي - القاهرة	١٩٩٤/١٠/٣	State Bank of India
٦ ش بولس حنا - الدقي - الجيزة	١٩٩٤/١١/١٠	Deutsche Bank AG
٣ ش أبو الفدا - الزمالك - القاهرة	١٩٩٥/٣/١٣	Intesa San Paolo SPA
٢١، ٢٣ ش الجيزة - برج النيل الادارى- الجيزة	١٩٩٥/١٢/١١	البنك العربي الإسلامي
٣ ش أحمد نسيم - الجيزة	١٩٩٦/٨/٥	JP Morgan Chase Bank N/A
أبراج النيل سبتي_البرج الجنوبي-الدور العاشر/C-كورنيش النيل-القاهرة	١٩٩٧/٣/٤	Bank of Tokyo Mitsubishi UFJ Ltd
مبنى التجارة العالمي - ١١٩١ كورنيش النيل - الدور (١٣)	١٩٩٧/١٠/٢٢	UBS AG
٧ شارع ابن شمر - الجيزة	١٩٩٨/٣/١٦	Credit Suisse AG
٩ ميدان الجمهورية المتحدة - الدقي - الجيزة	١٩٩٨/٥/٦	Wells Fargo Bank, National Association
٩ شارع حوض اللبن - جاردن سيتي - القاهرة	١٩٩٩/٧/١٢	ING Bank N.V.
٢٨ شارع شريف - القاهرة	١٩٩٩/٧/٢٢	Credit Industriel et Commercial, CIC
٨ ش السد العالى - الدقي - ١٢٣١١ - الجيزة	١٩٩٩/٨/٢	B.H.F Bank AG
٣١ شارع جزيرة العرب - المهندسين - الجيزة	١٩٩٩/١١/١٧	Royal Bank of Scotland (RBS)
مبنى الكامل - قطعة ٥٤/ب منطقة البنوك - السادس من اكتوبر	٢٠٠٠/٣/٢٢	Natixis
١٩ شارع الجبلية - الزمالك - القاهرة	٢٠٠١/٥/٢٧	Den Norske Bank
٧ ميدان الثورة - الدور ٧ - شقة ٧١ - الدقي- الجيزة.	٢٠٠٣/٧/١٠	Bank of Valletta Plc
٣ ش ابن كثير- كورنيش النيل - دور ١٤ - ش ٦- الجيزة	٢٠٠٤/١/١٩	Sumitomo Mitsui Banking Corporation
٤ أ شارع حسن صبرى- الدور ١٢ - شقة ٨٢- الزمالك - ١١٢١١- القاهرة .	٢٠٠٤/٤/٢٢	Clariden Leu Ltd.
ش شيخة فاطمة -أبراج سبتي ستارز ٢- مكتب رقم ٢١-٢٢- مصر الجديدة - القاهرة.	٢٠٠٥/٩/١٢	Standard Chartered Bank
٤ ش أحمد باشا - الدور ١٦ - جاردن سيتي - القاهرة.	٢٠٠٨/٥/٢٨	البنك السودانى المصرى
٤١ شارع ١٨ (الوحدتين ١ ، ٢) - المعادى- القاهرة	٢٠٠٩/١١/٢	China Develpoment Bank Corporation
أبراج نايل سبتي - البرج الشمالى (الدور السابع والعشرون) - كورنيش النيل - القاهرة	٢٠١٠/٣/٣١	Turkey Is Bankasi A.S

المصدر : البنك المركزي المصري

(١/٥) البنوك : المركز المالى الاجمالى

(القيمة بالمليون جنيهه)							نهاية يونيو
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
							الأصول
١٢٤٤٨	١١١٢٨	١٠٢٦١	٧٧٠٥	٦٨١٣	٦٥٩٤	٥٤١٢	نقدية
٤٠٥٨٩٥	٣٣٢٥٩٧	٢٠١٨٥٨	١٧٦٠٩٨	١٩٣٩٦٥	١٧٠٦٥٩	١٣٧٤٣١	أوراق مالية واستثمارات فى أدون على الخزانه منها :
-	-	-	١٧٦١٧	٢١٥٦٣	-	-	صكوك البنك المركزي
٢٠٠٧١٩	١٧٣٤٨٢	٢٧٨١٨٥	٢١٧٣٦٣	١٢١٦٩٥	١٢٤٩٨٦	١١٦٢٩٠	أرصدة لدى البنوك فى مصر
٥٧٣٧١	٧٧١٢٠	١٢٢٧٩٢	١٢٤٣٦٦	٧٢٥٥٤	٥١٢٠٤	٤٣٢٩٠	أرصدة لدى البنوك فى الخارج
٤٦٥٩٩٠	٤٢٩٩٥٧	٤٠١٤٢٥	٣٥٣٧٤٦	٣٢٤٠٤١	٣٠٨١٩٥	٢٩٦١٩٩	أرصدة الاقراض والخصم
٧٨٢٣٢	٦٧٧٠٩	٦٨٧٩٠	٥٨٦٤٥	٤٢٤٩٤	٤١٩٩٠	٣٤٨١٤	أصول اخرى
١٢٢٠٦٥٥	١٠٩١٩٩٣	١٠٨٣٣١١	٩٣٧٩٢٣	٧٦١٥٦٢	٧٠٣٦٢٨	٦٣٣٤٣٦	الأصول = الخصوم
							الخصوم
٤٦٥٩٨	٤١٥٥٠	٣٧٥٧٦	٣٣٠٣٧	٢٧١١٢	٢٢٩٤٩	٢٠٣٤٦	رأس المال
٢٨٤٨٦	٢١٣٧١	١٩٧٦٣	١٢٥٥٢	١٣٤١٨	١٢٤١٩	١١٤٥٤	الاحتياطيات
٧٠٤١٨	٦٩٧٤٨	٦٢٣١٤	٥٣٤٦٩	٥٤٩٥٠	٤٩٥٤١	٤٤٥٨٤	المخصصات
٢١٦٩٧	٢٢٠٤٥	٢٢٢٨٥	٢٦٣٥١	١٧٥٢٦	١٤٢٥٤	١٥٠١٢	سندات وقروض طويلة الأجل
٥٣٨٨١	٣١٠٠٤	٩٨٦٩٩	٨٢٦١٩	٢١٤٨٨	٢٢٦٧١	٢٩٩٣٣	التزامات قبل البنوك فى مصر
٢٠٣٠٥	١٨١٩٥	١٣٣٢٧	١٠٠٠٦	٨٧٧٠	١٢٢٦٢	١٠٣٣٢	التزامات قبل البنوك فى الخارج
٨٩٢٤٩٢	٨٠٩٦٩٤	٧٤٧١٩٩	٦٤٩٩٥٣	٥٦٨٨٤١	٥١٩٦٤٩	٤٦١٦٩٧	اجمالى الودائع
٨٦٧٧٨	٧٨٣٨٦	٨٢١٤٨	٦٩٩٣٦	٤٩٤٥٧	٤٩٨٨٣	٤٠٠٧٨	خصوم اخرى

المصدر : البنك المركزي المصرى

(٢/٥) البنوك : الودائع وفقا للأجل

(القيمة بالمليون جنيه)							نهاية يونيو
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
<u>٨٩٢٤٩٢</u>	<u>٨٠٩٦٩٤</u>	<u>٧٤٧١٩٩</u>	<u>٦٤٩٩٥٣</u>	<u>٥٦٨٨٤١</u>	<u>٥١٩٦٤٩</u>	<u>٤٦١٦٩٧</u>	اجمالي الودائع
١١٩٥١٨	١٠٢٨٥٣	١٠٠٥٦٩	٧٨٧٥٩	٦٢٤٣١	٥١٥٥٧	٤٦٧٤٢	ودائع جارية
٧٣٨٦٥٠	٦٧٣٠٤٨	٦١٢٧٣٧	٥٤٢٩٨٢	٤٧٩٨٠٥	٤٤٥١٣٢	٣٨٩٤٨٢	ودائع لأجل وحسابات توفير
٣٤٣٢٤	٣٣٧٩٣	٣٣٨٩٣	٢٨٢١٢	٢٦٦٠٥	٢٢٩٦٠	٢٥٤٧٣	ودائع مجمدة أو محتجزة
<u>٦٨٦٠٥٢</u>	<u>٥٩٨٥٨٧</u>	<u>٥٥٢٠٧٩</u>	<u>٤٦٣٣٢٠</u>	<u>٤٠١١٤٣</u>	<u>٣٦٩٠٦٧</u>	<u>٣١٠٨٧٠</u>	أولا : بالعملة المحلية
٨٤١٥٢	٦٩٢٦٢	٧١٩٧١	٥٠٣٦٦	٤١٧٩٣	٣١٦٠٦	٢٧١٦٨	ودائع جارية
٥٨٠٠٢٠	٥٠٩١٥٦	٤٦٠٢٨٥	٣٩٦٣٥١	٣٤٥٩٥٣	٣٢٤٦٦٤	٢٦٩٥٠٥	ودائع لأجل وحسابات توفير
٢١٨٨٠	٢٠١٦٩	١٩٨٢٣	١٦٦٠٣	١٣٣٩٧	١٢٧٩٧	١٤١٩٧	ودائع مجمدة أو محتجزة
<u>٢٠٦٤٤٠</u>	<u>٢١١١٠٧</u>	<u>١٩٥١٢٠</u>	<u>١٨٦٦٣٣</u>	<u>١٦٧٦٩٨</u>	<u>١٥٠٥٨٢</u>	<u>١٥٠٨٢٧</u>	ثانيا : بالعملة الأجنبية
٣٥٣٦٦	٣٣٥٩١	٢٨٥٩٨	٢٨٣٩٣	٢٠٦٣٨	١٩٩٥١	١٩٥٧٤	ودائع جارية
١٥٨٦٣٠	١٦٣٨٩٢	١٥٢٤٥٢	١٤٦٦٣١	١٣٣٨٥٢	١٢٠٤٦٨	١١٩٩٧٧	ودائع لأجل وحسابات توفير
١٢٤٤٤	١٣٦٢٤	١٤٠٧٠	١١٦٠٩	١٣٢٠٨	١٠١٦٣	١١٢٧٦	ودائع مجمدة أو محتجزة

المصدر : البنك المركزي المصري

(٣/٥) البنوك : الودائع وفقا للقطاعات

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
اجمالي الودائع	<u>٤٦١٦٩٧</u>	<u>٥١٩٦٤٩</u>	<u>٥٦٨٨٤١</u>	<u>٦٤٩٩٥٣</u>	<u>٧٤٧١٩٩</u>	<u>٨٠٩٦٩٤</u>	<u>٨٩٢٤٩٢</u>
الودائع بالعملة المحلية	<u>٣١٠٨٧٠</u>	<u>٣٦٩٠٦٧</u>	<u>٤٠١١٤٣</u>	<u>٤٦٣٣٢٠</u>	<u>٥٥٢٠٧٩</u>	<u>٥٩٨٥٨٧</u>	<u>٦٨٦٠٥٢</u>
القطاع الحكومى	٥٤١٢٠	٥٧٦٤٩	٤٩٤٢٢	٣٧٢٣٣	٤٤٧٨٩	٤٩٥٦٤	٥٨٤٩٦
قطاع الأعمال العام*	١٥٤١٤	١٦٧٢٧	٢٠٣٩٩	٢٣٤٦٤	٢٩٤٣٤	٢٨٨٠٠	٣٢٧٢٦
قطاع الأعمال الخاص	٣٥٢١٩	٣٩٦٦٨	٤١٤٤٤	٧٧٥٠٤	١١٩٧١٦	١٠٤٢٥٠	١١٤٣٧٢
القطاع العائلى	٢٠٥٣٧٥	٢٥٣٨٦٥	٢٨٧٩٧٣	٣٢١٧٩٣	٣٥٤١١٩	٤١٣٥٥٨	٤٧٧٨٤٢
عالم خارجى**	٧٤٢	١١٥٨	١٩٠٥	٣٣٢٦	٤٠٢١	٢٤١٥	٢٦١٦
الودائع بالعملات الأجنبية	<u>١٥٠٨٢٧</u>	<u>١٥٠٥٨٢</u>	<u>١٦٧٦٩٨</u>	<u>١٨٦٦٣٣</u>	<u>١٩٥١٢٠</u>	<u>٢١١١٠٧</u>	<u>٢٠٦٤٤٠</u>
القطاع الحكومى	٢٦١٨٧	٢٧٢٥٢	٢٩٢٩٠	٣٠٣٢٩	٣٣٢٠٣	٤١٤٨١	٤٥٦١٨
قطاع الأعمال العام*	٣٤٣٢	٤١٩٥	٥٦٦٨	٦٧٢١	٩١٤٦	٨٧٣٥	٦٤٧٤
قطاع الأعمال الخاص	٢٩٥٥٠	٣١٣٣٧	٣٩٢٦٣	٤٩٠٩٣	٥٧٢٠٢	٥٨٣٢١	٥٤٩٠٧
القطاع العائلى	٩٠٨٩٩	٨٥٨١٣	٩٢١٧٤	٩٨٣٣١	٩٣٦٥٣	١٠٠٢١٠	٩٦٨٧٥
عالم خارجى**	٧٥٩	١٩٨٥	١٣٠٣	٢١٥٩	١٩١٦	٢٣٦٠	٢٥٦٦

المصدر : البنك المركزى المصرى

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الاخرى غير الخاضعة له

** متضمنة الودائع المقابلة للمعونة الأمريكية.

(٤/٥) البنوك : الاقراض والخصم وفقا للقطاعات

(القيمة بالمليون جنيه)							نهاية يونيو
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
<u>٤٦٥٩٩٠</u>	<u>٤٢٩٩٥٧</u>	<u>٤٠١٤٢٥</u>	<u>٣٥٣٧٤٦</u>	<u>٣٢٤٠٤١</u>	<u>٣٠٨١٩٥</u>	<u>٢٩٦١٩٩</u>	<u>اجمالي أرصدة الاقراض والخصم</u>
<u>٣١٣٦٥٤</u>	<u>٢٩٥١٩٢</u>	<u>٢٦٧١٦٦</u>	<u>٢٤٨٥٤٤</u>	<u>٢٣٨٩٢٦</u>	<u>٢٣٣١٤١</u>	<u>٢٢٨١٥٩</u>	<u>الأرصدة بالعملة المحلية</u>
١٥٣٨٩	١٢٩٤٦	٩٦٩٨	١٠٧٨٨	١١٢٨٥	١٠٩٣٨	٩٩٦٣	القطاع الحكومي
٢١٠٥١	٢٣٧٢٥	١٩٤٧٥	١٨٠٩٧	٢٦٢٦٩	٣٠١٦٤	٢٧٦٩٠	قطاع الأعمال العام*
١٨٥٦٩٤	١٧٧١٠٧	١٦٧٢٥٨	١٦٣٢٩٢	١٥٠٤٩١	١٥٢١٩٣	١٥٤١٦٢	قطاع الأعمال الخاص
٩٠٢٦٦	٧٨٨٢٧	٦٩٨٣٨	٥٥٤٥٣	٥٠١٥٨	٣٩٣٥٤	٣٥٩٥٥	القطاع العائلي
١٢٥٤	٢٥٨٧	٨٩٧	٩١٤	٧٢٣	٤٩٢	٣٨٩	عالم خارجي
<u>١٥٢٣٣٦</u>	<u>١٣٤٧٦٥</u>	<u>١٣٤٢٥٩</u>	<u>١٠٥٢٠٢</u>	<u>٨٥١١٥</u>	<u>٧٥٠٥٤</u>	<u>٦٨٠٤٠</u>	<u>الأرصدة بالعملة الأجنبية</u>
٢٣٩٩٥	١٧٨٠٢	٢١٤٦٠	١٥٨٩٦	٩٧١٢	١١٠٨٠	٦٢٤٠	القطاع الحكومي
٨٧٦١	٩١٥٥	٧١٧٧	٦٠٩١	٦٣٧٣	٧٠٧٨	٧٧٤٠	قطاع الأعمال العام*
١٠١٤٥٤	٩٠٧٧٨	٩٠٨٢٩	٧٦٠٢٠	٦٤١٨٤	٥٣٥٠٢	٥١٦٦٨	قطاع الأعمال الخاص
٢٥٢٦	٥٧٦٢	٨٤٩٤	٤٤٨٥	٣٠١٧	١٩١٣	١٠٥٩	القطاع العائلي
١٥٦٠٠	١١٢٦٨	٦٢٩٩	٢٧١٠	١٨٢٩	١٤٨١	١٣٣٣	عالم خارجي

المصدر : البنك المركزي المصري

*يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الاخرى غير الخاضعة له

(١/٦) الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج
وفقا للقطاعات الاقتصادية بأسعار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦

(بالمليون جنيه)

القطاعات	معدلات النمو (%)			٢٠٠٩/٢٠٠٨			٢٠٠٩/٢٠٠٧		
	٢٠١٠/٢٠٠٩		عام	٢٠١٠/٢٠٠٩		عام	٢٠٠٩/٢٠٠٨		عام
	الإجمالي	خاص		الإجمالي	خاص		الإجمالي	خاص	
الناتج المحلي الاجمالي	٥,١	٦,٤	٣,١	٨٣٧٧٧٠,٣	٥٢٧٥١٦,٠	٣١٠,٢٥٤,٣	٧٩٦٨٣٦,١	٤٩٥٨٧٨,٣	٣٠٠,٩٥٧,٨
الزراعة والغابات والصيد	٣,٥	٣,٥	٤,٥	١١٠,٢٧٧,١	١١٠,٢٥٦,٠	٢١,١	١٠٦,٥٧٤,٢	١٠٦,٥٥٤,٠	٢٠,٢
الاستخراجات	٠,٩	٣,١	٠,٤	١١٤٧١٣,٠	٢١٠,٧٠,٠	٩٣٦٤٣,٠	١١٣٧٢٦,٧	٢٠,٤٣٥,١	٩٣٢٩١,٦
بتترول	٠,٧-	١,٦-	٠,٥-	٤٧٠,٥٥,٠	٦٩٥١,٠	٤٠١,٠٤,٠	٤٧٣٨٨,٠	٧٠,٦٦,٠	٤٠,٣٢٢,٠
غاز	١,٨	٥,٧	١,٠	٦٤٢٢١,٠	١١٠,٨٢,٠	٥٣١٣٩,٠	٦٣٠,٧٢,٠	١٠,٤٨٤,٠	٥٢٥٨٨,٠
أخرى	٥,٢	٥,٣	٤,٨	٣٤٣٧,٠	٣٠,٣٧,٠	٤٠٠,٠	٣٢٦٦,٧	٢٨٨٥,٠	٣٨١,٦
الصناعات التحويلية	٥,١	٥,٣	٣,٩	١٣٤٧٦٤,٠	١١٣٦٤٧,٠	٢١١١٧,٠	١٢٨٢٦٨,٩	١٠,٧٩٥٠,٧	٢٠,٣١٨,٢
تكرير البترول	٠,٢-	٠,٢	٠,٥-	٦٠,٩٩,٠	٢٧٣١,٠	٣٣٦٨,٠	٦١١١,٠	٢٧٢٥,٠	٣٣٨٦,٠
صناعات تحويلية أخرى	٥,٣	٥,٤	٤,٨	١٢٨٦٦٥,٠	١١٠,٩١٦,٠	١٧٧٤٩,٠	١٢٢١٥٧,٩	١٠,٥٢٥,٦	١٦٩٣٢,٢
الكهرباء	٦,٣	١,٨-	٧,٦	١١٩١٠,٠	١٥٠,٨,٠	١٠,٤٠٢,٠	١١٢٠١,٠	١٥٣٦,٠	٩٦٦٥,٠
المياه	٦,٨	٠,٠	٦,٨	٢٩٢٧,٠	٠,٠	٢٩٢٧,٠	٢٧٣٩,٥	٠,٠	٢٧٣٩,٥
الصرف الصحي	٦,٠	٠,٠	٦,٠	٧٠٢,٢	٠,٠	٧٠٢,٢	٦٦٢,٢	٠,٠	٦٦٢,٢
التشييد والبناء	١٣,٢	١٣,٤	١١,٦	٤٤٠,٠٧,٠	٣٩٢٣٠,٠	٤٧٧٧,٠	٣٨٨٨٨,٢	٣٤٦٠,٨,١	٤٢٨٠,١
النقل والتخزين	٦,٨	٧,١	٦,٢	٣٦٣١٣,٠	٢٧١٥٨,٠	٩١٥٥,٠	٣٣٩٩٠,٣	٢٥٣٦٨,٨	٨٦٢١,٥
الاتصالات	١٣,٣	١٦,١	٧,٣	٣٤٢٩٤,٠	٢٤١٦٤,٠	١٠,١٣٠,٠	٣٠,٢٥٩,٠	٢٠,٨١٧,٨	٩٤٤١,٢
المعلومات	٦,٥	٦,٤	٦,٧	١٨٠٠,٨	١١٦٥,٤	٦٣٥,٤	١٦٩٠,٦	١٠,٩٥,٢	٥٩٥,٤
قناة السويس	٢,٩-	٠,٠	٢,٩-	٢٥٣٢٨,٥	٠,٠	٢٥٣٢٨,٥	٢٦٠,٧٥,٠	٠,٠	٢٦٠,٧٥,٠
تجارة الجملة والتجزئة	٦,١	٦,١	٦,٢	٨٩٤٦٥,٠	٨٦٢٧٧,٠	٣١٨٨,٠	٨٤٣٣٣,٩	٨١٣٣٣,٠	٣٠٠٠,٩
المال	٥,٢	٥,٠	٥,٤	٣٢٦٣٠,٠	١١٣١٣,٠	٢١٣١٧,٠	٣١٠٠٢,٧	١٠,٧٧٥,٩	٢٠,٢٢٦,٨
التأمين	٥,١	٥,٣	٥,٠	٢٧٧٥,٠	٦١٥,٠	٢١٦٠,٠	٢٦٤٠,٨	٥٨٤,٢	٢٠,٥٦,٦
التأمينات الاجتماعية	٦,٢	٠,٠	٦,٢	٢٩٠١٦,٠	٠,٠	٢٩٠١٦,٠	٢٧٣٢٨,٠	٠,٠	٢٧٣٢٨,٠
السياحة	١٢,٠	١٢,٠	٧,٦	٣٥٦٤٨,٨	٣٥٣٢٨,٨	٣٢,٠	٣١٨٣١,٤	٣١٥٣٤,٠	٢٩٧,٤
الانشطة العقارية	٤,٢	٤,٣	٣,٥	٢٣٤٨٦,٠	٢٢٥١١,٠	٩٧٥,٠	٢٢٥٣١,٤	٢١٥٨٩,٧	٩٤١,٧
الملكية العقارية	٤,٢	٤,٣	٣,١	١٢١٣٤,٠	١١٧٣٩,٠	٣٩٥,٠	١١٦٤٠,٠	١١٢٥٧,٠	٣٨٣,٠
خدمات الأعمال	٤,٢	٤,٣	٣,٨	١١٣٥٢,٠	١٠,٧٧٢,٠	٥٨٠,٠	١٠,٨٩١,٤	١٠,٣٣٢,٧	٥٥٨,٧
الحكومة العامة	٤,٣	٠,٠	٤,٣	٧٣٦٥١,٠	٠,٠	٧٣٦٥١,٠	٧٠,٦٤٤,٠	٠,٠	٧٠,٦٤٤,٠
الخدمات الاجتماعية	٥,٠	٥,٠	٤,٩	٣٤٠,٦١,٩	٣٣٢٧٢,٨	٧٨٩,١	٣٢٤٤٨,٣	٣١٦٩٥,٨	٧٥٢,٥
التعليم	٤,٧	٤,٧	٠,٠	٩٥٧٨,٠	٩٥٧٨,٠	٠,٠	٩١٥١,٩	٩١٥١,٩	٠,٠
الصحة	٥,٠	٥,٠	٤,٨	١١١١٧,٠	١٠,٣٦١,٠	٧٥٦,٠	١٠,٥٨٦,٦	٩٨٦٥,٥	٧٢١,١
الخدمات الأخرى	٥,٢	٥,٢	٥,٤	١٣٣٦٦,٩	١٣٣٣٣,٨	٣٣,١	١٢٧٠٩,٨	١٢٦٧٨,٤	٣١,٤

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية.

(٢/٦) الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي
باسعار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦

	معدل النمو (%)		الهيكل (%)		القيمة بالمليار جنيه		
	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	
١- الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق (٢+٥-٦)	٥,١	٤,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٨٧٨,٥	٨٣٥,٥	
٢- اجمالي الانفاق المحلي (٣+٤)	٤,٩	٢,٥	١٠٢,٣	١٠٢,٥	٨٩٨,٤	٨٥٦,٥	
٣- الاستهلاك النهائي	٥,٠	٥,٧	٨٢,٩	٨٣,٠	٧٢٨,٥	٦٩٣,٥	
الاستهلاك النهائي الخاص	٥,١	٥,٧	٧٢,١	٧٢,١	٦٣٣,٤	٦٠٢,٥	
الاستهلاك النهائي الحكومي	٤,٥	٥,٦	١٠,٨	١٠,٩	٩٥,١	٩١,٠	
٤- التكوين الرأسمالي الاجمالي	٤,٢	٩,١-	١٩,٤	١٩,٥	١٦٩,٩	١٦٣,٠	
الاستثمارات	٣,٩	١٠,٢-	١٩,٠	١٩,٢	١٦٦,٤	١٦٠,١	
التغير في المخزون	٠,٤	٠,٣	٣,٥	٢,٩	
٥- الصادرات السلعية والخدمات	٣,٠-	١٤,٥-	٢٧,٤	٢٩,٧	٢٤٠,٦	٢٤٨,٠	
٦- الواردات السلعية والخدمات	٣,٢-	١٧,٩-	٢٩,٧	٣٢,٢	٢٦٠,٥	٢٦٩,٠	
٧- الادخار المحلي الاجمالي (١-٣)	٥,٦	٠,١	١٧,١	١٧,٠	١٥٠,٠	١٤٢,٠	

المصدر : وزارة التنمية الاقتصادية.
٠٠ غير متوفر

(٣/٦) الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (حضر الجمهورية) (يناير ٢٠٠٧=١٠٠)

الرقم العام	الوزن النسبي		نهاية يونيو		معدل التضخم (%)	
					يوليو/ يونيو	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	
١٠٠,٠	١٢١,٥	١٣٣,٦	١٤٧,٩	٩,٩	١٠,٧	
الطعام والشراب	١٣٠,٣	١٤٦,٢	١٧٣,٣	١٢,٢	١٨,٥	
المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات	١١٢,١	١٢١,٠	١٢١,٠	٧,٩	٠,٠	
الملابس والأقمشة وأغطية القدم	١٠٤,٣	١١٨,٣	١١٩,٠	١٣,٤	٠,٦	
المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود	١٠٧,٦	١١٢,١	١١٣,٥	٤,١	١,٣	
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	١١٠,٧	١٢٥,٢	١٢٦,٦	١٣,١	١,١	
الرعاية الصحية	١١٢,١	١١٧,٢	١١٧,٦	٤,٥	٠,٣	
النقل والمواصلات	١٢٠,١	١٢٥,٠	١٢٦,٨	٤,١	١,٤	
الاتصالات السلكية واللاسلكية	١٠٤,٠	١٠٩,٤	١٠٩,٣	٥,٢	٠,١-	
الثقافة والترفيه	١٢١,٧	١٣٩,٩	١٤٨,٧	١٥,٠	٦,٣	
التعليم	١٣٧,٧	١٤٤,١	١٥٧,٦	٤,٦	٩,٤	
المطاعم والفنادق	١٤٦,١	١٦٤,٦	١٧٢,٣	١٢,٧	٤,٧	
السلع والخدمات المتنوعة	١١١,٥	١٢٠,٧	١٤٠,٨	٨,٣	١٦,٦	

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين) .

(٤/٦) الأرقام القياسية لأسعار المنتجين (٢٠٠٤/٢٠٠٥=١٠٠)

الرقم العام	الفايز الحدولية الرئيسية	الوزن النسبي	نهاية يونيو		معدل التضخم (%)		
			٢٠٠٨	٢٠٠٩	يوليو/ يونيو	٢٠٠٩/٢٠٠٨	
			٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠٠٩	
		١٠٠,٠	١٦٨,٥	١٤٨,٢	١٦٠,٩	١٢,٠-	٨,٦
	الزراعة واستغلال الغابات وصيد الأسماك	٢٥,١	١٧٩,٥	١٨٨,٩	٢١٠,٩	٥,٢	١١,٦
	التعدين واستغلال المحاجر	٢١,٨	٢٣٢,٣	١٣٤,٦	١٤٧,٨	٤٢,١-	٩,٨
	الصناعات التحويلية	٣٨,٩	١٤٤,٤	١٤٠,٠	١٤٩,٦	٣,٠-	٦,٩
	امدادات الكهرباء والغاز والبخار وامدادات التكييف	٢,٣	١١٤,٠	١١٥,٠	١٤٠,٣	٠,٩	٢٢,٠
	انشطة الامداد المائى وشبكات الصرف الصحى وادارة ومعالجة النفايات	٢,٠	١٣٨,٧	١٣٨,٧	١٤٦,٥	٠,٠	٥,٦
	النقل والتخزين	٢,٨	١١٠,٩	١٢٤,٢	١٢٤,٨	١٢,٠	٠,٥
	انشطة خدمات الغذاء والاقامة	٥,٠	١١٧,٥	١١٤,٦	١١٠,٦	٢,٥-	٣,٥-
	انشطة المعلومات والاتصالات	٢,١	١٠٧,٨	١١٢,٥	١١٢,٥	٤,٤	٠,٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة الأرقام القياسية لأسعار المنتجين التى صدرت اعتبارا من سبتمبر ٢٠٠٧ لتحل محل نشرة الأرقام القياسية لاسعار الجملة التى توقفت اصدارها اعتبارا من بيانات يناير ٢٠٠٨.

(١/٧) موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة
(قطاع الموازنة العامة ، و بنك الاستثمار القومي و صناديق التأمين الاجتماعي)

(بالمليون جنيه)

٢٠٠٨/٢٠٠٧		٢٠٠٧/٢٠٠٦		خلال السنة المالية
قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومي و صناديق التأمين الاجتماعي	قطاع الموازنة العامة	قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومي و صناديق التأمين الاجتماعي	قطاع الموازنة العامة	
<u>٢٤٨٨٣٥</u>	<u>٢٢١٤٠٤</u>	<u>٢٠٥٦٥٤</u>	<u>١٨٠٢١٥</u>	اجمالي الإيرادات
١٣٧١٩٥	١٣٧١٩٥	١١٤٣٢٦	١١٤٣٢٦	الإيرادات الضريبية
١٤٦٣	١٤٦٣	٣٨٨٦	٣٨٨٦	المنح
٥٩٣٠٨	٥٢٤٥٥	٥٠٥٩٣	٤٥١١١	عوائد الملكية
١٢٠٤٤	١٢٠٣٨	٩٧٧٦	٩٧٧٦	حصيلة بيع السلع و الخدمات
٥٧٦٥	٥٧٦٥	٤٣٧٦	٤٣٧٦	الاستثمارات المالية
٣٣٠٦٠	١٢٤٨٨	٢٢٦٩٧	٢٧٤٠	أخرى
<u>٣٠٥٧٩٥</u>	<u>٢٨٢٢٩٠</u>	<u>٢٤٤٠١٨</u>	<u>٢٢٢٠٢٩</u>	اجمالي المصروفات
٦٣٥٣١	٦٢٨٣٩	٥٢٧٤٦	٥٢١٥٣	الاجور و تعويضات العاملين
١٨٧٩٠	١٨٤٧٠	١٧١٢١	١٧٠٢٨	شراء السلع و الخدمات
٤٠٩٥٦	٥٠٥٢٨	٣٨٣٦٨	٤٧٧٠٠	الفوائد
١٢٤٢٤٩	٩٢٣٧١	٨٨٦٨٤	٥٨٤٤٢	الدعم و المنح و المزايا الاجتماعية
٢٣٩٧٢	٢٣٨٩١	٢١٥٧١	٢١٢٠٨	المصروفات الأخرى
٣٤٢٩٧	٣٤١٩١	٢٥٥٢٨	٢٥٤٩٨	شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)
<u>٥٦٩٦٠</u>	<u>٦٠٨٨٦</u>	<u>٣٨٣٦٤</u>	<u>٤١٨١٤</u>	العجز النقدي
١٠٦٠٣	٢٣٦	١٧٨٤٩	١٢٨٨٣	صافي حيازة الأصول المالية
<u>٦٧٥٦٣</u>	<u>٦١١٢٢</u>	<u>٥٦٢١٣</u>	<u>٥٤٦٩٧</u>	العجز الكلي

المصدر : وزارة المالية.

تابع (١/٧) موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة
(قطاع الموازنة العامة ، و بنك الاستثمار القومي ، و صناديق التأمين الاجتماعي)

(بالمليون جنيهه)

فعلى

٢٠٠٨/٢٠٠٧		٢٠٠٧/٢٠٠٦		خلال السنة المالية
قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومي و صناديق التأمين الاجتماعي	قطاع الموازنة العامة	قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومي و صناديق التأمين الاجتماعي	قطاع الموازنة العامة	
٦٧٥٦٣	٦١١٢٢	٥٦٢١٣	٥٤٦٩٧	مصادر التمويل
٦٦٠٤	٥٢٧	٣٥٤٠١	٣٣٢٨٣	التمويل المحلي
٤٧٠١-	٣١٨٧-	١٧٦٦٢-	٢٠٩٢٦-	التمويل المصرفي
٣٥٣٠٦-	٣٣٣٩٤-	٣١٩٦	٣١٤٦	البنك المركزي
٣٠٦٠٥	٣٠٢٠٧	٢٠٨٥٨-	٢٤٠٧٢-	البنوك الاخرى
١١٣٠٥	٣٧١٤	٥٣٠٦٣	٥٤٢٠٩	التمويل غير المصرفي
٠	٢٢٧١	٠	١٤٣	من بنك الاستثمار القومي
٠	١١٩	٠	٦٨٦١	من صناديق التأمينات
٧٥٤٥	٧٥٤٥	٢٨٥٢٥	٢٨٥٢٥	من مصادر غير مصرفية أخرى
٩٩٨١	٠	٥٨٥٨	٠	اقتراض من بنك الاستثمار القومي
٦٢٢١-	٦٢٢١-	١٨٦٨٠	١٨٦٨٠	الحسابات الخاصة بالهيئات الاقتصادية
٣٨٩٧٠	٣٨٩٧٠	٠	٠	المستخدم من الحساب المجمع في اهلاك سندات البنك المركزي
١١٤٣٩	١١٤٣٩	٣٥٨١	٣٥٨١	الاقتراض الخارجي
٥٦-	٥٦-	٦٩٣-	٦٩٣-	المتأخرات
١٥١٥٤	١٤٧٩١	١٩٣٢٠	١٩٩٢٢	اخرى ، منها :
٠	٠	١٢٩٥٢	١٢٩٥٢	الحسابات الخاصة بوحدات الموازنة
١	٠	٠	٠	التمويل المتأثر بالاستبعادات
٤٢٧٦-	٤٢٧٦-	٤٣٢-	٤٣٢-	فروق اعادة التقييم
٦٧٣	٦٧٣	١٧٢	١٧٢	صافي متحصلات الخصخصة
١١٤٩-	١١٤٩-	١١٦٨-	١١٦٨-	الفروق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية لأذون الخزانة
٠	٠	٠	٠	فروق إعادة توييب الدين الخارجي الحكومي نقلاً من قطاعات أخرى
٢٠٣	٢٠٣	٣٢	٣٢	غير محدد
%٦٠٤	%٦٠٨	%٥٠٢	%٥٠٧	نسبة العجز أو الفائض النقدي / الناتج المحلي الاجمالي
%٧٠٥	%٦٠٨	%٧٠٧	%٧٠٥	نسبة العجز أو الفائض الكلي / الناتج المحلي الاجمالي
%٢٧٠٨	%٢٤٠٧	%٢٨٠١	%٢٤٠٦	نسبة الايرادات / الناتج المحلي الاجمالي
%٣٤٠١	%٣١٠٥	%٣٣٠٤	%٣٠٠٤	نسبة المصروفات/ الناتج المحلي الاجمالي

المصدر : وزارة المالية.

موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة (٢/٧)

(قطاع الموازنة العامة ، و بنك الاستثمار القومي ، و صناديق التأمين الاجتماعي)

(بالمليون جنيه)

٢٠١٠/٢٠٠٩		٢٠٠٩/٢٠٠٨		خلال السنة المالية
قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومي و صناديق التأمين الاجتماعي		قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومي و صناديق التأمين الاجتماعي		
قطاع الموازنة العامة	قطاع الموازنة العامة	قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومي و صناديق التأمين الاجتماعي	قطاع الموازنة العامة	
<u>٣٠٣٣٦١</u>	<u>٢٦٨١١٤</u>	<u>٢٨٨٥٤٥</u>	<u>٢٨٢٥٠٥</u>	اجمالي الإيرادات
١٧٠٤٩٤	١٧٠٤٩٤	١٦٣٢٢٢	١٦٣٢٢٢	الإيرادات الضريبية
٤٣٣٢	٤٣٣٢	٧٩٨٤	٧٩٨٤	المنح
٦١٦١٨	٥٤٥٧٠	٦٠٣٩١	٥٣٣٩٥	عوائد الملكية
١٧٢١٢	١٧٢١٢	١٦٢١٦	١٦٢١٦	حصيلة بيع السلع و الخدمات
٨٨٧٣	٨٨٧٣	٧٨٥٥	٧٨٥٥	الاستثمارات المالية
٤٠٨٣٢	١٢٦٣٣	٣٢٨٧٧	٣٣٨٣٣	أخرى
<u>٣٩٦٧٦٨</u>	<u>٣٦٥٩٨٧</u>	<u>٣٥٦٩٤٤</u>	<u>٣٥١٥٠٠</u>	اجمالي المصروفات
٨٦٣٧٧	٨٥٣٦٩	٧٦٩٦٨	٧٦١٤٧	الاجور و تعويضات العاملين
٢٨٢٤٤	٢٨٠٥٩	٢٥٢٠٣	٢٥٠٧٢	شراء السلع و الخدمات
٦٢٢٧٧	٧٢٣٣٣	٤٣٧٥٥	٥٢٨١٠	الفوائد
١٤٢٣٦٠	١٠٢٩٧٥	١٤٠٢٦٢	١٢٧٠٣٣	الدعم و المنح و المزايا الاجتماعية
٢٩٠٤٧	٢٨٩٠١	٢٧٢٧٦	٢٧٠٠٨	المصروفات الأخرى
٤٨٤٦٣	٤٨٣٥٠	٤٣٤٨٠	٤٣٤٣٠	شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)
٩٣٤٠٧	٩٧٨٧٣	٦٨٣٩٩	٦٨٩٩٥	العجز النقدي
٥٤٧٩	١٦٥	٣٩٨٠	٢٨٣١	صافي حيازة الأصول المالية
٩٨٨٨٦	٩٨٠٣٨	٧٢٣٧٩	٧١٨٢٦	العجز الكلي

المصدر : وزارة المالية.

تابع (٢/٧) موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة
(قطاع الموازنة العامة ، و بنك الاستثمار القومي ، و صناديق التأمين الاجتماعي)

(بالمليون جنيه)

فعلى مبدئى ٢٠١٠/٢٠٠٩		فعلى ٢٠٠٩/٢٠٠٨		خلال السنة المالية
قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومي و صناديق التأمين الاجتماعي	قطاع الموازنة العامة	قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومي و صناديق التأمين الاجتماعي	قطاع الموازنة العامة	
٩٨٨٨٦	٩٨٠٣٨	٧٢٣٧٩	٧١٨٢٦	<u>مصادر التمويل</u>
١٠٢٤١٥	١٠١٤٩٢	٧٩٦٦٤	٨٣٦٢٧	<u>التمويل المحلى</u>
٣٩٣٨٠	٤٠٢٦٣	١٠٠١٤٠	٩٨٨١٨	<u>التمويل المصرفى</u>
١١٥٦١	١١٥٦١	١٥٢٨٥-	١٥٢٨٥-	البنك المركزى
٢٧٨١٩	٢٨٧٠٢	١١٥٤٢٥	١١٤١٠٣	البنوك الاخرى
٦٣٠٣٥	٦١٢٢٩	٢٠٤٧٦-	١٥١٩١-	<u>التمويل غير المصرفى</u>
٠	٣٦٨٧	٠	١٤٤٩	من بنك الاستثمار القومي
٠	٥١٧٦	٠	٥٤١٧	من صناديق التأمينات
٥٣٠١٤	٥٣٠١٤	١٩٩٣٠-	١٩٩٣٠-	من مصادر غير مصرفية أخرى
١٠٦٦٩	٠	١٥٨١	٠	اقتراض من بنك الاستثمار القومي
٦٤٨-	٦٤٨-	٢١٢٧-	٢١٢٧-	الحسابات الخاصة بالهيئات الاقتصادية
٠	٠	٠	٠	<u>المستخدم من الحساب المجدد فى اهلاك سندات البنك المركزى</u>
٢٤٥٨	٢٤٥٨	٢٣٣٤٣	٢٣٣٤٣	<u>الاقتراض الخارجى</u>
٠	٠	٤-	٤-	<u>المتأخرات</u>
٢٧٣	٣٤٧	٣٩١٥	٦٠١-	<u>اخرى ، منها :</u>
٠	٠	٠	٠	الحسابات الخاصة بوحدة الموازنة
١-	٠	٠	٠	<u>التمويل المتأثر بالاستبعادات</u>
١٣٢٨	١٣٢٨	٣٣٦٦	٣٣٦٦	<u>فروق اعادة التقييم</u>
٤٢٥	٤٢٥	١٨٣	١٨٣	<u>صافى متحصلات الخصخصة</u>
٢٢٧-	٢٢٧-	١٠٩١٥-	١٠٩١٥-	<u>الفروق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية لأذون الخزانة</u>
٠	٠	٢٥١٥٥-	٢٥١٥٥-	<u>فروق اعادة تيوبب الدين الخارجى الحكومى نقلاً من قطاعات أخرى</u>
٧٧٨٥-	٧٧٨٥-	٢٠١٨-	٢٠١٨-	<u>غير محدد</u>
%٧٠,٧	%٨,١	%٦,٦	%٦,٦	نسبة العجز أو الفائض النقدى / الناتج المحلى الاجمالى
%٨,٢	%٨,١	%٦,٩	%٦,٩	نسبة العجز أو الفائض الكلى / الناتج المحلى الاجمالى
%٢٥,١	%٢٢,٢	%٢٧,٧	%٢٧,١	نسبة الإيرادات / الناتج المحلى الاجمالى
%٣٢,٩	%٣٠,٣	%٣٤,٢	%٣٣,٧	نسبة المصروفات/ الناتج المحلى الاجمالى

المصدر : وزارة المالية.

(١/٨) تقديرات ميزان المدفوعات

(القيمة بالمليون دولار)

التغير (-)	السنة المالية				
	*٢٠١٠/٢٠٠٩		٢٠٠٩/٢٠٠٨		
	%	قيمة	%	قيمة	
١٠٦,٧		(٤٣١٧,٦)		(٤٤٢٤,٣)	رصيد المعاملات الجارية
(٢١١٠,١)		(١٤٧٨١,٠)		(١٢٦٧٠,٩)	رصيد المعاملات الجارية (بدون التحويلات)
(١٥٣٤,٢)	١٠٠,٠	٤٧٤٣٦,٠	١٠٠,٠	٤٨٩٧٠,٢	المتحصلات
(١٢٩٥,٨)	٥٠,٣	٢٣٨٧٣,١	٥١,٤	٢٥١٦٨,٩	حصيلة الصادرات**
(٢٦٤,٥)	١٥,٢	٧٢١٦,٥	١٥,٣	٧٤٨١,٠	النقل : منها
(٢٠٣,٨)	٩,٥	٤٥١٦,٨	٩,٦	٤٧٢٠,٦	رسوم المرور في قناة السويس
١١٠٣,٧	٢٤,٤	١١٥٩١,٣	٢١,٤	١٠٤٨٧,٦	السفر
(١١٠٧,٧)	١,٨	٨٢٩,٠	٤,٠	١٩٣٦,٧	دخل الاستثمار
(٣٤,٩)	٠,٥	٢١٧,٩	٠,٥	٢٥٢,٨	متحصلات حكومية
٦٥,٠	٧,٨	٣٧٠,٨,٢	٧,٤	٣٦٤٣,٢	متحصلات أخرى
٥٧٥,٩	١٠٠,٠	٦٢٢١٧,٠	١٠٠,٠	٦١٦٤١,١	المدفوعات
(١٣٤٩,١)	٧٨,٧	٤٨٩٩٣,١	٨١,٧	٥٠٣٤٢,٢	مدفوعات عن الواردات**
(٢٦٢,٢)	٢,٠	١٢٢٩,٧	٢,٤	١٤٩١,٩	النقل
(٤١١,٨)	٣,٧	٢٣٢٧,٥	٤,٤	٢٧٣٩,٣	السفر
٣٤١٠,٦	٨,٤	٥١٩٣,٧	٢,٩	١٧٨٣,١	دخل الاستثمار: منها
(٦٦,٩)	٠,٩	٥٥٣,٦	١,٠	٦٢٠,٥	فوائد مدفوعه
٣٥٢,٢	٢,٥	١٥٣٤,٥	١,٩	١١٨٢,٣	مصرفات حكومية
(١١٦٣,٨)	٤,٧	٢٩٣٨,٥	٦,٧	٤١٠٢,٣	مدفوعات أخرى
٢٢١٦,٨	١٠٠,٠	١٠٤٦٣,٤	١٠٠,٠	٨٢٤٦,٦	التحويلات
١٨٧٧,١	٩٠,٩	٩٥٠٩,٤	٩٢,٦	٧٦٣٢,٣	الخاصة (صافى)
٣٣٩,٧	٩,١	٩٥٤,٠	٧,٤	٦١٤,٣	الرسمية (صافى)

* أرقام أولية .

** تتضمن صادرات وواردات المناطق الحرة .

تابع (١/٨) تقديرات ميزان المدفوعات

(القيمة بالمليون دولار)

السنة المالية		
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	
قيمة	قيمة	
٢٢٨٤,٧	٨٣٢٥,٤	الحساب الرأسمالي والمالي
٢,٦-	٣٦,٢-	الحساب الرأسمالي
٢٢٨٧,٣	٨٣٦١,٦	الحساب المالي
١٣٤٠,٥-	٩٧٦,٦-	الاستثمار المباشر في الخارج
٨١١٣,٤	٦٧٥٨,٢	الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (صافي) **
٤١٠,٨-	٥٢٢,٢-	استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج
٩٢١٠,٧-	٧٨٧٩,٣	استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر (صافي) ، منها :
١٠١٣,٢-	١٣٥٧,٣	سندات
٥١٣٥,٩	٤٧٧٧,١-	الاستثمارات الأخرى
١٢٥١,٦	٢٣٥٠,٠	صافي الاقتراض
١٢١,٥	٥٢٢,٨-	قروض متوسطة وطويلة الأجل
٢٠١٠,٣	١٢٢٨,٩	المستخدم
١٨٨٨,٨-	١٧٥١,٧-	المسدد
٤٢٩,٢-	٣٩,٧-	تسهيلات موردين ومشتريين متوسطة الأجل
٥٩,٦	٥١,٨	المستخدم
٤٨٨,٨-	٩١,٥-	المسدد
١٥٥٩,٣	٢٩١٢,٥	تسهيلات موردين ومشتريين قصيرة الأجل (صافي)
٣٧٤٤,٠	٩٦٦٩,١-	أصول أخرى
٤٩,٠	٤٠,٧-	البنك المركزي
٨٣١٣,٨	٢٠٧٣,٠-	البنوك
٤٦١٨,٨-	٧٥٥٥,٤-	أخرى
١٤٠,٣	٢٥٤٢,٠	خصوم أخرى
٦,٣	١١٨٧,١	البنك المركزي
١٣٤,٠	١٣٥٤,٩	البنوك
١٢٣٨,٠-	٦٥٢,١-	صافي السهو والخطأ
٣٣٧٧,٦-	٣٣٥٥,٧	الميزان الكلي
٣٣٧٧,٦	٣٣٥٥,٧-	التغير في الأصول الاحتياطية للبنك المركزي، الزيادة (-)

المصدر : البنك المركزي المصري

* أرقام أولية .

** تشمل على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول، و كذا حصيلة بيع شركات محلية لمستثمرين أجانب .

(٢/٨) متوسط أسعار الصرف

(بالقرش لكل عملة أجنبية)

يونيو ٢٠١٠		يونيو ٢٠٠٩		في نهاية
أولاً: سعر الدولار الأمريكي في سوق الانترنت				
٥٦٩,٤٠		٥٥٩,٤٠		أدنى سعر
٥٦٩,٧٠		٥٦٠,٠٠		أعلى سعر
٥٦٩,٥٢		٥٥٩,٦٤		متوسط مرجح
ثانياً: أسعار العملات				
بيع	شراء	بيع	شراء	
٥٧٠,٩٦	٥٦٨,٠٧	٥٦١,٣٤	٥٥٨,٥٥	دولار امريكى
٧٠١,٤٨	٦٩٧,٥٣	٧٩٣,٠٥	٧٨٨,٧٢	يورو
٨٥٧,٦٤	٨٥٣,٠٢	٩٣١,٠٣	٩٢٦,١٣	جنيه استرليني
٥٢٨,٢٨	٥٢٥,٣١	٥١٩,٨٥	٥١٦,٨٩	فرنك سويسرى
٦٤٣,٧٧	٦٤٠,٤٤	٥٨٥,٧٠	٥٨٢,٦٧	١٠٠ ين يابانى
١٥٢,٢٤	١٥١,٤٦	١٤٩,٦٩	١٤٨,٩٣	ريال سعودى
١٩٦٦,١٢	١٩٤٨,١٢	١٩٥٦,٥٥	١٩٤٣,٤٤	دينار كويتى
١٥٥,٤٨	١٥٤,٦٣	١٥٢,٨٤	١٥٢,٠٦	درهم الإمارات
٨٤,١٩	٨٣,٧٦	٨٢,١٨	٨١,٧٧	الايوان الصينى

المصدر : البنك المركزي المصري.

تم التعامل في سوق الانترنت اعتباراً من ٢٣ / ١٢ / ٢٠٠٤.

(١/٩) التعامل في الأسهم بسوق الأوراق المالية

خلال السنة المالية						
٢٠١٠/٢٠٠٩			٢٠٠٩/٢٠٠٨			
القيمة السوقية بالمليون	الكمية بالالف	عدد العمليات بالوحدة	القيمة السوقية بالمليون	الكمية بالالف	عدد العمليات بالوحدة	
<u>٣٧٢٦٩٣</u>	<u>٣١٧٥٢٧.٣</u>	<u>١١٧٨٨٣٨٦</u>	<u>٢٥٦٢٢٣</u>	<u>٣٠.٦٤٢٧٤٦</u>	<u>١٢٨٥٣٢٨٨</u>	<u>أسهم بالجنيه</u>
٢٥٣٤٣٢	٢٤٣٣٦١٩٢	١١٠.٦٢٨٨٩	٢٢٣٦٦٨	٢٤١٩٥٨٣١	١١٨١٨٧٤٥	داخل المقصورة
١١٩٢٦١	٧٤١٦٥١١	٧٢٥٤٩٧	٣٢٥٥٥	٦٤٤٦٩١٥	١٠.٣٤٥٤٣	خارج المقصورة
<u>٣٥٩٣</u>	<u>١.٧٧١٨٠</u>	<u>٣٢٦٧٢٧</u>	<u>٦٣٤٣</u>	<u>١٢.٥٧٧٤</u>	<u>٢٩٢.٨٥</u>	<u>أسهم بالعملات الاجنبية (بالدولار)</u>
١٩٥٩	٩٧٩٥٧٥	٣١٨٧٤٢	٤٧٨٣	١١٥٦٣٧٤	٢٨٠.٦٨٦	داخل المقصورة
١٦٣٤	٩٧٦.٥	٧٩٨٥	١٥٦.٠	٤٩٤.٠	١١٣٩٩	خارج المقصورة
<u>٨٨</u>	<u>٣٣٨٨</u>	<u>٢٦</u>	<u>١١</u>	<u>٤٥٢٩</u>	<u>١٠</u>	<u>أسهم بالعملات الاجنبية (باليورو)</u>
٠	٠	٠	٠	٠	٠	داخل المقصورة
٨٨	٣٣٨٨	٢٦	١١	٤٥٢٩	١٠	خارج المقصورة

المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية - التقرير الشهري لسوق المال.

(٢/٩) التعامل في السندات بسوق الأوراق المالية

خلال السنة المالية						
٢٠١٠/٢٠٠٩			٢٠٠٩/٢٠٠٨			
القيمة السوقية	الكمية	عدد العمليات	القيمة السوقية	الكمية	عدد العمليات	
بالآلاف	بالوحدة		بالآلاف	بالوحدة		
<u>٤٧٨٨٩٧٩٧</u>	<u>٤٦٤٩٢٩٩٠</u>	<u>١٢١٨</u>	<u>٢٨٠١٤١٥٤</u>	<u>١٠٢٨٤٦٣٣٨</u>	<u>٢٤١٠٠</u>	<u>سندات بالجنيه</u>
٤٧٨٨٩٧٩٧	٤٦٤٩٢٩٩٠	١٢١٨	٢٨٠١٤١٥٤	١٠٢٨٤٦٣٣٨	٢٤١٠٠	داخل المقصورة
-	-	-	-	-	-	خارج المقصورة
<u>٠</u>	<u>٠</u>	<u>٠</u>	<u>١٢٨</u>	<u>١٣٠٠</u>	<u>٩</u>	<u>سندات بالدولار</u>
٠	٠	٠	١٢٨	١٣٠٠	٩	داخل المقصورة
٠	٠	٠	٠	٠	٠	خارج المقصورة

المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية - التقرير الشهري لسوق المال.

٣/٩) تعاملات الأجانب في سوق الأوراق المالية

<u>خلال السنة المالية</u>				
<u>٢٠١٠/٢٠٠٩</u>		<u>٢٠٠٩/٢٠٠٨</u>		
بالدولار الأمريكي	بالجنيه المصري	بالدولار الأمريكي	بالجنيه المصري	
<u>٦٧٤٧</u>	<u>١٣١٩٣٤</u>	<u>١٠١٩٤-</u>	<u>٧٧٤٠١-</u>	<u>صافى عدد العمليات (بالوحدة)</u>
٤٧١٩٦	١٠٥٥٦٠٥	٣٦٨١٨	٨٤٩٥٣٠	مشتريات
٤٠٤٤٩	٩٢٣٦٧١	٤٧٠١٢	٩٢٦٩٣١	مبيعات
<u>٣٠</u>	<u>٣٤٦</u>	<u>٧٢-</u>	<u>٤٠٤-</u>	<u>صافى كمية الأوراق (بالمليون)</u>
٢٤٣	٤٢٤١	١٥٩	٢٨٠٨	مشتريات
٢١٣	٣٨٩٥	٢٣١	٣٢١٢	مبيعات
<u>١٠٦</u>	<u>٥٠٠٤</u>	<u>٨٥-</u>	<u>٢٨٧٥-</u>	<u>صافى قيمة الأوراق (بالمليون)</u>
٥٨٠	٦٤٤٢١	٢٩١	٥٣٤٢٤	مشتريات
٤٧٤	٥٩٤١٧	٣٧٦	٥٦٢٩٩	مبيعات

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية - التقرير الشهري لسوق المال.